

الدكتور فاروق أبوزيد

انهايار ٩ صلحود

النظام الإعلامى الدولى
من السيطرة الثنائية وهيمنة القطب الواحد
الى الأقطاب المتعددة

عالم الكتب

انہیار وصعود
النظام الإعلامى الدولى

* أبوزيد، فاروق

* اختيار وصعود النظام الإعلامي الدولي

* فاروق أبوزيد

* ط 1 - القاهرة : عالم الكتب: 2012 م

* 248 ص : 24 سم

* تدمك : 1-863-232-977 * رقم الإيداع : 2012/2747

1- الاعلام الدولي

341.75

أ- العنوان

عالم الكتب

* المكتبة :

* الإدارة :

38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

16 شارع جواد حمسي - القاهرة

تلفون: 23926401 - 23959534

تليفون : 23924626

ص . ب 66 محمد فريد

فاكس : 002023939027

الرمز البريدي : 11518

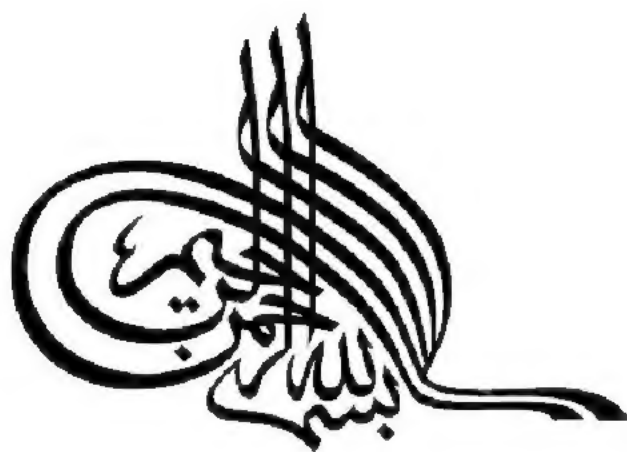
www.alamalkotob.com -- into@alamalkotob.com

انهيار وصعود النظام الإعلامى الدولى

من السيطرة الثنائية وهيمنة القطب الواحد
إلى تعدد الأقطاب

دكتور
فاروق أبو زيد

عالم الكتب



مقدمة

لا شك أن هناك نظامًا إعلاميًا دوليًا جديدًا تشكل مع بداية الألفية الثالثة، وهذا النظام يختلف تمامًا عن النظام الإعلامي الدولي الذي سعت إليه دول العالم الثالث منذ ثلاثة عقود من الزمان، وأقره المؤتمر العام لليونسكو في مطلع الثمانينات، والذي يدعو إلى تعديل أساليب تدفق الإعلام الدولي لكي يكون أكثر عدلاً وتوازنًا بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وهو يختلف بالطبع عن النظام الإعلامي الدولي الذي تشكل عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي يقوم على السيطرة الثنائية للنظاميين الإعلاميين الغربي الليبرالي ومثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان وكندا وأستراليا، والشرقي الاشتراكي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وكوبا والصين.

أما النظام الإعلامي الدولي الحالي، فهو يقوم على سيطرة نظام إعلامي دولي واحد، هو النظام الإعلامي الدولي الغربي الليبرالي، وهيمنة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية !

إن التعرف على هوية النظام الإعلامي الدولي يتطلب البدء بعرض المتغيرات التي طرأت على وسائل الإعلام الدولية، وذلك من خلال الحديث عن ثورة المعلومات والاتصال، وآثارها على وسائل الإعلام الدولية، بدءًا من الصحافة الدولية ووكالات الأنباء الدولية، ومرورًا بالإذاعة الدولية والتلفزيون الدولي، وانتهاءً بالبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، والإنترنت.

ثم ينتقل الحديث في الكتاب إلى الباب الثاني ويتناول الإعلام الدولي في المجتمعات النامية من خلال الحديث عن التبعية الإعلامية، والإعلام العربي الدولي كنموذج لإعلام العالم الثالث، وفي الباب الثالث يرصد الكتاب بداية انهيار النظام الإعلامي الدولي مع مقدم البيروسترويكا والجلاستوست وما نتج عنهما من سقوط النظام الإعلامي الشرقي، وبذلك فتح الطريق أمام ظهور النظام الإعلامي الدولي الحالي، والذي يقوم على سيطرة النظام الإعلامي الواحد وهيمنة القطب الواحد. ولكن الوضع الدولي الراهن وكذلك المستقبل غير البعيد نسبيًا يشير إلى أن التطور قد يجيء بتعدد الأقطاب الإعلامية.

ومن المهم أن نعترف بأن هذا الكتاب يطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات، وهذه هي طبيعة هذا النوع من المؤلفات التي تعنى بالمستقبل أكثر مما تعنى بالحاضر أو الماضي، وإن كانت تضعهما في الاعتبار، ففي الطبعة الأولى من الكتاب توقعنا انهيار النظام الإعلامي الثنائي، ولذلك وضعنا للكتاب عنوان: "انهيار النظام الإعلامي الدولي"، وقد تحقق ما توقعناه، واليوم نطرح تصورًا جديدًا يرى أن هناك تطورًا في النظام الإعلامي الدولي يقوم على صعود نظام جديد سوف يبنى على أساس تعدد الأقطاب الإعلامية، ولذلك أعطينا للطبعة الجديدة من الكتاب عنوان: "انهيار وصعود النظام الإعلامي الدولي".!

وفي النهاية فإن ما يحويه الكتاب من نتائج وأفكار وآراء وتوقعات، هي مجرد اجتهاد فكري قابل للصواب أو الخطأ، كما أنه يخضع للنقاش بل والمراجعة.

الباب الأول

وسائل الإعلام الدولية

الفصل الأول

ثورة الاتصال والمعلومات

لا خلاف أن ربع القرن الأخير قد شهد من ألوان النمو والتطور، ما يتضاءل أمامه كل ما تحقق في عدة قرون سابقة...! ولعل من أبرز وجوه هذا التطور، ذلك الاندماج الذى حدث بين ظاهرتي: "انفجار المعلومات" و "ثورة الاتصال".

والمظهر البارز لانفجار المعلومات يتمثل في "المعالجة الآلية للمعلومات"، حيث تمت الاستعانة بالحاسب الآلى في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشرى، في أقل حيز متاح، وبأسرع وقت ممكن.

أما "ثورة الاتصال"، فقد تجسدت في "معالجة المعلومات عن بعد"، وباستخدام أقمار الاتصال الصناعية، أمكن ملايين الأنباء والبيانات أن تتدفق عبر الدول والقارات والمحيطات، بطريقة فورية، ومكتوبة وبالصوت والصورة...!

وبذلك انفتحت أمام الإعلام الدولى، آفاق لا حدود لها للنمو والتطور...! وعندما تصدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، والتي اشتهرت باسم لجنة ماكبرايد، لتحديد معنى الإعلام، فقد توصلت بعد بحث طويل، إلى أن المفهوم يجب أن يشمل جمع ومعالجة المعلومات ونشرها من أجل فهم الظروف المحيطة بالأحداث، للوصول إلى وضع يمكن الشعوب من اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن المدهش أنه قريب من هذا، التعريف شبه المعتمد لمعنى "المخابرات" إذ يؤكد "هارى رانسوم"، الذى يوصف عادة بأنه مؤرخ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن "المخابرات هى التعبير العصرى عن المعلومات"، فالموضوع الأساسى لنشاط المخابرات هو تقصى المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة!.

وكما هو واضح فإن المعلومات، هى القاسم المشترك في عمل كل من المخابرات ووسائل الإعلام، حيث يبدأ دور كل منها بجمع المعلومات، ثم معالجتها

بالتحليل أو التفسير، ولا يختلف طريقها بعد ذلك كثيرًا، إلا في مدى ما تسمح به مصالح كل منها في نشر بعض أو كل ما يحصل عليه من معلومات...!

وإذا كان الشائع أن الطابع الغالب على وسائل الإعلام، قيامها بنشر أو إذاعة ما تحصل عليه من معلومات على الجمهور، في حين يغلب على أجهزة المخابرات حجب معلوماتها ! إلا أن العكس قد يحدث أيضًا، فقد تسعى بعض أجهزة المخابرات إلى نشر وإذاعة معلوماتها على أوسع نطاق يمكن، في حين قد تحرص بعض وسائل الإعلام على حجب الكثير مما تحصل عليه من معلومات...! أما الهدف النهائي للحصول على المعلومات ونشرها على نطاق محدود أو واسع، فهو واحد بالنسبة للثنتين، وهو المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، ومن المهم أن نلاحظ أن اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لشخص ما، سواء كان رئيسًا للدولة، أو مواطنًا عاديًا رهن بمدى توافر المعلومات عن الموضوع الذى يحتاج فيه إلى قرار، ولا فرق في ذلك أن يكون هذا القرار بالنسبة لرئيس الدولة، هو إعلان الحرب، أو يكون بالنسبة للفرد العادى، اختيار نوع العطر الذى يهديه إلى زوجته...!

ولعل هذا يعطينا مؤشرًا مهمًا، لأن نفس أسباب حرص الكثيرين على إخفاء حقيقة أن أجهزة المخابرات كانت وراء أكثر المحاولات جدية لتطوير أساليب جمع المعلومات وتوصيلها، وإن ما أنفقته تلك الأجهزة على بحوث التطوير في هذا المجال، قد لعب دورًا يكاد أن يكون حاسمًا في إنجاز الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات، وبصرف النظر عن الأغراض التى عمل لها من كانوا وراء هذا التطور، فقد كانت أبرز نتائجه إضفاء الطابع الدولى على الكثير من وسائل الاتصال الجماهيرية، بدءًا من الكتاب والصحافة ووكالات الأنباء، ومرورًا بالإذاعة والتلفزيون وانتهاءً بالقنوات الفضائية والإنترنت. لذلك كان الفهم الكامل لأبعاد التطور الحاصل في وسائل الإعلام الدولية، لا يمكن إدراك مغزاه الحقيقى بدون محاولة استيعاب الطفرة الهائلة التى حدثت في إنتاج المعلومات من ناحية، والثورة التكنولوجية التى تحققت في مجال الاتصال من ناحية ثانية.

انفجار المعلومات

إن مصطلح انفجار المعلومات Information Explosion أو فيضان المعلومات Information Flood يشير بشكل أو بآخر إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل كافة مجالات النشاط الإنساني، بحيث تحول إنتاج المعلومات إلى "صناعة" تنتج "سلعة"، تخضع لما تخضع له السلع الأخرى من عرض وطلب، وأصبح لها سوق كبير لا يختلف كثيرًا عن أسواق البترول أو الذهب أو غيرهما من السلع، وقد يزيد ما ينفق على إنتاج المعلومات، على المستوى الدولي، عما ينفق على الكثير من السلع الإستراتيجية المعروفة في العالم.

ولقد تمثلت الطفرة في إنتاج المعلومات في النمو المتعاضم في حجم الإنتاج الفكري، حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 12.5%، ومعنى ذلك أن حجم المعلومات يتضاعف كل ثماني سنوات ويتزايد معدل النمو كل عدة سنوات.

وتبين الإحصاءات أن الإنتاج السنوي من المعلومات، مقدر بعدد الوثائق المنشورة، يصل إلى حوالي 12-14 مليون وثيقة، وأن عدد الأشخاص الذين يساهمون في هذا الإنتاج بشكل أو بآخر يقدر بحوالي 30-35 مليون شخص. لقد بلغ رصيد الدوريات على المستوى الدولي ما يقرب من مليون دورية، يضاف إليها كل عام ما يقرب من 15 ألف دورية جديدة، أما الكتب فقد بلغ الإنتاج السنوي منها حوالي 600 ألف عنوان، أي 1650 كتابًا كل يوم، و 70 كتابًا في الساعة..!

وتشير إحصاءات اليونسكو إلى أن ما بين 300 إلى 350 شخصًا من كل

ألف من سكان العالم يصلهم توزيع صحيفة يومية فضلاً عن استقبال الراديو والتلفزيون، وهناك 30 دولة في العالم وصلت إلى نقطة التشبع في مجال الصحف، و 48 دولة وصلت إلى نقطة التشبع في مجال الراديو، و 42 دولة وصلت إلى درجة التشبع في مجال التلفزيون، وهناك 31 دولة قد وصلت إلى نقطة التشبع بالنسبة لوسائل الإعلام الثلاث الصحف والراديو والتلفزيون.

ومن ناحية أخرى يوجد بدول العالم المختلفة 160 مكتبة قومية، يبلغ رصيدها من المجلدات حوالى 260 مليون مجلد، وتوجد أيضاً ما يقرب من 120 وكالة أنباء دولية ووطنية، تتعامل يومياً فيما يزيد عن 2 مليون خبر ومعلومة، نصفها على الأقل مسجل بالصوت والصورة.

ومن الظواهر اللافتة للنظر، تنامي الدور الذى تقوم به الدولة الحديثة في مجال إنتاج المعلومات ويرجع ذلك إلى تعدد وظائف الدولة وتشعب مهماتها، وعلى سبيل المثال فإن غرفة المقاصة في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالمعلومات العلمية والتكنولوجية الفيدرالية فإنها تحتوى على ملايين النسخ من حوالى 3 مليون تقرير بحثى يضاف إليها كل عام 200 ألف تقرير جديد، وتمثل هذه التقارير بعض نتائج البحث التكنولوجى المدعم فيدرالياً.

ولقد بلغ إجمالى الإنفاق الفيدرالى في مجال المعلومات المتعلقة ببحوث التطوير في مجال الزراعة والتجارة والدفاع ولجنة الطاقة النووية والطيران والصحة والتعليم والداخلية والعلوم حوالى 15 مليار دولار سنوياً!! تتضاعف كل عشر سنوات، ويشكل الجانب الخاص بتلبية احتياجات الدولة بالمعلومات في المجال العسكرى والأمن القومى قدراً كبيراً من حجم إنتاج المعلومات الحكومية، وعلى سبيل المثال، في حوزة الجيش الأمريكى ما يزيد عن 350 مركزاً مستقلاً للسجلات تشتمل على ملفات ضخمة تتعلق بالنشاط المدنى، فلديها حوالى 200 ألف ملف لشخصيات مدنية لا تربطهم أية صلة بالقوات المسلحة، ولدى المخابرات العسكرية 25 مليون بطاقة ترمز لملفات تتعلق بالأفراد، و760 ألف بطاقة لملفات

متعلقة بتنظيمات وأحداث معينة، أما مكتب التحقيقات الفيدرالية والمباحث FBI فإنه يحتفظ بملفات تحتوى على ثلاثة ملايين بطاقة مسجل عليها المعلومات الأساسية حول المشكلات المحتملة، وهناك قائمة تحتوى على 2 مليون بطاقة مسجل عليها التحريات الشخصية المتعلقة بالمستخدمين، وفضلاً عن ذلك فإن المخابرات المركزية، هي مجرد وكالة من ست وكالات على الأقل تعمل في نشاط المخابرات خارج البلاد، وقدرات التكلفة السنوية لمجمع أنشطة المخابرات التى تقوم بها حكومة الولايات المتحدة فى عام 1990 بحوالى 15 مليار دولار، وهذه المبالغ تتضاعف مرة كل عشر سنوات ! وترجع بعض المصادر أن 2 مليون شخص على الأقل يشاركون فى هذه العمليات منهم ربع مليون من العسكريين...!

ولقد أدى تزايد الحاجة إلى خدمات المعلومات إلى البحث الجدى فى استخدام الإمكانيات التكنولوجية الحديثة فى معالجة المعلومات، وقد بدأ ذلك منذ وقت بعيد نسبياً، ولعل أهم هذه المحاولات، ابتكار المصغرات الفيلمية، وهى عبارة عن أوعية تسجل عليها البيانات عن طريق التصوير المصغر من الوثائق الأصلية باستخدام أجهزة تصوير خاصة، ومن أهم تلك المصغرات الميكروفيلم Microfilm وهو يأخذ شكل لفاف Roll أو شرائح شفاقة Strips، وهناك الميكروفيش Microfiche وهو على هيئة شريحة فلمية توضع فى حافظة Jacket، وهناك أيضاً المعتمات المصغرات Micro - opaque، وهى شريحة فيلمية تسجل الصور فيها على مواد معتمة وتسمى أحياناً بالبطاقات المصغرة Micro Cards والمصغرات بكافة أشكالها لا يمكن قراءتها بالعين المجردة، ولهذا تستخدم أجهزة استرجاع خاصة بها مثل جهاز قارئ الميكروفيلم، وقارئ الميكروفيش وغيرهما.

وقد حقق استخدام الميكروفيلم فى مراكز المعلومات الإعلامية، وفرا يصل إلى ما بين 95% و 99.9% من الحيز المطلوب لحفظ المعلومات، خاصة أن مشكلة توافر المكان الملائم لحفظ المعلومات، كانت أهم المشكلات التى تعاني منها

مراكز المعلومات الإعلامية، أمام الكميات الهائلة من المعلومات التي تنتج يوميًا، كذلك فإن المادة التي يصنع منها الميكروفيلم أقوى وأطول عمرًا من المواد المستخدمة في الكتب والوثائق والدوريات، وبالتالي فالمصغرات الفيلمية يمكن أن تعيش أكثر من مائة عام، ويمكن تجديدها بسهولة لكي تعيش إلى ما لا نهاية.

وقد أدت الطفرة الهائلة في إنتاج المعلومات، إلى طفرة مشابهة في مجال تخزين واسترجاع المعلومات، فقد تم ابتكار الأشرطة الممغنطة والذاكرة التكنولوجية Buble Memory والهولوجراف Holography الذي يقوم على التسجيل الميكروفيلمي والبصريات الشفافة Fiberopitc والتي تقوم على المعالجة الآلية للمعلومات عن طريق الحاسب الآلي.

وعندما دخلت الحاسبات الآلية بإمكاناتها الهائلة في مجال إعداد المعلومات إلكترونيًا، اعتبر الميكروفيلم الحل المثالي لمشكلة فارق السرعة بين وحدة معالجة البيانات وبين المدخلات والمخرجات في الحاسب الآلي، كذلك ساهم استخدام الحاسب الآلي في تحقيق التوحيد القياسي لمقاسات صور الوثائق بعد فترة من المعاناة بسبب تباين أحجامها واختلاف أشكالها.

وقد توافق التطور في مجال حفظ المعلومات واسترجاعها آليًا، مع تطور آخر في أشكال المؤسسات العاملة في مجال تخزين المعلومات فقد ظهرت أولاً مراكز المعلومات، ثم تحول بعضها إلى بنوك للمعلومات، وبمرور الوقت وجدت شبكات للمعلومات، وبذلك أمكن تحقيق إنجاز كبير في مجال تخزين واسترجاع المعلومات مع خفض التكلفة وخفة الوزن وصغر المكان، كما أمكن التغلب على مشكلات الفقد والضياع وأخطاء الترتيب، مع إمكانية استخدام المعلومة بواسطة عدة أشخاص في نفس الوقت.

وقد انخفضت تكلفة تخزين المعلومات بما يقرب من 60% خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة، كما ارتفعت سرعة استرجاع المعلومات إلى قرابة 40% في السنة الواحدة.

ثورة الاتصال

من الملاحظات اللافتة للنظر أن النمو في ظاهرة إنتاج المعلومات، وما رافقها من ابتكار الوسائل الفنية الحديثة في حفظ واسترجاع المعلومات، قد توافق مع نمو ظاهرة الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال، والتي هي أدوات نقل وتوصيل المعلومات وتبادلها، وقد وجدت علاقة جدلية بينهما، بحيث إن ظهور ابتكار جديد في أى مجال منهما، يؤدي بالضرورة إلى ابتكار آخر في المجال الثانى، يكمله ويساعد في الوقت نفسه على ظهور ابتكار ثالث في المجال الأول، وهكذا تباعاً، بحيث صار انفجار المعلومات، والثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال، أشبه بوجهى عملة واحدة..!

ولقد تعاقبت الاكتشافات التكنولوجية في مجال الاتصال منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، عندما اكتشف إديسون الفونوغراف وابتكر صمويل مورس التلغراف في عام 1840م، وفي عام 1876م أرسل بيل أول رسالة تليفونية سلكية، وكذلك نجح ماركونى في إرسال واستقبال رسائل لاسلكية، وفي عام 1906م بث فيسندر الصوت الإنسانى عبر الإذاعة، وكان داجير قد اخترع في عام 1839م أسلوباً علمياً للتصوير الفوتوغرافى، وتم تصوير أول فيلم عام 1894م، وفي عام 1904م تم إرسال أول الصور برقيًا، وأذيعت أول صورة تليفزيونية عام 1923م، وأقيمت أول شبكات الإرسال الإذاعى فى العشرينيات، فى حين بدأ الإرسال التليفزيونى الملون عام 1954م، وفى عام 1957م بدأ الاتصال السريع فيما بين القارات عبر الكابل البرقى تحت ماء المحيط الأطلسى بين أمريكا

وأوروبا، وبدأ تشغيل أول كابل تليفزيونى عبر الأطلسى عام 1956م، وتم إطلاق أول قمر صناعى تجارى للاتصالات فى عام 1962م.

وقد كان للتزاوج بين تكنولوجيا الحاسب الآلى، والأقمار الصناعية أثر مذهل فى تطور وسائل الاتصال عبر الدول، حيث أصبح التبادل الثنائى والإرسال من عدة دول فى آن واحد، ممكناً على المستوى العالمى، وذلك عبر القمرين الصناعيين أنتلسات (1965م) وأنترسبوتنك (1971م) وأمكن عن طريقهما إرسال جميع أنواع الرسائل عبر الفضاء، بما فيها التليفون والتلغراف والتلكس والمواد المطبوعة والصور والبيانات، بالإضافة إلى البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وقد أمكن الآن تحقيق الانتشار الفورى للرسائل التى يبعث بها انتلسات وأنترسبوتنك على مستوى عالمى بالربط بين الشبكات الأرضية الوطنية والإقليمية، ثم ابتكرت نظم بمقدورها بث البرامج لأجهزة الاستقبال فى البيوت مباشرة فى دولة واحدة أو مجموعة دول، ثم إلى أية دولة فى العالم وأخيراً أمكن إرسال واستقبال الرسائل فى ذات اللحظة فى جميع أنحاء العالم.

كذلك تم إحراز تطور تقنى شامل فى كافة وسائل الاتصال، فقد تم اختراع الفيديو كاسيت فى عام 1969م، وأصبح الكاسيت السمعى المرئى حقيقة قابلة للتسويق فى عام 1971م، وأصبح أول نظام للفيديو ديسك متوافراً لمستخدميه فى عام 1979م، وفى مجال الراديو ابتكرت الكابلات المحورية والموجات القصيرة جداً والألياف البصرية، وهو الأمر الذى قضى على مشكلات التداخل بين الموجات، وزاد من كفاءة البث عبر المسافات البعيدة، كما أنه يوفر قنوات جديدة للاتصال، كما حدث تقدم مبهر فى مجال الاستشعار عن بعد، باستخدام الموجة الدقيقة من الطيف الترددى والقادرة على الوصول إلى معلومات لم تكن متاحة بالوسائل التقليدية عن باطن الأرض وأعماق البحار والمحيطات وأجواء الفضاء.

وقد زادت بشكل عام فعالية الاتصالات الهاتفية، وابتكر الهاتف المرئى الذى يضيف الصورة إلى الصوت، ولم يمر وقت طويل حتى تم تعميم خدمة التليفون

المرئى فى العءىء من المناطق؁ وىءمل المسءقبل القربى إمكانياء غير مءءوءة
لنمو ءكنولوجيا المءلومااء والاءصال فى السناواء العشرة القادمة ومن المءوقع أن
نصف الإناءء العلمى فى العالم سىكون مءوافراً فى بنوك المءلومااء الآلية؁ وأن
90% من الأقارير الفنية الجديدة ساءءر بالشكل الإلكءرونى؁ وأن 25% من
الصءف والءوريات ساءأء الشكل الإلكءرونى.

آفاق جديدة للإعلام الدولي

لا تتجاوز الحقيقة عندما نقول إن انفجار المعلومات وثورة الاتصال، قد أضافا بشكل عام طابعاً دولياً على كافة وسائل الإعلام الجماهيرية، وقد أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة الدقيقة بين ما هو إعلام وطني وما هو إعلام دولي، فالإعلام الوطني الذي ينتجه مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له، بشكل من الأشكال، ومقصوداً أو غير مقصود، بعداً دولياً، فالبرامج التي تبثها محطات التليفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا واليابان ودول غرب أوروبا، ثم بقية دول العالم، والتي أعدت من الأساس لجمهورها المحلي، أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية في أنحاء متفرقة من العالم، وقد اكتسبت بذلك بعداً دولياً لم تسعى إليه أصلاً، ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكناً، كذلك فإن برامج محطات الراديو الوطنية في معظم دول العالم، أصبحت تسمع في أماكن أبعد من حدودها الوطنية، بفضل تطوير إمكانات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات - بخلاف الإذاعات الموجهة، يستهدف في الأصل المستمع المحلي، ولكن التطور التكنولوجي أضاف إليها بدرجة ما بعداً دولياً.

نفس الظاهرة تنسحب أيضاً على الصحف سواء منها الجرائد اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية، فإن التقدم الكبير في وسائل المواصلات اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازم للتوزيع خارج الحدود الوطنية، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف الوطنية، وخاصة التي تصدر باللغات الأكثر تداولاً في العالم، على التواجد في الأسواق العالمية، أما الصحف

الدولية من الأصل، فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت إلى أماكن لم تصل إليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال، فعن طريق جهاز الفاكسميل أمكن إرسال صفحات الجريدة بالكامل من المقر الرئيسى إلى أى مكان آخر فى العالم، حيث تطبع وتوزع على القراء فى نفس الوقت الذى تطبع وتوزع فى مقرها الرئيسى، ولم يعد مستغرباً أن نجد صحفاً دولية تطبع فى عشر عواصم فى وقت واحد...!

إن التطور قد شمل كافة مجالات الإعلام الدولى بدءاً من جمع المعلومات ومروراً بمعالجتها وانتهاء بنشرها أو إذاعتها على المستوى الدولى، وقد وفرت مراكز وبنوك المعلومات الإعلامية خدمات لا بديل عنها لكافة المشتغلين بالإعلام الدولى من مندوبين أو مراسلين أو محررين فى مختلف وسائل الإعلام التى تعمل على النطاق الدولى، فهى تمدهم بالمعلومات والحقائق الخلفية للأحداث الدولية الجارية، وتضع أيديهم على الكثير من مصادر المعلومات التى كان من الصعب أن تتاح لهم بالوسائل التقليدية، وهى تتولى إعداد القوائم البيولوجرافية والملخصات المتصلة بالموضوعات التى تدخل فى مجال اهتمام وسائل الإعلام الدولية، كما أنها تقوم فى كثير من الأحيان بتقديم خدمات الترجمة وملخصات الكتب والدوريات، وتحيط العاملين بوسائل الإعلام دورياً بالأحداث الجارية أو بكل ما يستجد فى مجالات اهتمامهم أو التى ذات صلة بها، مما يساعدهم على متابعة الجديد فى تخصصاتهم وبشكل منتظم، وخاصة أن كافة مجالات النشاط الإعلامى، مهما بلغ التخصص الدقيق فيها، أصبحت تواجه بفيض من المعلومات التى لم يعد باستطاعة العاملين بوسائل الإعلام الإحاطة بها بجهدهم الفردى.

وقد أدى استخدام الحاسب الآلى فى المعالجة الآلية للمعلومات وفى الاتصال المدولى، إلى تمكين المكاتب الخارجية لوسائل الإعلام والمراسلين الخارجيين من الاستفادة الفورية بإمكانات مراكز المعلومات وبنوك المعلومات الإعلامية، والتى غالباً ما توجد بالمركز الرئيسى للمؤسسة الإعلامية، ولقد أصبح ممكناً الاتصال

الفورى بين المكاتب الخارجية والمراسلين الخارجيين فى أى مكان بالعالم، وبين المقر الرئيسى للمؤسسة الإعلامية.

وفى الوقت الذى دعمت فيه التطورات التكنولوجية من دور وكالات الأنباء الدولية والوطنية فى تحقيق أغراض الإعلام الدولى، فقد أدت من ناحية أخرى إلى تزايد الطلب على الأنباء المرئية، مما أوجد نوعًا جديدًا من وكالات الأنباء المتخصصة فى شرطة الفيديو وأفلام التليفزيون الإخبارية، وقد أحدثت هذه الوكالات المصورة نقلة ضخمة فى الإعلام الدولى، حيث توفر لوسائل الإعلام، وبطريقة فورية، أنباء الأحداث الدولية الجارية بالصوت والصورة.

وقد تأكد الآن أن أكبر إنجاز حققته الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال، أن المسافات لم تعد عقبة أمام تبادل الأنباء والمعلومات على المستوى الدولى، وأمكن قيام نظام اتصال عالمى يربط بين أى بقعة وأخرى على كوكب الأرض، وكان أفضل تعبير عنها ظهور "الإنترنت" كوسيلة إعلام جديدة.

وفى البداية قوبلت ظاهرة انفجار المعلومات وثورة الاتصال بترحيب مبالغ فيه من كافة الأمم، وكان الأمل يحدوها جميعًا فى أن تعم فوائدها على كافة، ورغم أن بعض الدول النامية قد أبدت تخوفًا مما كان يحدث من تحول لبعض وسائل الإعلام الغربية إلى الطابع المؤسسى الدولى الضخم، وإن هذا التحول قد يهدد حرية التبادل الدولى للأنباء والمعلومات، إلا أن العديد من الأصوات ارتفعت لتؤكد أن التدفق الهائل للمعلومات سوف يوازن بين سيطرة الاحتكرات على المؤسسات الإعلامية الدولية الكبرى وبين حرية تبادل الأنباء والمعلومات، وإن قوة الأنباء والمعلومات على الانتشار سوف تقلل من هيمنة الاحتكرات المالكة لوسائل الإعلام الدولية.

ولكن الآثار التى نجمت عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد خيبت بعض الآمال التى عقدت عليها، وأسكتت فريقًا من الأصوات المتفائلة، إذ

أدى التطور التكنولوجى إلى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى حيث وجدت دول تتمتع بوفرة فى الإنتاج الإعلامى، ودول أخرى تعاني من مجاعة فى هذا الإنتاج.

ونتيجة للتكاليف الباهظة التى يتطلبها إنشاء البنية الأساسية الملائمة لتخزين البيانات والمعلومات، فضلاً عن نفقات تطويرها وصيانتها بل واستخدامها، فقد عجزت معظم الدول النامية عن السير فى هذا السباق، ولم تستطع أن تتحمل تكاليفه سوى الدول الصناعية المتقدمة، ولعل هذا هو السبب فيما تعانيه اليوم الدول النامية من شح شديد فى المعلومات اللازمة لتوافرها قبل اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، وهو السبب أيضاً فى الصعوبات التى تواجه تلك الدول، أثناء المفاوضات بينها وبين الدول المتقدمة أو مع الشركات المستوردة أو المصدرة فى الأسواق العالمية، وهذا أحد المجالات التى يكون فيها تدفق المعلومات والحصول عليها بكفاءة، شرطاً أساسياً لتخفيف درجة التبعية فى العلاقات السياسية والاقتصادية والإعلامية على المستوى الدولى.

ومن الأمثلة الصارخة للمضار التى تقع على الدول النامية، ما حدث من تطور مذهل فى تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، التى صارت تهدد السيادة الوطنية للشعوب التى يجرى مسحها، إذ تمكنت الدول المتقدمة من الحصول على معلومات مهمة عن الدول النامية، لا يتوافر أغلبها لدى هذه الدول نفسها. إن الفجوة تتسع يوماً بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية فى كافة مجالات الاتصال والمعلومات، وهو الأمر الذى يعوق تحقيق أهداف الاتصال والإعلام الدولى.

ويوجد مظهر آخر لمخاطر الثورة التكنولوجية فى مجال المعلومات، على البناء السياسى داخل الدول المتقدمة نفسها، ثم على العلاقة بين هذه الدول، وغيرها من الدول النامية، فقد تضخمت إمكانات المؤسسات الخاصة العاملة فى مجال إنتاج

المعلومات في الدول المتقدمة، وأصبح لها نفوذ كبير على عملية صنع القرار على المستوى الوطني، وغالبًا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية إلى المستوى الدولي، وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية، أو المؤسسات المتعددة الجنسية، وهو الأمر الذي أصبح يهدد ديمقراطية الاتصال والإعلام، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

إن صورة المستقبل تبشر بآفاق لا حدود لها لتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ويظل الأمل قائمًا في أن تتوصل البشرية إلى تعميم فوائد هذا التطور، بحيث لا يظل حكرًا على الدول القادرة، في حين تحرم منه الدول الأقل قدرة، فمن المهم للسلام والأمن الدولي أن يستغل التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات لتحسين التفاهم بين الشعوب، وتعزيز الديمقراطية داخل كل بلد، وفيما بين الدول وبعضها، بدلاً من أن يستخدم في دعم المصالح الخاصة على المستوى الوطني أو تكريس سيطرة عدد محدود من الدول على المستوى الدولي.

مراجع الفصل الاول

- (1)Brown. Lance: Computer Net Work: (SAGE Publication). Beverly Hills, California, U.S.A. 1989, pp. 122-125.
- (2)Mervill. John: New Technology, Electronic Communication. "Holt, Renebort and Winston" New York, 1990. pp. 12-13.
- (3) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع - اليوم وغداً. "اليونسكو - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع". الجزائر، ص 575-576.
- (4)Ransom. Hrry Howe: The Intelligence Eslablshmen. "Harvard University Press" U.S.A. 1998, pp. 8-10.
- (5) الوردى. زكى: مختارات من مصطلحات علوم المعلومات والاتصالات. "مجلة التوثيق الإعلامى" المجلد الخامس، العدد الثانى، السنة الخامسة، بغداد، 1986، ص106.
- (6)UNESCO: World Communication. "The Unesco Press". Paris, 2008, pp. 63-65.
- (7)Curtis. Ted: News Agency. "The Free Press". New York, 2007, pp. 12-14.
- (8) شيلر. هربرت: المتلاعبون بالعقول، "عالم المعرفة". الكويت. ص 43، 44، 51.
- (9) الوردى. زكى: مختارات من مصطلحات علوم المعلومات والاتصالات. ص 119.
- (10) عبد الهادى. فتحى وآخرون: مراكز المعلومات الصحفية. 'دار المريخ'. الرياض. بدون تاريخ. ص 173.
- (11) المصدر السابق، ص 185 - 186.
- (12)UNESCO: World Communication, pp. 27-29.
- (13) Emery. Edwin: World press. Random House" New York. 1988, p. 112.
- (14)Frank, Brone: The New Journalist. "Heinemann" London. 2008. pp. 217-221.

(15)Kiviluru. Ullamaija: Approaches to International Communi-cation.
“Finnish National Communication for UNESCO, Helisnki, 1986, pp. 72-
74.

(16)UNESCO: World Communication. P. 14, 22, 87.

(17)Boyd. Barrett: Mass Communication and Society, “Longman”. New
York. 1988. pp. 42-45.

(18)Merril. John: Global Journalism. “Longman”. New York. 2009. pp.
pp. 67-69.

(19)Alexander. A. Lison. Dwers: Media Economics. A Pelican Book.
London. 2003. pp. 137-142.

(20)Meyer. Thomas: Media Democracy. Mpg books Great Britain. 2002.
pp. 118-120.

(21)Mcphall. Thomas: Global Communication. Augn and Brcon.
London. 2002. p. 73.

الفصل الثاني

الصحافة الدولية

ليس من قبيل التواضع الاعتراف بصعوبة تعريف الصحافة الدولية. وفي الوقت نفسه فمن السهولة بمكان أن نفند ادعاءات كثير من الصحف التي تدعى لنفسها صفة الدولية !.

وما أكثر الصحف التي تدعى لنفسها هذه الصفة، وما أقل الصحف التي ينطبق عليها هذا الوصف بالفعل...!

ولكى ندرك مدى الصعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم الصحافة الدولية، يكفي أن نعرف أن عدد الصحف التي تصدر في العالم يصل إلى 410 آلاف صحيفة، وذلك طبقاً لإحصاء الاتحاد الدولي للصحافة الدورية، وأن عدد الصحف العلمية فقط بلغ زهاء مائة ألف دورية وأن عدد الصحف اليومية يصل إلى ثمانية آلاف جريدة يبلغ توزيعها 400 مليون نسخة في اليوم!.

ويصطف في قائمة الصحف التي تدعى لنفسها صفة (الدولية) طابور طويل متعدد الأشكال والألوان والأنماط، فهناك الصحف ذات الصبغة السياسية والإخبارية والتي توزع بأسلوب تجارى ويتخطى بعضها حدوده الوطنية ليصل إلى قراء في العديد من الدول، وينتمى إلى هذا اللون من الصحف بعض الجرائد اليومية مثل:

نيويورك تايمز The new york times وواشنطن بوست The Washington Post وول استريت جورنال The Wall Street Journal والأمريكية. والتايمز The Times والجارديان The Guardian والفينانشيال

تأهز Financial Times والصندى تأهز The Sunday Times والأوبزفر The Observer البريطانية، ولومند Le Monde ولوفيجارو Le Figaro الفرنسية، وينتمى إلى هذا اللون من الجرائد جريدة إنترناشونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune التى تصدر من باريس بالتعاون بين النيويورك تأهز، والواشنطن بوست. ومن المجلات التى تدرج تحت هذا اللون من الصحف مجلات تايم Time ونيوزويك Newsweek الأمريكية وإيكونوميست The Economist البريطانية، وبارى ماتش Parismatch الفرنسية. وهناك لون آخر من الدوريات التى يغلب عليها الطابع الثقافى مثل مجلة ريدرز دايجست The Reader's Digest والتى يقترب توزيعها من 29 مليون نسخة، وهى تصدر شهرياً بالإنجليزية وتصدر من الولايات المتحدة الأمريكية وتوزع فى كافة أنحاء العالم، وإن كان يصدر منها عدد من الطبعات الدولية بلغات أخرى ومنها اللغة العربية. وتوجد أيضاً الدوريات المتخصصة التى توجه إلى قطاعات معينة من القراء على مستوى العالم كله مثل صحف الأزياء والصحف النسائية ولعل أبرزها الـ Elle الفرنسية والبوردا الألمانية.

وهناك الصحف التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وتوزع فى كافة أنحاء العالم وبعضها يصدر بأكثر من لغة ومن أهمها مجلة رسالة اليونسكو.

وهناك لون آخر من الصحف الوطنية، ذات قوة مؤثرة فى اتجاهات السياسة الدولية، باعتبارها لسان حال بعض الدول الكبرى رغم عدم وجود قراء لها خارج حدودها الوطنية مثل جريدة "الشعب" الصينية.

وقريب من هذا اللون الصحف الرسمية التى تصدرها كثير من الدول بأكثر من لغة وتوزع عن طريق السفارات وبعضها يطرح للبيع التجارى، ومنها على سبيل المثال مجلة "بناء الصين" التى تصدر عن حكومة الصين الشعبية ومجلة "صوت الشرق" التى تصدر عن الحكومة الهندية.

وتتضم القائمة أيضًا لوئًا من الصحف يصدر بلغته الوطنية، ولكن في دول أجنبية، وذلك بهدف مخاطبة أبناء لغته القومية المنتشرين في أنحاء متفرقة من العالم، ومثال ذلك جريدة "الشرق الأوسط" التي يصدرها صحفيون سعوديون من لندن وتوزع في أي مكان توجد به تجمعات من القراء العرب بالإضافة إلى توزيعها داخل العالم العربي نفسه، وقريب منها جريدة "الحياة" التي تصدر من لندن، وهي جريدة لبنانية، صدرت في البداية ببيروت، ثم انتقلت أثناء الحرب الأهلية اللبنانية إلى لندن، ثم بيعت إلى مستثمرين سعوديين. وهناك الطبعات الدولية التي تصدرها بعض الصحف العربية مثل الطبعة الدولية للأهرام المصرية والطبعة الدولية للقبس الكويتية.

تعريف الصحافة الدولية

والسؤال الآن هو: ما الدولى من هذه الصحف ؟ وما غير الدولى منها ؟ وكيف نفرق بين الصحافة الدولية والصحيفة غير الدولية ؟ وهل توجد معايير موضوعية تصلح لأن تكون مقياساً للحكم على مدى دولية الصحيفة ؟.

وهنا نعود لنواجه الإشكالية التى طرحناها فى البداية، وهى صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم الصحافة الدولية !

ورغم ذلك فإن هذه الصعوبة لا يجب أن تثنيانا عن المحاولة. ولتكن وسيلتنا إلى تعريف الصحافة الدولية، هى محاولة طرح فرض علمى، ثم اختبار هذا الفرض من خلال التطبيق على الأوضاع السائدة فى الصحافة العالمية.

وهذا الفرض العلمى الذى نراه صالحاً لتعريف الصحافة الدولية يقول: إن هناك ارتباطاً بين الطابع الدولى لصحيفة ما وبين انتشار توزيعها عبر الحدود والحواجز التى تفصل بين الدول، وقوة تأثيرها داخل الحدود الوطنية وخارجها والنابعة من عمق المضمون وتنوعه وإصدارها بلغة تسمح لها بالانتشار على النطاق العالمى، أو إصدار طبعات منها بلغات متعددة.

وكما نرى فإن هذا الفرض يوجز عناصر التعريف العلمى للصحافة الدولية فى ثلاثة محددات وهى:

الأول: انتشار التوزيع عبر الحدود والحواجز التى تفصل بين الدول.

الثاني: قوة التأثير خارج الحدود الوطنية وخارجها، وهى قوة نابغة من عمق المضمون وتنوع المادة الصحفية.

الثالث: الصدور بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمى، أو إصدار طبعات بلغات متعددة تسمح للصحيفة بالوصول إلى قراء خارج نطاق حدودها الوطنية.

ومن المهم أن نشير إلى ضرورة توافر العناصر الثلاثة مجتمعة فى الصحيفة الدولية، بحيث إذا فقدت الصحيفة عنصراً منها، فقدت طابعها الدولى.

وإذا حاولنا أن نطبق العنصر الخاص باللغة مثلاً على الصحافة العالمية، سوف نجد على سبيل المثال أن الاتحاد السوفيتى السابق كان يصدر 639 صحيفة يومية بلغ إجمالى توزيعها 81 مليون نسخة، أى بمعدل 336 نسخة لكل ألف مواطن، كما وجد به ثمانية آلاف مجلة يبلغ توزيعها 60 مليون نسخة، وكان يوجد بالاتحاد السوفيتى نحو ستة آلاف دورية فصلية ومتخصصة يتم نشر خمسة آلاف منها باللغة الروسية، فى حين كانت تصدر 910 دوريات باللغات الأخرى للشعوب التى يضمها الاتحاد السوفيتى السابق ومن بينها 140 دورية تصدر بثلاث وعشرين لغة.

ومن بين الصحف اليومية التى كانت تصدر فى الاتحاد السوفيتى جريدة البرافدا Pravda وتوزع حوالى 11 مليون نسخة وإزفستيا Izvestia وتوزع حوالى تسعة ملايين نسخة، ورغم ارتفاع توزيع هاتين الصحفتين، ورغم قوة تأثير كل منهما داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه بسبب كون البرافدا كانت لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بينما تعتبر إزفستيا لسان حال الحكومة السوفيتية، فإنهما لا تعتبران بحال من الأحوال صحفاً دولية، وذلك لاقتران توزيعها على مواطنى الاتحاد السوفيتى بسبب عدم انتشار اللغة الروسية على مستوى عالمى، وظل الاتحاد السوفيتى لا يملك صحيفة دولية رغم كونه كان إحدى القوتين العظميين فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ولأهمية الكثير مما كانت تنشره الصحف السوفيتية وبخاصة برافدا وازفستيا، فإن مراكز التحليل السياسى فى الكثير من دول العالم كانت تكتفى بترجمة العديد من أخبار ومقالات وافتتاحيات هاتين الصحيفتين حيث تؤخذ كدليل ومؤشر على مواقف واتجاهات الاتحاد السوفيتى الدولية: وينطبق ذات التحليل على الصحافة الصينية، فالصين الشعبية تصدر ألفى صحيفة يومية توزع 1455 منها نحو 21 مليون نسخة، ويزيد توزيع إحدى صحفها اليومية وهى جريدة (الشعب) عن خمسة ملايين نسخة!.

ولكن جريدة (الشعب) وغيرها من الصحف الصينية لا تعتبر صحفًا دولية بسبب إصدارها باللغة الصينية التى لا تنتشر على نطاق عالمى، رغم قوة الصين الدولية، وتكتفى مراكز التحليل السياسى فى العديد من الدول بترجمة افتتاحيات جريدة (الشعب) باعتبارها مؤشرًا لمواقف الصين الدولية.

ورغم أن الهند تحتل المركز الخامس بين أكثر الدول إصدارًا للصحف بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الاتحادية، فإن صحفها لا تتمتع بالصبغة الدولية أيضًا، فالهند تصدر 721 صحيفة يومية ولكن بأكثر من 20 لغة، وهى تصدر أيضًا أربعة آلاف مجلة، ونحو 11 ألفًا من الدوريات الفصلية والمتخصصة، ولكن بـ 52 لغة لدرجة أنه لا توجد فى الهند صحافة وطنية تربط بين المساحات الجغرافية الشاسعة والثقافات واللغات المتعددة بها، ومن الصعوبات التى تواجه دولية الصحافة الهندية، بل وتحول أيضًا دون قوميتها، أنه لم يمكن حتى الآن تصنيع حروف طباعة للعديد من اللغات بها مثل اللغة الأوردية.

ومن الملاحظ أن دول العالم الثالث المنتشرة فى ثلاث قارات، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويشكل عدد مواطنيها حوالى ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية، لا تملك أى منها صحيفة دولية..! ويرجع ذلك إلى البداية المتأخرة للصحافة الوطنية فى غالبية هذه الدول، وكثرة عدد اللغات المستخدمة ونقص المطابع مع ارتفاع تكاليف ورق الصحف المستورد وندرة تسهيلات الاتصالات السلكية

واللاسلكية لإرسال الأنباء، وبطء وصعوبة الاتصال بين المدن والمناطق الريفية الشاسعة!.

وفي الجهة المقابلة، أى فى الدول الصناعية المتقدمة نجد فى الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مجلات دولية هى تايم ونيوزويك وريدريزدايجست. وبها ثلاث جرائد يومية ذات طابع دولى وهى: نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وويل استريت جورنال، أما إنجلترا فلها خمس جرائد دولية وهى: التايمز، والجارديان، والفينانشيال تايمز، والصنداي تايمز، والإنديبندت، وإنجلترا مجلة واحدة دولية وهى الإيكونومست.

أما فرنسا فلها أربع جرائد يومية دولية وهى لوموند والفيجارو وفرانس سوار ولومانتيه، ولها أربع مجلات دولية وهى بارى ماتش، ولواكسبريس ولوبوان ولوكانار أنشنيه بالإضافة إلى مجلة "إل" النسائية.

وكما نرى فإن دولية اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية ساعدتا بشكل كبير إلى جانب عوامل أخرى على إكساب بعض الصحف الفرنسية والبريطانية ثم الأمريكية طابعها الدولى.

ومن المهم أن نشير إلى أن بداية ظهور الصحافة الدولية فى العالم توافقت مع بداية انتشار اللغة الفرنسية كلغة دولية، أى لغة السياسة والدبلوماسية الدولية، فقد نشأت الصحافة فى أوروبا الغربية فى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر بعد اكتشاف المطبعة على يد جوتنبرغ فى منتصف القرن الخامس عشر، وقد ظلت الصحافة تأخذ طابعاً محلياً، أو وطنياً حتى مطلع القرن الثامن عشر وذلك لتخلف وسائل الاتصال والمواصلات فى ذلك الوقت.

وفى القرن الثامن عشر أخذت اللغة الفرنسية تحل مكان اللغة اللاتينية كلغة للسياسة والدبلوماسية وفى مجال الثقافة والأدب والفن، وذلك نظراً لموقع فرنسا الجغرافى المتميز فى الوسط الأوروبى، وزعامتها القارية، الأمر الذى جعل اللغة

الفرنسية لغة التخاطب للطبقة الأرستقراطية والمثقفة في مختلف البلدان الأوروبية، وقد سيطرت اللغة الفرنسية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وأصبحت غالبية المعاهدات الدولية الأوربية تكتب بها حتى ولو لم تكن فرنسا طرفاً فيها، إلا أن البريطانيين وكقوة أوربية كبرى آنذاك لم يخضعوا لهذا الأمر الواقع بل حاولوا مراراً إدخال لغتهم الإنجليزية إلى جانب الفرنسية، وبعد انهيار فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، وانحسار إمبراطوريتها وتغير موازين القوى وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى وأغنى دولة في العالم وقيام منظمة الأمم المتحدة ونقل مقرها إلى نيويورك، ساهمت كافة هذه العوامل في دفع اللغة الإنجليزية إلى مركز الصدارة بين لغات العالم، وصارت لغة الدبلوماسية الدولية الأولى.

ومع كل هذه المتغيرات الدولية ظلت اللغة الفرنسية هي اللغة الثانية بعد الإنجليزية فهي لا تزال تحتفظ بمكان الصدارة في منطقة البحر المتوسط، وتقتسم مع اللغة الإنجليزية قارتي أفريقيا وأمريكا الشمالية، كذلك تحتفظ اللغة الفرنسية بمركز ممتاز في سويسرا وبلجيكا وهولندا وموناكو وفي جنوب أوروبا، وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال كما يوجد على الأقل حوالى خمسة ملايين نسمة يتحدثون اللغة الفرنسية في لندن وبروكسل وبرشلونة وروما وموسكو، ولا تزال الفرنسية من أكثر اللغات تأثيراً في مجالات الثقافة والفكر والفن والأدب على المستوى العالمى.

ولعل هذا كله يفسر لنا كيف استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا وفرنسا على النصيب الأكبر من الصحافة الدولية..!

وظائف الصحافة الدولية

إن الصحافة الدولية شأنها شأن كافة وسائل الإعلام الدولية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة التي تصدرها، ومهما ادعت هذه الصحف من حياد وموضوعية، فحقيقة الأمر أنها تستخدم من قبل الحكومات والمؤسسات والجماعات التي تملكها في تحقيق أغراض سياسية واقتصادية وثقافية، فهذه الصحف تحرص على تقديم صورة إيجابية للنظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه وللشعب الذي تعبر عنه، فالدول تعكس من خلال صحفها الدولية مبادئها ومنجزات حضارتها، فلكل دولة صورة عن نفسها، تهدف إلى تعزيزها في المجال الدولي حتى لا تبدو مشوهة أو غير صحيحة في أذهان الشعوب الأخرى.

وتستطيع الصحافة الدولية أن تعمل على تحقيق التفاهم الدولي والتعاون بين الشعوب، ولكن تحقيق هذا الهدف مرهون بمدى تصور كل دولة أو شعب للدول أو الشعوب الأخرى وهنا تلعب الصحافة الدولية دوراً أساسياً في تشكيل ملامح ومحددات الصور القومية للدول والشعوب إذا ما التزمت بالصدق والموضوعية وابتعدت عن التشويه والتزييف المتعمد لإنجازات الشعوب الأخرى.

والصحافة الدولية تساهم بشكل كبير مع غيرها من وسائل الإعلام الدولية في تكوين الرأي العام العالمي تجاه الكثير من القضايا التي تهم الجنس البشري كله، وهذا الدور لا يتحقق عن طريق نشر الأنباء والأحداث الدولية فحسب وإنما بتفسير هذه الأحداث وتحليلها ووضعها في سياقها المناسب، الذي يخدم المصلحة الدولية، وصحيح أن دور الصحف الدولية في توزيع الأنباء قد أخذ في التناقص

بعد أن زادت الإذاعة والتلفزيون من نشاطهما في تقديم الأنباء وتغطيتها بأسرع مما يحدث في الصحافة إضافة إلى الدور المتزايد للقنوات الفضائية والإنترنت ولكن الصحف الدولية تلعب اليوم دورًا يزداد أهمية في الشرح والتفسير والتعليق على الأحداث الدولية وخاصة عندما تثار مناقشات حول المتغيرات الدولية الكبرى والتي تتطلب تحليلًا مستفيضة لا مجرد تغطية إخبارية موجزة.

والصحافة الدولية تستطيع أن تثير اهتمام الرأي العام العالمي بالمشكلات التي تهدد الأسرة الدولية، وهي مشكلات لا يمكن أن تحل بدون تعاون بين الدول مثل مشكلات سباق التسلح، والنزاعات المسلحة، واشتداد نزعة العنف والإرهاب، والمجاعة والفقر والامية والعنصرية والبطالة والظلم الاقتصادي والنمو السكاني وتدمير البيئة وتعاضم مديونية دول العالم الثالث وغير ذلك من المشكلات والقضايا الدولية فالصحافة الدولية لا تستطيع أن تثير اهتمام الرأي العام العالمي بهذه المشكلات فقط وإنما يمكنها أيضًا إظهار أن هذه التحديات والأخطار تهدد جميع الأمم، وتستطيع أيضًا أن تجعل هذه المشكلات مفهومة على نحو أفضل، وفي حفز الحكومات لحل تلك المشكلات وفي تهيئة الفئات المثقفة في كافة الدول للعمل من أجل إيجاد حلول ملائمة لهذه المشكلات، ولن يتسنى لشعوب العالم أن تكون قادرة على أن تساعد بعضها البعض من خلال التعاون السلمى والتفاهم المشترك، إلا إذا ركزت الصحافة الدولية على ما يربط بين الشعوب بدلا من أن تركز على ما يفرقها.

ولكن تبقى المشكلة في مدى فاعلية الصحافة الدولية في أداء هذا الدور، وهو الأمر الذى يتطلب التوفيق بين مبدئين أساسيين، الأول هو الإسهام الإيجابي المتوقع من الصحافة الدولية، والذي يرى البعض ضرورة اعتباره إلزامًا، في تعبئة الرأي العام العالمى أو إيقاظه فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التى تتحكم في تطور الإنسان، أو التى يتوقف عليها بقاء الجنس البشرى، الثانى هو حرية الصحافة الدولية، والتى يتعين أيضًا اعتبارها التزاما، في التعريف بالحقائق لمجرد أنها حقائق، دون أن تشوه هذه الحقائق أو تزيف لمصلحة فئة أو دولة معينة.

تطور تكنولوجيا الصحافة وأثره على الصحافة الدولية

إن التطور في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات بشكل عام وتطور تكنولوجيا الصحافة بشكل خاص قد وفر للصحافة الدولية مساعدات كبيرة في أداء وظائفها الدولية من جهة وأوجد لها وظائف جديدة، من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الصحافة الدولية في أداء هذه الوظائف من جهة أخيرة. فقد كانت التطورات المتلاحقة في وسائل المواصلات والاتصال أثرها الكبير في تطور نشاطات الصحف الدولية، إذ لعب التقدم الذي طرأ على الخدمات البريدية في القرن التاسع عشر دورًا بالغ الأهمية في الحصول على الأنباء الخارجية ونشرها، ثم أحدث اختراع التلغراف على يد "صموئيل مورس" نقلة أخرى مهمة في الحصول على الأنباء الدولية حيث أمكن عن طريقه إرسال 20 كلمة في الدقيقة، ثم جاء اختراع التليفون على يد "جراهام بل" ليحقق الاتصال الفوري، والمباشر بين المراسل الخارجي والمصدر من ناحية وبين المراسل الخارجي وصحيفته من ناحية ثانية، مهما تباعدت المسافة بين كل طرف منهما، ومع بداية القرن العشرين اخترع "ماركون" الراديو، الذي أمكن استخدامه في عام 1917م لنقل الأخبار الصحفية الدولية، والذي مكن من إرسال 67 كلمة في الدقيقة. ورغم أنه أمكن إرسال الصور عن طريق الراديو مع بداية الخمسينيات من هذا القرن، إلا أن الأمر، كان قاصرًا على الصور الفوتوغرافية، وغالبًا ما كانت تصل غير واضحة،

وتضيق منها بعض التفاصيل الدقيقة، ولكن اختراع جهاز "الفاكسميلي" وهو ما يمكن أن يطلق عليه "جهاز الإرسال عن بعد أو جهاز النسخ عن بعد أو جهاز إرسال النصوص اللاسلكية" قد مكن الصحف من إرسال الصور الواضحة بكافة أشكالها بالإضافة إلى إرسال النصوص المكتوبة أيضًا، وبذلك أمكن إرسال صفحات كاملة مطبوعة من الصحف عبر الدول أو القارات بواسطة موجات الراديو وذلك عن طريق تغذية جهاز الإرسال بالمادة الصحفية وليستقبلها جهاز استقبال مماثل في مكان آخر بعد دقائق، وقد أحدث هذا الجهاز طفرة كبيرة في عمل الصحافة الدولية، حيث حقق لها نقل الأنباء والموضوعات والصور والصفحات الكاملة من الجريدة في دقة وسرعة، بالإضافة إلى عامل السرية لما ينفرد به مراسلو الصحف من أخبار والتي كانت عرضة للتسرب عبر وسائل الاتصال القديمة، وقد تطور نظام "الفاكسميلي" حيث زود بجهاز كمبيوتر ضاعف من قدرات الجهاز.

وقد توافق هذا التطور مع البدء في استخدام (البريد الإلكتروني) وهو الذي أمكن عن طريقه إرسال المواد الصحفية على شكل أرقام بواسطة الكمبيوتر وهو الأمر الذي حقق سرعة كبيرة في وصول المواد الصحفية الدولية إلى الصحف، وقد أصبحت غالبية هذه الخدمات الاتصالية متوافرة للكثير من الصحف الدولية.

وفي السنوات الأخيرة توسعت الصحف الدولية في استخدام النظم الإلكترونية الحديثة مثل نظم إرسال (النصوص المرئية) وهى نظم تجمع بين شاشات التليفزيون من جهة وأجهزة الكمبيوتر، والتليفزيون والأقمار الصناعية من جهة أخرى، وهى تقوم على الإرسال في اتجاهين، وتسمح للمراسل الخارجى أن يشاهد المصدر وأن يسأله وأن يشاهده وهو يجيب عن أسئلته وأن يسجل هذه الإجابات بالصوت والصورة.

وهذه النظم الإلكترونية المتقدمة أصبحت تتيح أيضًا للمراسل الخارجى أن يكتب نص الخبر أو التقرير وإرساله من موقع الحدث نفسه إلى مقر الجريدة، بل يمكن للمراسل الخارجى الاتصال ببنك المعلومات الإلكترونية فى الصحيفة للحصول على المعلومات الخلفية أو أية تفاصيل يحتاج إليها لكتابة الخبر أو التقرير قبل أن يبعث به جاهزًا للنشر الفورى فى الصحيفة وذلك من مكان الحدث نفسه مهما كان يبعد عن مقر الصحيفة!!

ولقد بدأ الاستخدام الفعلى لهذه الأنظمة المتقدمة فى نقل الأخبار الدولية منذ عام 1976 حين استخدمتها وكالة اليونايتهدرس لتغطية أولمبياد مونتريال، ولتغطية انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نفس العام، وقد انتقل استخدام هذه النظم المتقدمة فى نقل الأخبار من وكالات الأنباء العالمية إلى الصحف الدولية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى الصحف الدولية، فى غرب أوروبا، وأصبح الكثير من الصحف التى تصدر فى الدول النامية تستخدم هذه النظم المتقدمة فى الاتصالات الصحفية ومن الصحف العربية التى استفادت من هذا التطور جريدة الشرق الأوسط السعودية التى تصدر من لندن وجدة والرياض والظهران وباريس والقاهرة والرباط ونيويورك فى نفس الوقت عن طريق نقل صفحاتها كاملة بواسطة نظام (إرسال النصوص اللاسلكية) وقد تبعثها فى ذلك صحيفة الأهرام المصرية التى تصدر عدة طبعات دولية من لندن وباريس ونيويورك وجريدة الحياة وعدد آخر من الصحف العربية.

وإذا كانت تكنولوجيا الاتصال المتطورة قد أضافت إمكانيات جديدة ساهمت فى تطوير الصحافة الدولية، فإن هذا التطور أوجد العديد من الصعوبات أمام الصحافة الدولية، فهى تعاني صعوبات مالية وذلك بسبب ارتفاع أسعار التكلفة وبخاصة تكاليف الطباعة وارتفاع أسعار الشحن بالطائرات وانخفاض عوائد الإعلانات التى باتت تفضل الراديو والتلفزيون والفضائيات وخاصة بعد أن دخلت

عصر البث المباشر الدولي عن طريق الأقمار الصناعية، وهو الأمر الذي دفع بعض الصحف الدولية للحصول على أسهم في هيئات الراديو والتلفزيون والفضائيات التجارية، وفي بعض الحالات تقوم بعض الدول بتقديم إعانات مالية لصحفها الدولية لتعينها على الصمود والاستمرار، وهذا الأمر قد بات يهدد بزيادة نفوذ الدول على الصحف الدولية، والتي كانت تفاخر دوماً باستقلالها المالي، وبالتالي استقلالها السياسي عن حكوماتها.

مشكلات الصحافة الدولية

إن الصحافة الدولية المعاصرة لا تعاني فقط من الصعوبات المادية، وإنما تواجه اليوم العديد من المشكلات المرتبطة بطبيعة المهنة الصحفية نفسها، ويمكن أن نوجز أهم هذه المشكلات في ثلاث وهي:

أولاً: تواجه الصحافة الدولية تحدياً جدياً لمدى صداقيتها بعد اكتشاف استغلال الكثير من أجهزة المخابرات للصحافة الدولية، وخاصة المراسلين الخارجيين، حيث تدفع هذه الأجهزة أموالاً لبعضهم لتزويدها بالمعلومات، وهي تتسلل أيضاً إلى هذه الصحف عن طريق ضمان وظائف دائمة أو مهام محددة - كمراسلين خارجيين - لبعض عملائها كستار لأنشطتهم الحقيقية !! ومن شأن هذه الممارسة أن تقوض الثقة في الصحافة الدولية.

كذلك فإن بعض أجهزة المخابرات قد تتمكن من السيطرة المستمرة على مطبوعات دولية معينة، وهي ممارسة شوهدت أمثلة لها في السنوات الأخيرة.

ولمواجهة هذا الخطر جرت محاولات متعددة من جانب منظمات دولية حكومية وغير حكومية لوضع قواعد سلوك مهني دولي للصحفيين، وقد عالج الاتحاد الدولي للصحفيين مشكلات الأخلاق المهنية الصحفية، واعتمد إعلاناً حول واجبات الصحفيين، أما المنظمة الدولية للصحفيين فقد عقدت اجتماعات عدة باليونسكو، اقترحت فيها مشروعاً لقواعد السلوك المهني للصحفيين، ورغم ذلك

تظل هذه المحاولات مجرد حبر على ورق ما لم يتم الالتزام بها من قبل الدول المعنية.

ثانيًا: تشكو الكثير من الأمم والشعوب وخاصة من بين الدول النامية من محاولات التشويه المتعمد لصورتها القومية وإنجازاتها الحضارية من قبل بعض الصحف الدولية بنشر المعلومات الناقصة والأنباء المحرفة، وإذا كان المجتمع الدولي قد أقر الحق في الاتصال لكل الأفراد والشعوب، فإن هذا الحق لا يقتصر على حق الإنسان في الحصول على المعلومات، بل يشمل أيضًا الحق المرتبط به أو المترتب عليه وهو حقه في إعلام الغير وإكمال المعلومات الناقصة وتصويبها عندما تكون زائفة.

وهذا الوضع يثير إشكالية الحق الدولي في الرد والتصويب على ما تنشره الصحافة الدولية، ومعروف أن حق الرد والتصويب معترف بهما على الصعيد الوطنى في كثير من دول العالم، وكثيرًا ما تنص عليهما قوانين المطبوعات في كثير من الدول، والسؤال الآن هو هل يمكن مد نطاق حق الرد والتصويب إلى المستوى الدولي ؟

ومن المهم أن نشير إلى أنه توجد بالفعل اتفاقية دولية بالحق الدولي في التصويب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1952 والتي فتح باب التوقيع عليها في 31 مارس 1953 وهي تنص على أنه في حالة عدم نشر التصويب المطلوب فإن للدولة المقدمة للطلب أن تلجأ إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يتعين عليه إذاعة البيان المبلغ إليه على النحو المناسب من خلال قنوات الإعلام الموجودة تحت تصرفه، ولكن في التطبيق العملى لا يستخدم هذا النظام، وقد اقترحت لجنة ماكبرايد التى شكلتها اليونسكو لبحث مشكلات الاتصال أن يتولى كل بلد بحث إمكانية تطبيق الحق الدولي في الرد والتصويب على أساس

طوعى وفقاً للممارسات الصحفية السائدة فيه ولإطاره القانونى القومى، وأن تدرس الأمم المتحدة بالتشاور مع جميع الهيئات المعنية الظروف التى يمكن فى ظلها تحسين تطبيق هذا الحق على المستوى الدولى، وأن تتولى المؤسسات الإعلامية ذات النشاط الدولى وضع معايير داخلية على أسس طوعية لممارسة هذا الحق، ونشر هذه المعايير.

ثالثاً: يواجه العديد من مراسلى الصحف الدولية كثيراً من العقبات فى تغطية الأحداث الدولية، وتضع بعض الدول صعوبات تحول دون وصول المراسلين إلى مصادر الأنباء وأحياناً يمنع المراسلون من دخول بعض البلدان، وفى بعض الأحيان تضع بعض الدول العراقيل أمام إرسال الأنباء وتفرض ألواناً من الرقابة على البرقيات والتقارير الصحفية، وكذلك يواجه المراسلون أخطاراً جسيمة فى أثناء تغطيتهم للنزاعات المسلحة والحروب، وهذه الأوضاع التى يتعرض لها المراسلون تثير قضية الحاجة إلى ضمانات خاصة أو حماية خاصة تكفل لهم القدرة على القيام بعملهم.

وفى النهاية نخلص إلى أن الوضع الراهن للصحافة الدولية إنما يعكس فى حقيقة الأمر الواقع الدولى بكل ما ينطوى عليه من عدم تكافؤ إعلامى بين الدول. وهو الأمر الذى يعكس التفاوت بين الدول فى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية ولن يتم إحداث توازن فى مجال الصحافة الدولية إلا إذا تعددت مراكز إصدار الصحف الدولية. وهو أمر مرهون باتخاذ المجتمع الدولى الخطوات اللازمة للقضاء على التبعية الإعلامية وعدم التكافؤ والسيطرة فى مجال الاتصال والإعلام بشكل عام. وإبدال ذلك كله بعلاقات أكثر عدالة تقوم على التعاون، والتكامل بين الدول استناداً إلى المصلحة المشتركة لكافة الأمم والشعوب وهو ما يتطلب جهداً دولياً مستمراً من أجل إصلاح الأوضاع الإعلامية.

مراجع الفصل الثاني

- (1) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم "وحدة اليونسكو الإقليمية لوسائل الاتصال" القاهرة، ص23.
- (2) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، اليونسكو - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "الجزائر، ص 138-139-140.
- (3) UNESCO: World Communication: "The UNESCO Press", 2006, p. 213.
- (4) Markham James: Communication in Russia and China. "The Iowa State University Press", 2007, pp. 12-17.
- (5) Ibid: p. 219-234.
- (6) Faster, Hell: Communication in History, "The Macmillan Company), New York. 2003, pp. 73-76.
- (7) UNESCO: World Communication, pp. 22-25.
- (8) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد. ص 544.
- (9) نفس المصدر، ص 491.
- (10) Starkey Guy: Balance and Bias In Journalism Palgrave. London. 2006. pp. 32-35 .
- (11) Watson. James: Media Communication. Macmillan Press. London. 2004, p. 72 .

الفصل الثالث

وكالات الأنباء الدولية

رغم وجود أكثر من مائة وعشرين وكالة أنباء تنتشر بين قارات العالم الخمس، فلا يوجد من بينها سوى ثلاث وكالات دولية، ومن المفارقات التي تدعو للتأمل، أن الصحافة التي ظهرت إلى الوجود وقد غلب عليها الطابع المحلي أو الوطني واستمر كذلك لأكثر من قرنين كاملين، قد أفرزت اليوم ما لا يقل عن ثلاثين جريدة ومجلة دولية، في حين أن وكالات الأنباء التي نشأت وقد غلب عليها الطابع الدولي منذ البداية واستمرت كذلك حتى اليوم، لم تستطع أن تفرز سوى ثلاث وكالات أنباء دولية فقط، وهي رويتر Reuters البريطانية ووكالة الأنباء الفرنسية Agence France Press واسوشيندبرس Associated Press (A P).

إن قلة عدد وكالات الأنباء الدولية لا يعنى ضعف نفوذها الدولي، بقدر ما يشير إلى أن الاحتكار في مجال وكالات الأنباء أكبر بكثير مما هو في مجال الصحف، وهو ما يعنى أن الميدان الرئيسى لنشاط وكالات الأنباء، وهو نقل وتبادل الأخبار الدولية، يسيطر عليه عدد قليل من الوكالات.

إن تفسير هذه الظاهرة، وغيرها من الظواهر المرتبطة بالأوضاع الحالية لوكالات الأنباء الدولية يمكن فهمه عند الإحاطة بالظروف التاريخية لنشأة هذه الوكالات في مطلع القرن التاسع عشر، فقد ظهرت وكالات الأنباء لكي تلبي الاحتياجات المتزايدة للصحف من الأخبار الدولية فقد شهد مطلع القرن التاسع عشر انتصار الطبقة البورجوازية في غرب أوروبا وسيطرتها على مقاليد السلطة،

وقد ارتبط نمو هذه الطبقة باتساع النشاط المالى والتجارى عقب عصر الاكتشافات الجغرافية والاستعمار ثم الثورة الصناعية، فظهرت حاجة الصحف إلى المعلومات والأخبار عن المستعمرات وأحوال الأسواق التجارية والبنوك والبورصات، وقد وفرت وكالات الأنباء للصحف كافة هذه الاحتياجات الأخبارية مستفيدة فى ذلك بما تحقق من تنظيم للخدمات البريدية مما ساعد على سرعة وصول الأخبار الدولية من مراسلى وكالات الأنباء إلى مقارها، ومنها إلى الصحف التى تشترك فى خدماتها.

فوكالات الأنباء هى الوليد الشرعى للصحف فى مرحلة توجهها الدولى. وكما بدأت الصحافة فى العالم تاريخياً فى غرب أوروبا، فقد ظهرت وكالات الأنباء بالتبعية فى غرب أوروبا أيضاً.

وكما صدرت الصحف الدولية تاريخياً من لندن وباريس عاصمتى أكبر قوتين دوليتين فى عالم القرن التاسع عشر، فقد احتكرت نفس العاصمتين ملكية أهم وكالتيْن للأنباء طوال القرن التاسع عشر وهما وكالة هافاس Havas الفرنسية (1835م) ورويتز البريطانية (1851م) ونافستهما وكالات أنباء وولف Wolf الألمانية (1835م) التى جسدت تنامى القوة الدولية لبروسيا، وقد لعبت الوكالة دوراً كبيراً فى التمهيد للوحدة الألمانية. وفى نفس الوقت تقريباً نشأت على الجانب الآخر من الأطلسى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكالة اسوشيتدبرس فى عام 1848م.

ولمدة تزيد عن ثلاثة أرباع قرن تمتد من النصف الثانى للقرن التاسع عشر وحتى الربع الأول للقرن العشرين ظلت السيطرة على سوق الأخبار الدولية للوكالات الثلاث الأوربية: هافاس ورويتز وولف، حيث قاموا بتقسيم العالم بين بعضهما البعض لتوزيع حقوق الاستغلال الإخبارى، وأسسوا فيما بينهم دائرة

مغلقة أحاطوها بسياج نجح في إبعاد أي دخيل مثل الاسوشيتدبرس الأمريكية من الميدان، وبمقتضى هذا الترتيب احتفظت رويترز لنفسها بحقوق التوزيع في الإمبراطورية البريطانية وأمريكا الشمالية ودول البحر الأبيض المتوسط ودول خط السويس ومعظم دول قارة آسيا، في حين اضطلعت هافاس بالإمبراطورية الفرنسية وجنوب غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض دول أفريقيا، أما وولف فقد عهد لها بوسط أوروبا بما في ذلك إمبراطورية النمسا والمجر ودول اسكندنافيا (السويد والنرويج والدانمرك) وروسيا والدولة العثمانية، وتم إكمال هذا الاحتكار من خلال سلسلة من وكالات الأنباء الوطنية بمعدل واحدة في كل دولة أوروبية تخضع للسيطرة الكاملة لواحدة من الوكالات الثلاث العملاقة، وكانت هذه الوكالات الصغيرة والتي بلغ عددها سبعة وعشرين وكالة في عام 1927م تحصل بمقتضى هذا الترتيب على أخبارها الأجنبية من هذه المجموعة الاحتكارية الثلاثية مقابل تقديم أخبارها المحلية لوكالاتها الأم التي كانت واحدة أو أخرى من العملاقة الثلاث.

وقد انضمت الاسوشيتدبرس الأمريكية إلى التحالف الثلاثي لأول مرة في عام 1873 وكان شأنها في ذلك شأن بقية وكالات الأنباء الوطنية الأوروبية الصغيرة، وقد كان دورها ثانويًا واقتصرت عملياتها الإخبارية على الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتدريج أخذت الاسوشيتدبرس تشكو من احتكار الوكالات الأوروبية الثلاث للأخبار الدولية، ثم شنت بعد ذلك حملة استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تطالب فيها بأن يصبح لها الحق في الاتصال بسائر أنحاء العالم، واتهمت الوكالات الثلاث "بأنهم ينقلون للعالم حروبنا مع الهنود الحمر في الغرب وجرائم الغوغاء والرعاع في الجنوب وأعتى الجرائم الشاذة في الشمال، وأنهم يصورون الولايات المتحدة في صورة بلد غارق في الصراعات العنصرية وبأنها أكبر مسرح لحوادث القطارات والعواصف والفيضانات والجريمة وأن

الوكالات الأوروبية لم تنقل شيئًا عن الولايات المتحدة يمكن أن يجعل صورتها ناصعة".

وعقب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى تراجع دور وكالة وولف الألمانية وترك لها حتى تغطية الأخبار في ألمانيا فقط، أما وكالة هافاس الفرنسية فقد انهارت عقب انهيار فرنسا في الحرب العالمية الثانية واحتلالها من قبل ألمانيا، ثم حل مكانها في 3 سبتمبر 1944 وكالة الأنباء الفرنسية كمؤسسة عامة تتمتع بالاستقلال، وبنهاية الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كأكبر قوتين دوليتين في عالم ما بعد الحرب وتراجعت إنجلترا وفرنسا إلى الصف الثاني، فاحتلت وكالة الأسوشيتدبرس الأمريكية مركز الصدارة بين الوكالات الدولية وشاركتها وكالة إنترناشيونال يونيتدبرس التي تكونت في عام 1958م من امتزاج كل من وكالة يونيتدبرس أسوشيشن United Press Association التي تأسس في عام 1907م ووكالة إنترناشيونال نيوز سيرفيس International News Service التي تأسست في عام 1909م. وتحولت وكالة تاس السوفيتية التي تأسست عام 1925م إلى وكالة أنباء دولية تحتكر الأخبار الدولية للاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وعدد غير قليل من دول العالم الثالث التي تخضع للنفوذ السوفيتي.

وبذلك أصبح يسيطر على سوق الأخبار الدولية خمس وكالات كبرى هي: وكالة الأنباء الفرنسية ورويترز البريطانية والأسوشيتدبرس واليونايتد برس الأمريكيتين وتاس السوفيتية، وكان الوضع السائد لوكالات الأنباء الدولية يعكس، في ذلك الوقت، حقائق الوضع الدولي.

ومع بداية تسعينات القرن الماضي تدهورت مكانة وكالة تاس السوفيتية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي ذات الوقت تقريبًا تقلص دور وكالة اليونايتدبرس الأمريكية وفقدت مكانتها الدولية بعد أن فقدت قدرتها على المنافسة.

مظاهر السيطرة الدولية للوكالات الكبرى

إن سيطرة وكالات الأنباء الثلاث الكبرى على حركة تداول الأخبار الدولية يرجع إلى ضخامة حجمها وقوة الوسائل التكنولوجية التي تستعين بها في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة في أنحاء العالم، ولكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم آلاف الموظفين المتفرغين والمراسلين غير المتفرغين يقومون بجمع مئات الألوف من الكلمات كل يوم وتوزيع ملايين الكلمات على النطاق العالمى والمحلى، وكل منها يصدر أنباءه على مدار الـ 24 ساعة في اليوم إلى الآلاف من الوكالات الوطنية والصحف المشتركة ومحطات الراديو والتلفزيون في أكثر من مائة دولة وجميعها يقدم خدمة منتظمة بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والروسية والبرتغالية والعربية وبلغات أخرى أقل أهمية.

وقد ساعد التطور الهائل والمستمر في تكنولوجيا الاتصال في تدعيم السيطرة الدولية لوكالات الأنباء الكبرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات فنية مذهلة في أساليب جمع وتحرير وإرسال الأنباء بكم كبير يتزايد بسرعة خارقة، فمن الممكن الآن باستخدام أشعة (الكاشود) الكتابة والتصحيح والتحرير للإرسال الآلى الفوري، كذلك تستخدم أجهزة الكمبيوتر لتخزين الأنباء والبيانات الاقتصادية والمالية وكافة البيانات الأخرى واستردادها وتحريرها وإرسالها آلياً. وقد زادت طاقة الإرسال للأنباء والرسائل والصور الفوتوغرافية والصور المنقولة

بالراديو كما زاد نطاق الإرسال لهذه المواد وسرعته وتحسنت نوعيته، وقد أضيفت الآن خدمات محسنة ومنتشرة لأجهزة الكابل والتليفزيون والبرق الكاتب Teleprinter ودوائر الراديو بين الدول والقارات وخلالها، وجرى إحلال الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية في أنحاء العالم التي يمكن لها النقل الفوري للرسائل إلى وكالات الأنباء.

وقد أدت سيطرة وكالات الأنباء الدولية الثلاث الكبرى على جمع وتوزيع الأخبار إلى إيجاد ظاهرة خطيرة في الإعلام الدولي وهي الاختلال وعدم التوازن في تداول الأخبار العالمية، حيث تحتكر الوكالات الخمس الكبرى حوالي 80% من الأخبار الدولية، بينما لا يزيد نصيب المجتمعات النامية عن 20% من هذه الأنباء.

وكالات الأنباء شبه الدولية

لقد سعت بعض الدول الصناعية التي تتمتع بقدر كبير من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مقاومة سيطرة الوكالات الثلاث الكبرى، فقام بعضها بتدعيم وكالاته الوطنية مادياً وبشرياً في حين قام البعض الآخر بإنشاء وكالات أنباء وطنية قوية، وبذلك زاد في الربع قرن الأخير عدد الوكالات الوطنية والتي أطلق عليها "الوكالات شبه الدولية" وفي أحيان أخرى "الوكالات الأهم في العالم بعد الوكالات الثلاث الكبرى".

وقد نجحت هذه الوكالات شبه الدولية في منافسة الوكالات الثلاث الكبرى في بعض المناطق وأكثرها يحتفظ بمراسلين متفرغين في عدد كبير من دول العالم، ومن أهم هذه الوكالات شبه الدولية: وكالة الأنباء الإيطالية (ANSA) ووكالة الأنباء البولندية (PAP) ووكالة أنباء ألمانيا (DPA) ووكالة الأنباء الأسبانية (AFE) ووكالة كندا برس (CP) ووكالة كيودو (Kyodo) وجيجي برس (Giji Press) اليابانيتين.

ولكي ندرك أهمية التطور الذي حققته هذه الوكالات شبه الدولية، فإن وكالة الأنباء الأسبانية مثلاً تقوم بإرسال 190 ألف كلمة يومياً، منها 50 ألف كلمة حول الأنباء الدولية تبعث بها إلى 200 صحيفة يومية

ومحطة إذاعة وتليفزيون في دول أمريكا اللاتينية أما وكالة كندا برس التي تمتلكها مجموعة مكونة من 103 صحف كندية، فإنها تقدم خدماتها لحوالي 4000 مشترك، ولها مراسلون في 13 مدينة ويعمل بها 675 مراسلاً غير متفرغ، منهم 650 مراسلاً في جميع أنحاء كندا و25 مراسلاً في الخارج. ولدى وكالة كيودو اليابانية 51 مكتباً في اليابان و24 مكتباً في الخارج وتتعامل مع 28 وكالة أنباء وطنية وتوزع يومياً حوالي 220 ألف حرف باللغة اليابانية و35 ألف كلمة بالإنجليزية، ولووكالة جي جي برس اليابانية 62 مكتباً في اليابان و31 مكتباً في الخارج، وتوزع يومياً 400 ألف حرف باليابانية و12 ألف كلمة للاستخدام الصيني فيما وراء البحار، و30 ألف كلمة بالإنجليزية للاستخدام المحلي والدولي.

وسعيًا من أجل فرصة أكبر في المنافسة قامت وكالات الأنباء الأوروبية بتأسيس الاتحاد الأوربي لوكالات الأنباء لتعزيز التعاون الفني في وسائل الإرسال، كذلك يوجد تعاون بين وكالات المواد المصورة Two Association of Photo Agencies.

وكالات الأنباء الوطنية

أدرك العديد من دول العالم الثالث أهمية أن يكون لها وكالات أنباء وطنية لمواجهة سيطرة وكالات الأنباء الدولية الثلاث الكبرى، وقد بدأت هذه الوكالات الوطنية في الظهور في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لاستقلال غالبية الدول التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوربي، وفي الفترة من عام 1945 وحتى عام 1949 ظهرت إلى الوجود 25 وكالة أنباء وطنية، وفي عام 1962 كانت قد ظهرت 23 وكالة أنباء وطنية جديدة في قارتي آسيا وأفريقيا فقط، ويوجد الآن أكثر من 100 دولة لدى كل منها وكالة أنباء وطنية خاصة بها، ففي أفريقيا توجد الآن 26 وكالة أنباء وفي آسيا توجد 19 وكالة أنباء و11 وكالة في أمريكا اللاتينية، أما الوطن العربي فقد أصبحت به تسعة عشر وكالة وطنية للأنباء.

ويوما بعد يوم تزداد أهمية بعض الوكالات الوطنية للأنباء، إذ يحتفظ بعضها بمكاتب خاصة به في الداخل والخارج لاستقاء الأنباء وتوزيعها، وكثير من الوكالات الوطنية لديها شبكة من المراسلين في الداخل، أما بالنسبة للأخبار الدولية فهي تدفع اشتراكات لاستقبال الأخبار الخارجية وتقديم الأخبار المحلية أو لتبادلها مع وكالتي أو أكثر من وكالات الأنباء الدولية، وبعضها يشترك أيضاً في خدمات تؤديها وكالات وطنية أصغر سواء من الدول المجاورة أو من دول ترتبط معها بعلاقات وثيقة.

ومن أبرز الوكالات الوطنية في أفريقيا وكالة أنباء غانا، وهى حكومية ولديها 9 مكاتب إقليمية و17 مكتباً محلياً يتولى العمل بها 340 موظفًا بصفة دائمة و 380 مراسلاً غير متفرغ، ولديها مكاتب دائمة في لندن ونيويورك ونيروبي، أما وكالة أنباء زائير فيعمل بها أكثر من 50 مراسلاً ومحرراً ولديها مكتب في بروكس، وتستقبل الأنباء الخارجية من وكالتين عالميتين ومن عدة وكالات وطنية، أما أقدم وكالة أنباء في أفريقيا فهى وكالة اتحاد صحافة جنوب أفريقيا للأنباء التى أسست فى عام 1938م.

والحقيقة أن معظم الوكالات في أفريقيا، تعد كقناة للأخبار الأجنبية التى تستقبلها عادة من إحدى الوكالات العالمية الكبرى، ولدى قلة من الوكالات الأفريقية ترتيبات لتبادل الأنباء، وتعتمد هذه الوكالات بصفة رئيسية على الوكالات العالمية بالنسبة للأنباء عن الدول الأفريقية الأخرى.

وفي آسيا وجد عدد من الوكالات الوطنية المهمة، ففي الهند مثلاً يوجد نحو 30 وكالة أنباء محلية، وجميعها ذات ملكية خاصة ويتم تشغيلها بشكل مستقر، وأكبرها وكالة برس ترست أوف إنديا The Press Trust of India والتى تأسست عام 1949م لتحل محل وكالة رويترز أسوشيتدبرس أوف إنديا، والتى هى مؤسسة تعاونية تملكها الصحف الهندية وتبيع خدماتها المحلية لوكالة رويترز وتحتفظ بحقوق التوزيع في الهند لروترز ووكالة الأنباء الفرنسية، وفي كثير من دول آسيا ينحصر نشاط معظم وكالات الأنباء الوطنية في جمع وتوزيع الأنباء داخل نطاق الدول التى تنتمى إليها، إلا أن بعض هذه الوكالات يقوم بتوزيع الأنباء المرسله إليها من الوكالات العالمية، وما زالت بعض الدول الآسيوية تفتقد إلى وجود وكالة أنباء وطنية.

أما في أمريكا الجنوبية فتوجد وكالة للأنباء في البرازيل ولها عدد من المراسلين في عدد من دول أمريكا اللاتينية وفي أسبانيا وفي عدد من العواصم

الكبرى في العالم، وتوجد وكالات أنباء أقل أهمية في الأرجنتين وكولومبيا وشيلي وفنزويلا، وتعتمد جميع الوكالات في أمريكا اللاتينية بالنسبة للأنباء الخارجية على الوكالات الدولية الكبرى التي لديها مكاتب في معظم الدول وعلى الصحف أو الوكالات الأجنبية الأخرى وخاصة الوكالة الأسبانية.

وفي العالم العربي توجد تسع عشرة وكالة أنباء، إلا أنه يلاحظ أن بعض هذه الوكالات أقرب إلى مكاتب إعلامية تابعة لوزارات الإعلام مباشرة وإنتاجها ضعيف قياساً بالسيل الكثيف الذي تنتجه وكالات الأنباء الدولية الكبرى، مما يدفع وكالات الأنباء العربية إلى اللجوء إلى خدمات الوكالات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بأنباء العالم الخارجى، وحتى فيما يتعلق بالأنباء المحلية ذاتها، فليس من الغريب مثلاً أن تنقل بعض الوكالات العربية عن الوكالات الأجنبية أحداثاً تجرى في محيطها الجغرافى والثقافى والوطنى، ويفسر هذا الوضع ضعف هياكل وكالات الأنباء العربية البشرية منها والفنية، كذلك ضعف مواردها المالية وميزانياتها وقلة عدد المكاتب التابعة لها، كذلك فإن وجود مكاتب خارجية تابعة لبعض هذه الوكالات لا يعنى فى حد ذاته ضمان تدفق مرضٍ للأنباء، إذ إن هذه المكاتب غالباً ما تكون مصالح حكومية ملحقه بالسفارات والهيئات الدبلوماسية العربية فى الخارج.

وفي الوقت نفسه، يوجد عدد من الوكالات العربية التى حققت تقدماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة، ومنها وكالة الأنباء السعودية التى تأسست فى عام 1970م، ويضم جهاز التحرير بها مراسل يعملون داخل المملكة وخارجها، وهناك وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية التى لها عدد من المكاتب فى العالم العربى، ولها مراسلون فى بعض العواصم الدولية المهمة.

إن ضعف وكالات الأنباء الوطنية فى الدول النامية يعود إلى مجموعة

متعددة من الأسباب لعل في مقدمتها ضعف البنية الاتصالية الأساسية في أغلب المجتمعات النامية، فكثيراً ما تكون مرافق الاتصال غير كافية أو بدائية بسبب نقص الموارد المادية أو المهنية، فالصحف صغيرة وقليلة، وشبكات جمع وتوزيع الأنباء المحلية محدودة للغاية، وفي أماكن كثيرة من العالم ليس لوكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون، فهي تكاد تعتمد اعتماداً كاملاً على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية.

وفي حقيقة الأمر ما زالت وكالات الأنباء الوطنية في عدد كبير من الدول النامية دون مستوى وكالات الأنباء بمعناها الصحيح، وإنما هي مجرد مكاتب لجمع وتوزيع الأنباء الرسمية وتمارس نوعاً من الحراسة على الأنباء الواردة من الخارج.

مجمعات وكالات الأنباء الوطنية

إن وعى الدول النامية لضعف بنيتها الاتصالية، وسيطرة وكالات الأنباء الدولية الكبرى على حركة تداول الأخبار العالمية، دفعها إلى تأسيس مجمعات لوكالات الأنباء الوطنية بهدف إيجاد تعاون إقليمي لمواجهة الاختلال في تدفق الأخبار الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فتم إنشاء منظمة وكالات الأنباء الآسيوية في عام 1961م لتطوير وتنمية التعاون الإقليمي وتهدف المنظمة إلى قيام إرسال إذاعي للأنباء بين جميع أعضائها من خلال جاكرتا في إندونيسيا.

وفي عام 1963م تأسس اتحاد وكالات الأنباء الأفريقية (PANA) ومقرها السنغال وقد أنشئ بقرار من منظمة الوحدة الأفريقية، وفي أمريكا الجنوبية أنشئت وكالة إعلام أمريكا اللاتينية Latin American Information Agency في عام 1969م ومقرها بيونس إيرس في الأرجنتين.

وفي عام 1975م أنشأت الدول المتحدثة بالإنجليزية في منطقة الكاريبي وكالة أنباء دول الكاريبي CANA بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونسكو.

وفي عام 1975م تم إنشاء مجمع وكالات أنباء الدول غير المنحازة ومقره بلجراد، وشارك فيه عدد من وكالات الأنباء العربية، كذلك لعبت وكالات الأنباء العربية دورًا كبيرًا في إنشاء اتحاد وكالات الأنباء العربية ووكالة الأنباء الإسلامية ومقرها جدة بالمملكة العربية السعودية.

ومن شأن التوسع في إقامة وكالات الأنباء الإقليمية وتدعيمها بالإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية أن يحد إلى درجة كبيرة من الاحتكار الذي تمارسه وكالات الأنباء الكبرى على حركة تداول الأنباء الدولية، ولعل ذلك هو الذي دفع لجنة ماكبرايد التي تكونت في اليونسكو لبحث مشكلات الاتصال أن توصي في تقريرها المشهور "بأن لوكالات الأنباء الوطنية أهميتها الكبرى في تحسين قدرة البلاد النامية على نشر الأنباء محليًا ودوليًا، وينبغي حينها أمكن إنشاء شبكات إقليمية لزيادة تدفق الأنباء وتقديمها لكافة المجموعات اللغوية الكبرى في المنطقة المعنية، وينبغي لوكالات الأنباء الوطنية أن تشجع نمو الصحف حتى تكون أساسًا ينهض عليه النظام الوطني لجمع الأنباء ونشرها".

إشكاليات يثيرها الوضع الحالي للوكالات الدولية

إن الوضع الراهن لوكالات الأنباء في العالم يثير العديد من القضايا والإشكاليات والتي يمكن إيجاز أبرزها في النقاط التالية:

أولاً: لقد تحققت سيطرة التحالف الثلاثي لوكالات أنباء هافاس ورويترز وولف على حركة تداول الأنباء العالمية في القرن التاسع عشر وفق مبدأ "التدفق الحر للأنباء"، أما السيطرة الثلاثية لوكالات أنباء رويترز والفرنسية واسوشيتدبرس، فقد تمت وفق شعار "التدفق الحر للمسئول للأنباء"، وعندما دخلت وكالات الأنباء الوطنية حلبة الميدان أطلقت شعار "التدفق الحر المتوازن للأنباء"، أما في السنوات الأخيرة فإن مبدأ "الحق في الاتصال" يكاد يكتسب شرعية دولية لتبنى هيئة اليونسكو له، والمبدأ الأخير يقوم على اعتبار الحق في الاتصال، حقاً طبيعياً لكافة الشعوب والأفراد، تماماً مثل الماء والهواء، وهذا المبدأ الجديد له مغزاه الخاص بالنسبة لدول العالم الثالث، فالاعتراف بالحق في الاتصال يعنى التسليم بمطالب الدول النامية في إقرار تدفق حر ومتوازن وعادل في الاتجاهين للمعلومات، أى بين الدول النامية والدول المتقدمة، ذلك أن الوضع الحالي لوكالات الأنباء الدولية، إنما هو أشبه بلون من ألوان الاستعمار الجديد، وهو يكرس السيطرة الإعلامية من قبل الدول المتقدمة على الدول النامية.

ولكن السؤال الحرج الذى يطرح نفسه بقوة الآن هو:

وكيف يمكن تطبيق مبدأ الحق في الاتصال، ومعالجة الخلل وعدم التوازن في التدفق الإخباري ؟ إن استلهم التجربة الأمريكية في مقاومة وكالات الأنباء

الأوربية الكبرى، يعنى أن على كل دولة من دول العالم الثالث أن تنتظر حتى تتحول إلى قوة عظمى حتى يمكن لوكالتها الوطنية للأنباء أن تقف نداءً للوكالات الدولية الكبرى....!!

وإذا ما انتظرنا تحقق هذا الحلم اليوتوبى، فكم دولة من العالم الثالث يمكن أن تتحول إلى قوة عظمى!! وكم يا ترى تحتاج من الوقت حتى يتحقق هذا الحلم !!

ونرى أن الحل العملى المتاح لأكثرية الدول النامية، هو أن تسير بخطوات أسرع وأكثر جدية فى طريق التعاون الإقليمى بين الوكالات الوطنية وأن ندعم مجمعات وكالات الأنباء، وأن نقدم لهذه المجمعات ما تقدر عليه من جهد بشرى وإمكانات مادية وفنية، فإن أكثر ما يحز فى النفس أن نرى معظم وسائل الإعلام فى العالم الثالث تتلقى بعدم اهتمام الخدمات الإخبارية والإعلامية التى تقدمها هذه المجمعات وتظل أسيرة الاعتماد شبه الكامل على خدمات وكالات الأنباء الدولية الكبرى، إما بحكم العادة أو بفعل عقد النقص المستحكمة!.

ثانيًا: إن العديد من مراسلى وكالات الأنباء الدولية يقعون فى أسر الصور الجامدة عن الشعوب والمشكلات والأشخاص، وهو الأمر الذى يفقدهم فى كثير من الأحيان إمكانية رؤية الحقائق والانزلاق إلى ترديد المقولات الشائعة مهما كانت مخالفة للواقع، رغم ما تؤدى إليه من تشويه لصورة العديد من الشعوب والحكومات والأفراد، ويورد الصحفى الهندى د.ر. مانكيكار الرئيس السابق لمجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز قصة تشرح الكيفية التى تسيطر بها الصور الجامدة على برقيات الكثيرين من مراسلى وكالات الأنباء الدولية الكبرى فذكر أن المراسلة الأمريكية الراحلة مارجريتا هيجنز بعد وصولها لنيودلهى مباشرة فى زمن حكومة نهرو، عبرت عن رأيها الثابت بأن حكومة نهرو كانت أفسد حكومة فيما بين القاهرة وجاكرتا! كيف عرفت هذا؟! حسن، لا بد أنها تعرف، أو ليست مراسلة أجنبية! لقد مكثت فى هذه البلاد ثمانى وأربعين ساعة، وبعد ذلك اكتشفت أن حكومة الهند فاسدة!.

ويضيف مانكيكار، أن مراسل أجنبي آخر توقف بنيودلهي لمدة يومين وهو في طريقه إلى بلاده في إجازة من عمله بجنوب شرق آسيا طلب مقابلة نهرو قبل الموعد الذي حدده بفترة وجيزة، وعندما لم يتمكن نهرو من تنحية مشاغله جانبًا وإلغاء ارتباطاته اليومية ليقابله كان تعليق المراسل: "إن هذا الرجل - نهرو - لا يقدر قيمة ما يفقده بعدم مقابلتى" !

وكتب بعد ذلك تقريرًا لاذعًا عن الأحوال السياسية المتردة في الهند.

وما زال العالم العربي يعاني من التشويه الذى نتج عن الصورة الجامدة للعرب والمسلمين، والتي تكونت عبر قرون طويلة من الصراع العربى الأوروبى منذ الحروب الصليبية مرورًا بعصور الاستعمار الغربى وحتى ظهور حركات التحرير ومقاومة الوجود الصهيونى وارتفاع أسعار البترول، وعلى سبيل المثال، النضال الفلسطينى ضد الصهيونية تصوره بعض وكالات الأنباء الدولية، على أنه إرهاب.

هكذا تقلب وكالات الأنباء الدولية الحقائق، وتقوم بتحريف الأنباء لى تتلاءم مع الصور الجامدة التى كونتها للشعوب، وهناك صور متعددة لتحريف الأنباء الدولية، من قبل الوكالات الدولية، مثال ذلك أن تحل الأخطاء أو الأكاذيب محل الحقائق الثابتة، أو عندما يضاف تفسير محرف إلى النبأ عن طريق استخدام صفات التحقير أو القوالب الجامدة، وعندما تعطى أحداثًا لا تنطوى على أهمية حقيقية موضعًا بارزًا، وعندما تمزج أمورًا سطحية أو لا صلة لها بالموضوع مع حقائق ذات أهمية فعلية، وعندما تجمع الأنباء من حقائق عشوائية وتقدم كحقيقة متكاملة، أو عندما تجمع الحقائق الجزئية لى تعطى انطباعًا بأنها الحقيقة كاملة، وعندما تعرض الحقائق مواتية لمصالح معينة، وعندما تعرض الحقائق بطريقة تثير شكوكًا لا أساس لها من الصحة أو مبالغًا فيها بهدف التحكم فى رد الفعل من جانب الأفراد أو حتى جماعات بأكملها أو حكومات، وعند الالتزام بالصمت إزاء حقائق وأحداث يفترض أنها تهم الشعوب.

ونتساءل مع الكثيرين: كيف يمكن معالجة هذا التحريف المتعمد للأنباء الذى يشوه صورة الشعوب ويساعد على زيادة التوتر الدولى ؟ ليس أمام البشرية - واقعياً - سوى الأمل فى أن يتزايد الإحساس بالمسئولية الدولية، لدى وكالات الأنباء الكبرى أو أن يشكل النقد المستمر لتحريف الأنباء الدولية وإبراز خطورته على السلام الدولى دافعاً لإجراء نقد ذاتى من قبل وكالات الأنباء الكبرى، وأن يدفعها ذلك إلى العمل على تحرى مزيد من الصدق والموضوعية فى تغطية الأحداث الدولية وخاصة ما يتعلق منها بشعوب العالم الثالث.

وسوف يبقى الضغط الأدبى هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام البشرية للحد من مخاطر تحريف الأنباء ما دمنا نعيش فى ظل نظام إعلامى دولى يتسم بالاحتكار وعدم المساواة.

ثالثاً: إن التغطية الشاملة للأحداث العالمية التى تقوم به وكالات الأنباء الدولية، وامتداد خدماتها إلى الراديو والتلفزيون إلى جانب الصحف، لم يعد يترك مجالاً كبيراً أمام مراسلى الصحف والراديو والتلفزيون للانفراد بالأخبار الدولية المهمة، إلا أنه يبقى أمام مراسلى هذه الوسائل الإعلامية المهمة دور كبير فى تغطية ما وراء الخبر من ظروف وملابسات، وإمكان إجراء العديد من المقابلات الحية مع بعض الشخصيات المهمة التى لها علاقة بالحدث، وهذه التغطية الصحفية لا تقل أهمية فى الإعلام الحديث عن تغطية وقائع الحدث نفسه.

ولكن العديد من الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون رفضت الاستسلام لهذا الوضع، لأنه يعنى أنها ستصبح عالة على وكالات الأنباء الدولية فى تغطية الأحداث الدولية، كما أن ذلك من شأنه أن يقضى على تميز هذه الوسائل عن بعضها البعض، وأن تصبح نسخاً مكررة إخبارياً لكونها تحصل جميعها على أخبارها الدولية من مصدر واحد وهو وكالات الأنباء الدولية!.

ولعل هذا هو الذى دفع بالعديد من الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون أن تحرص على أن يكون لها مكاتب ومراسلون مقيمون فى العواصم الدولية

المهمة، بل إن أهمية وسائل الإعلام وقيمتها أصبحت تقاس اليوم إلى جانب انتشار توزيعها وقوة نفوذها، بما تملك من مكاتب ومراسلين دائمين في مناطق العالم المتعددة.

وفي دراسة عن مصادر الخبر الصحفي في الصحف المتقدمة والصحف النامية من خلال مقارنة بين ثلاث صحف بريطانية هي التايمز والجارديان والديلي ميرور وبين ثلاث صحف مصرية هي الأهرام والأخبار والجمهورية، تبين أن الصحف البريطانية الثلاث تعتمد على وكالات الأنباء كمصدر في 6.5% فقط من أخبارها المحلية والدولية، في حين تعتمد في النسبة الباقية على مراسليها المحليين والخارجيين!

وقد اتضح من الدراسة وجود شبكة من المراسلين الدائمين للصحف البريطانية في أماكن الأحداث الساخنة في العالم بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأداء الصحفي للمراسلين، وهو الأمر الذي يمكن هذه الصحف في حالات كثيرة من الانفراد بعدد غير قليل من الأخبار الدولية المهمة التي تسبق بنشرها وكالات الأنباء الدولية، بحيث تضطر هذه الوكالات في أحيان كثيرة إلى نقل هذه الأخبار المهمة عن الصحف المتقدمة !

وأهمية وجود مراسل خاص للصحيفة في أماكن الأحداث الدولية، أن هذه الصحيفة تنفرد وحدها بتغطية متميزة وخاصة بها للأحداث الدولية وفي حين تضطر بقية الصحف التي ليس لها مراسلون أن تشترك مع مئات من الصحف الأخرى في أنحاء متعددة في العالم في نشر نفس التغطية التي يقوم بها مراسل وكالات الأنباء للأحداث الدولية !

وقد بينت نفس الدراسة أن نسبة المراسل الخارجي كمصدر للأخبار الدولية في الصحف المصرية الثلاث لا تزيد عن 9.5% من مجموع الأخبار الدولية التي قامت بنشرها الصحف الثلاث، وهو الأمر الذي يكشف عن ضعف شبكة

المراسلين الخارجيين للصحف المصرية، مما زاد من اعتمادها على وكالات الأنباء الأجنبية.

وكشفت الدراسة أن الأخبار المحلية المهمة في المجتمعات النامية والتي يمكن أن يكون لها بعد دولي غالباً ما تمنع عن الصحف الوطنية وتمنع مراسل الصحف المتقدمة، فأكثر قادة الدول النامية يجذبون إعطاء التصريحات والأخبار المهمة لمراسل الصحف المتقدمة مفضلينهم عن الصحفيين المحليين، بحيث تنفرد الصحف المتقدمة بنشر أهم أخبار الدول النامية وعلى لسان قادتها وتنقلها عنهم الصحف الوطنية.

ويلاحظ في العديد من الدول النامية أنه نادراً ما يلتقى قادة هذه الدول بمراسلي الصحف المحلية، وكثيراً ما يلتقون بمراسلي الصحف المتقدمة!

رابعاً: إن عمل مراسلي وكالات الأنباء الدولية لا يخلو من مخاطر على حياة المراسل أو حريته، وكثيراً ما تعرض بعضهم للخطر أو الاعتقال أو الاغتيال، ومن ناحية أخرى، بعضهم يتهم بالتعاون مع أجهزة المخابرات وينحرف بمهمته الأصلية.

وهكذا يتضح لنا مدى تعقد الوضع الذي يعيش فيه المراسلون ويمارسون أعمالهم، فهم ضحايا وجناة في الوقت نفسه !

وستظل الأخطار التي يواجهونها أثناء ممارستهم لعملهم قائمة ما لم تزد الثقة في مصداقيتهم عند الحكومات والأفراد، ولكن هذه المصداقية رهن بتغير أسلوب تغطيتهم الإخبارية للأحداث الدولية، وتغير أسلوب التغطية الإخبارية رهن بتغير ظروف عملهم، وتغير ظروف عملهم يرتبط بتعديل نظام العمل في وكالات الأنباء الدولية، والتعديل الأخير يرتبط بتغير النظام الإعلامي الدولي القائم على الاحتكار وعدم المساواة!.

وهكذا نجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة، بحيث نكتشف أن لب الموضوع، وأصل المشكلة هو سيطرة نظام إعلامي دولي يفتقد إلى العدل والتوازن.

مراجع الفصل الثالث

- (1) Steinberg. S.H.: Five Hundred Years of Printing. (A pelican Book). Pp. 167-172.
- (2) Nott Frand Lather; The News In America. (Harvard University Press) U.S.A. pp. 37-43.
- (3) Faster Heill: Communication In History. (The Macmilan Company). New York, 2002, pp. 123-127.
- (4) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد، ترجمة فائق فهم (اليونسكو) ص 20-21.
- (5) المصدر السابق، ص 14.
- (6) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع، اليوم وغدا، "اليونسكو" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "الجزائر، ص 137-138.
- (7) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم (وحدة اليونسكو الإقليمية لوسائل الاتصال للبلاد العربية) القاهرة، ص 25-46.
- (8) المصدر السابق، ص 37.
- (9) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 310-311.
- (10) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم، ص 37-44.
- (11) Telivays. Arad Khadion: The Press in the Developing Commrics, (International Organization of Journalists). Prague. Pp. 43-46.
- (12) Chalkley. Alan: A Manual of Development Journalism. (Foundation of Asia Publication 2003) pp. 67-72 .
- (13) المصمودي مصطفى: النظام الإعلامي الجديد (عالم الفكر) - الكويت - ص 226.
- (14) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 528.
- (15) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد، ص 51.

- (16) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 332.
- (17) أبوزيد. فاروق: فن الخبر الصحفي، دراسة مقارنة بين الصحف في المجتمعات المتقدمة والنامية، الطبعة الرابعة، "عالم الكتب" القاهرة، ص 235-239.
- (18) Berger. Meyer: The Story of the New York Times. (Simon and Schauder). New York. 2007, pp. 132-137 .
- (19) Hodrencher. John: Foreign Correspondence. The Great Reporters and their times. (Columbia University press). New York 2001, pp. 112-117 .
- (20) Kivikura. Ullamija and Varis, Iapio, Approaches to International Communication (Finnish National Commission for Unesco) Helisinki. 2009. pp. 3-6 .
- (21) Patterson. Philip Tee: Media Ethcs. Brown Publishers. U.S.A. 2008, 132-135 .

الفصل الرابع الإذاعات الدولية

عندما تحقق أول بث إذاعي في مطلع القرن العشرين، كان ذلك إيذاناً ببدء عصر جديد في تاريخ الاتصال الإنساني، وهو عصر الاتصال الإلكتروني، ذلك العصر الذي فتح - ولا يزال - أمام البشرية آفاقاً لم ترتدها من قبل، تمثلت في العديد من المنجزات الاتصالية مثل التليفزيون والفيديو ومائلاً ذلك من بث مباشر عبر الأقمار الصناعية بالاستعانة بالكمبيوتر وما تمخض عنه من قنوات فضائية وإنترنت.

وكانت البشرية قد مرت قبل ذلك بثلاثة عصور اتصالية، تبدأ بعصر الاتصال الشفهي أو السمعي، ثم عصر الاتصال الخطي، ثم عصر الاتصال الطباعي والذي مثلت الصحافة أبرز منجزاته!

وقد ظل الاتصال الدولي في العصرين الأولين، الشفهي والخطي محدوداً، ويكاد يقتصر على النخبة السياسية والمثقفة، ولم يتخذ الاتصال طابعه الجماهيري سواء على المستوى المحلي أو الدولي إلا في العصر الطباعي، ورغم ذلك فقد ظل الاتصال محصوراً في النخبة المتعلمة التي تعرف القراءة والكتابة، ومن هنا ندرك أهمية اكتشاف الراديو الذي افتتح العصر الإلكتروني للاتصال، حيث اتخذ الطابع الجماهيري العام، والذي شمل الجماهير المتعلمة وغير المتعلمة، وتمكن الراديو من اختراق الحدود بين الدول واختزال المسافات بين القارات وأصبح العالم كما يقول مارشال مكلوهن قرية عالمية يعرف كل فرد فيها أخبار الآخر.

ورغم أن التجارب الأولى لنقل الصوت عبر الأثير تعود إلى عام 1890م،

فقد ظلت الخدمة الإذاعية محصورة في الإطار المحلي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بسنوات، ولم يعرف البعد الدولي للراديو إلا مع بداية العشرينيات عندما اكتشف هواة الراديو خصائص الموجات القصيرة، وأمكن الإرسال من أمريكا إلى أوروبا على تردد مائتي متر في عام 1921م، وفي عام 1923م أمكن الإرسال باستخدام تردد مائة متر.

ولكن هذا لا ينفي وجود إرهابات للاستخدام الدولي للراديو أثناء الحرب العالمية الأولى، ففي عام 1915م استخدم الراديو التلغرافي في إرسال تقارير إخبارية يومية من فرنسا وألمانيا ونقلتها الصحف في أوروبا والدول الأخرى، كما استخدم البلاشفة في روسيا الراديو بعد عام 1917م لشرح أفكارهم وسياساتهم للشعوب الأوروبية المجاورة، ثم تمكنوا باستخدام الموجات القصيرة بعد ذلك من إنشاء أول إذاعة موجهة إلى الخارج من موسكو وباللغة الإنجليزية، وقد بلغ من تأثير هذه الإذاعة، أنها أثارت فزع إنجلترا، بحيث سارعت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا في عام 1927م. وحتى عام 1930م كانت إذاعة موسكو الموجهة تذيع إلى العالم الخارجى بخمسين لغة ولهجة أجنبية.

ودخلت ألمانيا مجال الاستخدام الدولي للراديو بعد فترة وجيزة من الحكم النازي، حيث وجهت إذاعاتها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية باللغة الألمانية والإنجليزية ابتداء من عام 1933م، وأنشأت إيطاليا في ظل الحكم الفاشي إذاعة بارى (BARI) الموجهة باللغة العربية إلى شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الأمر الذى دفع بإنجلترا إلى توجيه إذاعة باللغة العربية من دافنتري في عام 1938م، وهى أول إذاعة موجهة بلغة أجنبية من بريطانيا. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تطرق أبواب الإذاعة الدولية إلا مع بداية الأربعينيات أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أنشأت بعد ذلك إذاعة صوت أمريكا في أعقاب هذه الحرب.

وبذلك يتضح أن الحرب العالمية الثانية قد ساهمت بدور كبير في استخدام الراديو على النطاق الدولي، فقبل نشوب الحرب في عام 1939م لم يكن هناك سوى 25 دولة تبث إذاعاتها للدول الأخرى، في حين ارتفع هذا العدد إلى 55 دولة عند نهاية الحرب.

ويلاحظ أن نمو الإذاعات الدولية لم يتوقف بعد الحرب، فقد أدى انقسام المجتمع الدولي إلى معسكرين، غربي وشرقي وتزايدت الحرب الباردة بينهما إلى نمو الإذاعات الدولية، كما أن العديد من الدول النامية التي استقلت بعد الحرب دخلت ميدان الإذاعات الدولية، وبذلك ارتفع عدد الدول التي لها إذاعات دولية ليصل إلى 62 دولة في عام 1950م و77 دولة في عام 1966م و80 دولة في عام 1979م و90 دولة في عام 1988م.

وقد زادت محطات إرسال الإذاعات الدولية خلال ربع القرن الماضي خمسة أضعاف، ففي عام 1950م كانت توجد 385 محطة إرسال بالموجة القصيرة في العالم، وقد وصل عددها اليوم إلى ما يزيد عن 1500 محطة وزاد مجموع قوتها بنفس النسبة.

وتبث الولايات المتحدة أكبر عدد من ساعات الإرسال الخارجى، حيث تبث 1900 ساعة أسبوعياً، وتأق الصين في المرتبة الثانية حيث تبث 1500 ساعة، ثم تليها إنجلترا 700 ساعة في الأسبوع، وهناك 26 دولة تذيع بأكثر من 100 ساعة في الأسبوع. ويقدر عدد أجهزة الاستقبال في العالم بنحو ألف مليون جهاز، أى بمتوسط جهاز استقبال لكل ستة أشخاص في العالم.

ويكاد يكون بوسع كل الدول اليوم أن تنتج برامج إذاعية خاصة بها تتفق مع احتياجاتها السياسية والاجتماعية، وتعبر عن ذاتيتها الثقافية وتعكس سياستها الخارجية.

مفهوم الإذاعة الدولية ووظيفتها

إن الإذاعة الدولية لا تقتصر فقط على الإذاعات الموجهة التي تبثها الدولة إلى شعوب غيرها من الدول، إذ يمتد مفهوم الإذاعة الدولية ليشمل أنماطاً أخرى من البث الإذاعي، فهناك تبادل البرامج الإذاعية المسجلة بين دولتين أو أكثر بموجب اتفاقات تعقد بينهما أو داخل بروتوكولات التبادل الثقافي التي تبرمها الدول مع بعضها، وهناك إعادة بث البرامج على موجات الدولة المستقبلية، وهناك إذاعات قراصنة الأثير *Pirate stations* غير المصرح بها والتي تبث برامجها من خارج حدود الدولة المستهدفة، وهناك الإذاعات التي توجهها بعض الدول إلى قواتها المسلحة المرابطة في الدول الأخرى كالإذاعات التي توجهها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى قواتهما في ألمانيا، وهناك الإذاعة التي تبثها هيئة الأمم المتحدة بأكثر من 28 لغة لجميع أنحاء العالم، كذلك يمكن اعتبار الإذاعات الوطنية القوية التي تتمكن من تخطي الحدود لنصل إلى مواطني الدول المجاورة لوناً من الإذاعات الدولية.

ويدخل في نطاق الإذاعات الدولية أيضاً الإذاعات الدينية التي تبثها بعض الدول أو المنظمات الدولية أو الجمعيات الأهلية إلى العديد من مناطق العالم.

وأغلب الإذاعات الدولية تخضع للإشراف الحكومي المباشر حتى في الدول التي تأخذ بالنظام التجاري في إذاعاتها الوطنية، وذلك بسبب أهميتها كأداة من

أدوات السياسة الخارجية للدولة، فضلاً عن وجود أسباب فنية تجعل من تدخل الحكومات أمراً ضرورياً لتوزيع الموجات الهوائية.

ولكن هذا لا ينفي وجود إذاعات دولية تجارية، يقوم تمويلها على الإعلانات مثل إذاعة لكسمبورج وإذاعة موناكو، كذلك فإن بعض الإذاعات الدولية الدينية تقوم بالإشراف عليها منظمات دولية دينية مثل إذاعة نداء الإسلام التي تبث من مكة المكرمة وإذاعة الإنجيل التي تبث من أديس أبابا.

ومن المهم أن نشير إلى أن عنصر اللغة لا يشكل عائقاً يحول دون إكساب الإذاعة طابعها الدولي، كما هو الشأن في الصحافة، ذلك أن البث الإذاعي يمكن توجيهه بلغة الشعب أو الشعوب المستهدفة، بل ببعض اللهجات المحلية أيضاً، وهناك دول تبث برامجها الموجهة بأكثر من خمسين لغة ولهجة دولية.

وتوجد أسباب مختلفة تدفع الحكومات إلى إنشاء الإذاعات الدولية، أولها الإبقاء على صلات مستمرة مع مواطنيها عبر البحار وتزويدهم بأنباء الوطن والاحتفاظ معهم بعلاقات ثقافية، والثاني تقديم تغطية إخبارية منتظمة للأحداث الوطنية والدولية كخدمة لهؤلاء الذين قد لا تصلهم ما تعتبره الإذاعة المرسلة أنباء موضوعية، والثالث تقديم صورة على الصعيد الدولي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة بما يدعم من اهتمام المستمع وتفهمه لإنجازاتها الحضارية، الرابع نشر السياسات الوطنية ومواقف الدولة بإزاء الأحداث الجارية والشئون الدولية.

وفي دراسة قدمها ب. بامباس إلى اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، حدد الدوافع التالية لتقديم برامج على مرافق إذاعية دولية: تعزيز المصالح الوطنية والمكانة القومية والاحتفاظ بعلاقات مع المواطنين في الخارج، ودعم التفاهم والموضوعية والترويج لعقيدة أو مذهب معين، ودعم الثقافة القومية بما في ذلك

تعليم اللغة والاحتفاظ بمكان على الخريطة الإذاعية لاحتمال الحاجة إليها في المستقبل.

وهكذا يتبين أن الإذاعة الدولية - كغيرها من وسائل الإعلام الدولية - يمكن أن تؤدي أدوارًا مهمة على صعيد نشر الأخبار العالمية وتفسيرها، والتوعية والتثقيف وتنوير الرأي العام العالمي بالأحداث الدولية، والتعريف بحضارات وثقافات الشعوب، كذلك يفترض أن تقوم الإذاعات الدولية بدور بارز في تعزيز الوفاق الدولي والتفاهم بين الشعوب.

ولكن البون شاسع بين ما يمكن أن تؤديه الإذاعات الدولية من مهام، وبين ما هو حادث بالفعل.

فالإذاعات الدولية - في واقع الأمر - ليست سوى أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة، ووسيلة لتعزيز نفوذها السياسي وتدعيم مكانتها الدولية وبخاصة في ظل الظروف التي عاصرت اكتشاف الراديو الدولي وتطوره، ابتداء من الحرب العالمية الأولى ومرورًا بالتوتر الدولي الذي تلا هذه الحرب واستمر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من ظهور الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية وقد ساهمت هذه العوامل كلها في تحويل الإذاعات الدولية إلى سلاح فعال في الدعاية السياسية والأيديولوجية وأداة في تحقيق أهداف الحرب النفسية بين الدول، وهو الأمر الذي أعاق في معظم الأحيان دون قيام الإذاعات الدولية بدورها كأداة للتفاهم الدولي.

سيطرة الدول الكبرى على الإذاعات الدولية

رغم أن بعض الدول النامية تبث اليوم عددًا لا بأس به من الإذاعات وبساعات غير قليلة، إلا أن السيطرة ما زالت معقودة للدول الكبرى على عشرات الملايين من المستمعين للإذاعات الدولية، وذلك بفضل ما تملكه إذاعات الدول الكبرى الدولية من إمكانات تكنولوجية متقدمة، فضلاً عما يتوافر لديها من إمكانات مادية وبشرية وما تستخدمه من أساليب فنية وسيكولوجية متطورة في جذب أكبر عدد من المستمعين.

إن راديو موسكو مثلاً كان يوجه حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي إذاعات للدول الأجنبية في جميع أنحاء العالم بحوالى 1500 ساعة في الأسبوع وبأكثر من ستين لغة ولهجة مختلفة منها الإنجليزية والألمانية والفرنسية والأسبانية والإيطالية وبعض اللغات الأخرى كالسويدية والتشيكية والبرتغالية والفارسية والعربية.

وكانت هناك عشر جمهوريات سوفيتية أخرى تبث إلى الخارج حوالى 210 ساعات في الأسبوع وبعشرين لغة مختلفة، كما تذيع محطة سوفيتية أخرى وهى إذاعة السلام والتقدم Peace and progress حوالى 200 ساعة أسبوعياً بأربع عشرة لغة لجميع مناطق العالم ما عدا أمريكا الشمالية.

ووصل مجموع الساعات التى يبثها الاتحاد السوفيتي السابق إلى الخارج

حوالى 2010 ساعات فى الأسبوع وبأكثر من ثمانين لغة ولهجة مختلفة ولمختلف أنحاء العالم، وبذلك كان يحتل المرتبة الأولى فى الإذاعات الدولية الموجهة.

وتاريخياً فقد اكتسبت الإذاعات الدولية السوفيتية خبرات كبيرة فى مجال الدعاية السياسية والأيدولوجية، وخصوصاً أثناء فترة الحرب الباردة، وقد لعبت هذه الإذاعات دوراً كبيراً فى شرح السياسة الخارجية السوفيتية، كما كان ينظر إليها باعتبارها أداة فعالة فى الدفاع عن النظام السياسى والاجتماعى السوفيتى وإبراز منجزاته، وكسلاح فى الصراع الأيدولوجى ضد النظام الليبرالى من ناحية والأنظمة الاشتراكية التى تتبنى خطأً مخالفاً لموسكو من ناحية ثانية، وقد انهار ذلك كله بانتهاء الاتحاد السوفيتى.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت مجال الإذاعات الدولية متأخرة، إلى ما بعد الهجوم على بيرل هاربر عام 1942م، إلا أنها احتلت المركز الثانى فى مجال الإذاعات الدولية، حيث كانت تبث حوالى 1900 ساعة أسبوعياً لمختلف دول العالم، ومن أهم الإذاعات الخارجية الأمريكية إذاعة صوت أمريكا Voice of America وتديرها إدارة الخدمات الإعلامية الأمريكية USIS وهى إدارة حكومية، وتخدمها 113 محطة إرسال فى الولايات المتحدة وخارجها، تبلغ قوتها 22.3 مليون وات، وتذيع 779 ساعة أسبوعياً بخمس وثلاثين لغة على موجات متوسطة وقصيرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن البرامج التى ينتجها صوت أمريكا وتلك التى تنتجها هيئة الخدمات الإعلامية خارج الولايات المتحدة تذاع بواسطة العديد من المحطات المحلية فى دول أخرى، ويقدر متوسط عدد المستمعين البالغين لإذاعة صوت أمريكا بأكثر من خمسين مليوناً فى الأسبوع.

أما الإذاعات الدولية الموجهة إلى أوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى فتتولى إدارتها شركة خاصة وهى راديو نيويورك لجميع أنحاء العالم Radio

Newyork world wide وهى تذيع باللغتين الإنجليزية والأسبانية. وهناك محطة الإذاعة الدولية KGEL وهى تبث من كاليفورنيا برامج دينية إلى أمريكا الجنوبية وآسيا، وتذيع باللغات الإنجليزية والأسبانية والبرتغالية والألمانية والروسية، وتمتلك محطات للتقوية في الفلبين وأوكيناوا باليابان وإندونيسيا، وهى إذاعة تجارية وإن كانت تحصل على بعض المساعدات من الحكومة الأمريكية.

وتوجد أيضًا إذاعة أمريكا في برلين RIAS التى أنشئت في عام 1946م، والتى تبث إرسالها لمدة 24 ساعة يوميًا، وكانت موجهة إلى ألمانيا الشرقية، بالإضافة إلى راديو أوروبا الحرة Redio Free Europe والذى كان يعمل من ميونيخ بألمانيا الغربية وتديره اللجنة الوطنية لأوروبا الحرة التى أنشئت في عام 1949م، وكان يوجه برامجه إلى دول شرق أوروبا، وهناك أيضًا راديو الحرية Radio Liberty وكان يبث برامجه من ميونيخ بألمانيا الغربية أيضًا، ويركز برامجه على شرح الأحداث التى تقع في الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا من وجهة نظر غربية، ويذيع بـ 17 لغة من اللغات المستخدمة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى وللولايات المتحدة إذاعة القوات المسلحة الأمريكية التى توجه برامجها للجنود الأمريكيين في ألمانيا، وتبث أخيرًا إذاعة موجهة إلى الجنود الأمريكيين في الخليج.

ورغم إصرار عدد من المسئولين الأمريكيين على القول بأن الإذاعات الدولية الأمريكية تؤدي دورها بوصفها صحافة حرة مستقلة، فإن كل الدلائل تشير إلى استخدام هذه الإذاعات كأداة للدعاية السياسية، ويقول "هربرت شيلر" إن إذاعة صوت أمريكا مثلاً لا تسعى إلا لشيء واحد، وهو أن تضع الوقائع والأحداث الدولية في صورة تخدم المصالح الأمريكية عند الجمهور الأجنبي، ويؤكد "إريك بارنو" أنه حينما يقع أى تغيير سياسى أو اجتماعى أو يتوقع حدوثه في أى مكان بالعالم، تنهمك أجهزة الإرسال الإذاعى الأمريكية في تدعيم ومناصرة الصيغ

السياسية والاجتماعية الملائمة للمصالح الأمريكية، وفي الوقت نفسه تقوم بنشر الشكوك حول الصيغ المعادية للمصالح الأمريكية، وفي كل الحالات، فهي تمجد نظام التملك الاستهلاكي والتعددية السياسية وأسلوب الحياة في المجتمعات الغربية بشكل عام وفي المجتمع الأمريكي بشكل خاص.

ويتردد اليوم تفسير يرجع انهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى الطفرة التي حدثت في وسائل الاتصال والإعلام، وتعتبر تلك الطفرة المحرك الأساسي في إسقاط الحواجز بين شرق وغرب أوروبا وهدم الستار الحديدي الذي فرض على أوروبا الشرقية، ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي أدته إذاعة صوت أمريكا، وراديو أوروبا الحرة، وراديو الحرية في دفع شعوب شرق أوروبا وبعض الجمهوريات السوفيتية إلى التطلع لمحاكاة الأسلوب الغربي في الحياة، وبانهيار الامبراطورية الإعلامية للاتحاد السوفيتي احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في بث الإذاعات الدولية.

وتحتل الصين المركز الثاني اليوم في حجم الإذاعات الدولية، فهي تبث 1500 ساعة في الأسبوع إلى مختلف دول العالم، وتستخدم في بعض الحالات الموجات المتوسطة للوصول إلى عدد كبير من المستمعين في الهند وباكستان وسيلان والدول الآسيوية الأخرى القريبة منها، في حين تستخدم الموجة القصيرة في برامجها الموجهة إلى الدول الأخرى في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية.

وتبث الصين إذاعاتها الموجهة إلى أوروبا والشرق الأوسط، وهي تبث برامجها إلى أوروبا بخمس لغات، الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والإيطالية بالإضافة إلى عدد من اللغات الموجودة في دول شرق أوروبا وروسيا، أما برامجها للشرق الأوسط فهي تقدم باللغات العربية والتركية والفارسية.

وتركز الصين في إذاعتها الدولية على أخبار الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وقد ظلت الإذاعات الصينية الموجهة ولفترة طويلة توجه انتقاداتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية. وفي السنوات الأخيرة خففت الصين من حدة لهجتها المعادية للغرب بعد التحسن النسبي لعلاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إنجلترا فإن هيئة الإذاعة البريطانية BBC المستقلة ذاتيًا مسئولة عن الخدمات الإذاعية الخارجية ويتم تمويلها عن طريق منحة سنوية يحددها البرلمان، وبعد أن كانت الإذاعة الدولية لإنجلترا تحتل المركز الثاني بين الإذاعات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية فقد تراجعت اليوم إلى المركز الثالث وهي تذيع أكثر من 700 ساعة أسبوعيًا وبأربعين لغة مختلفة إلى كافة أنحاء العالم وتستخدم شبكة مكونة من 70 محطة إرسال معظمها للموجات المتوسطة ومنها 44 محطة داخل إنجلترا والباقي يتناثر في بقية أنحاء العالم.

ويفيد استقصاء بالعينه أجرته هيئة الإذاعة البريطانية في السنوات الأخيرة أن برامجها تستمع إليها بانتظام فئات مختلفة من المستمعين البالغين يصل إلى 30% في عدد غير قليل من الدول وتقدر هيئة الإذاعة البريطانية عدد البالغين الذين يستمعون بانتظام لبرامج الإذاعات الخارجية البريطانية مرة في الأسبوع أو أكثر بنحو 75 مليون شخص بينما يصل عدد البالغين الذين يستمعون بنسبة أقل إلى نحو 130 مليون مستمع.

الإذاعات الدولية في الدول النامية

إن الراديو في المجتمعات النامية يعد وسيلة الإعلام الوحيدة التي يصدق عليها وصف الجماهيرية إذ يمكن عن طريق الراديو وحده الوصول إلى أكبر نسبة من السكان الذين يملكون وسائل استقباله في حين لا يصدق هذا الوصف على الصحافة مثلاً لانتشار الأمية أو على التليفزيون لعدم توافر استقباله بنفس درجة الراديو بسبب الفقر الذي يعاني منه العديد من الشعوب النامية وخاصة في معظم دول أفريقيا وفي العديد من دول آسيا وكذلك في العديد من دول أمريكا اللاتينية وسوف نلاحظ حرص العديد من الدول النامية على بث خدمات إذاعية موجهة للخارج لذلك فإن نحو نصف دول القارة الأفريقية يقوم بتوجيه إذاعات إلى مناطق خارج حدوده الوطنية ونجد نفس النسبة تقريباً في أمريكا اللاتينية أما في آسيا فإن جميع الدول تقريباً تبث إذاعات خارجية يوجه معظمها للدول المجاورة.

ويلاحظ أن نسبة قليلة من إذاعات الدول النامية الخارجية توجه إلى شعوب الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة وإن حرصت هذه الإذاعات على تقديم برامجها الموجهة باللغات الإنجليزية والفرنسية لانتشار هذه اللغات بين العديد من شعوب العالم الثالث بفعل المواريث الاستعمارية وهذا بالطبع بجانب اللغات الوطنية للشعوب التي توجه إليها تلك الإذاعات بالإضافة إلى تقديم برامج ببعض اللهجات المحلية.

وقد توسعت بعض الدول النامية في استخدام الإذاعة الدولية وخاصة تلك الدول التي تؤهلها ظروفها السياسية أو موقعها الجغرافي أو كثافتها البشرية إلى القيام بدور قيادي في المنطقة التي توجد بها ففي أمريكا اللاتينية مثلاً تبث كوبا إذاعات موجهة إلى كافة دول الأمريكتين بثلاث عشرة لغة ولأكثر من 300 ساعة في الأسبوع وفي أفريقيا توجه دولة جنوب أفريقيا ببرامج خاصة تصل إلى 180 ساعة في الأسبوع وبتسع لغات إلى 23 منطقة في أفريقيا والشرق الأوسط وبعضها يوجه إلى أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا وتخطب الإذاعة المصرية شعوب العالم باثنتين وثلاثين لغة، من خلال ثلاثة وأربعين خدمة موجهة على امتداد 56 ساعة و45 دقيقة يوميًا.

وفي آسيا توجه كوريا إذاعات موجهة إلى كافة أنحاء آسيا من خلال ثلاث شبكات تجارية ومحطة حكومية وهي تذيع بست عشرة لغة ولمدة تصل إلى 500 ساعة في الأسبوع.

ومن المهم أن نشير إلى أن الإذاعات الدولية للدول النامية لا يصلح لتقييم دورها أو تأثيرها حجم ساعات الإرسال وحده فرغم زيادة عدد ساعات الإرسال لبعض هذه الإذاعات إلا أنه غالبًا ما تنقصها الإمكانيات المادية والبشرية والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتوافر للدول الصناعية المتقدمة فضلاً عن تخلف بعض هذه الإذاعات في مجال استخدام أساليب الإقناع وجذب المستمعين وكذلك ضعف مصادرها في مجال التغطية الإخبارية للأحداث الدولية.

ويلاحظ أن معظم البرامج الإذاعية الموجهة للدول النامية يغلب عليها الطابع الدعائي المباشر ولا يتوافر لدينا حتى الآن مصدر علمي موثوق به لحجم المستمعين إلى هذه الإذاعات ولا مدى تأثيرها وإن كان هذا لا يمنعنا من القول بأن بعض هذه الإذاعات قد لعب دورًا ملموسًا في بعض الفترات كما هو الشأن بالنسبة

لإذاعة صوت العرب المصرية خلال الخمسينيات والستينيات ودورها الملحوظ في إيقاظ الشعور القومي ضد الاستعمار الأجنبي في العالم العربي وفي العديد من شعوب أفريقيا وآسيا.

وللمملكة العربية السعودية برامج إذاعية دولية توظف في خدمة الدعوة الإسلامية وكانت بداية الإذاعة الدولية السعودية باللغات الإندونيسية والأوردية في عام 1369هـ نظراً لكثرة الحجاج الذين يتكلمون بهاتين اللغتين وقتئذ وللمملكة الآن برامج موجهة تصل إلى 32 ساعة باثنتي عشرة لغة، ويغطي إرسالها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وقارتي آسيا وأفريقيا.

الإذاعات الدينية الدولية

تحتل الإذاعات الدينية وخاصة التبشيرية موقعًا مهمًا بين الإذاعات الدولية فإن العديد من الدول الغربية المسيحية وبعض المنظمات والهيئات الدولية المسيحية أدركت منذ فترة مبكرة من اكتشاف إمكانات الموجات القصيرة في البث الدولي أهمية الإذاعات الدولية في تحقيق الأهداف التبشيرية فقامت بإنشاء العديد من الخدمات الإذاعية الدولية الدينية ووجهتها إلى شعوب المجتمعات النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفي البداية استندت الحكومات الغربية في إنجاح رسالة هذه الإذاعات على نفوذها الاستعماري في المجتمعات النامية، ثم استغلت بعد ذلك حاجة هذه المجتمعات إلى المساعدات الاقتصادية والفنية بعد الاستقلال فقامت بها العديد من محطات الإرسال والتقوية بحيث صارت برامج الإذاعات التبشيرية تصل إلى شعوب هذه المجتمعات بأوضح مما تصل به برامجها الوطنية.

ولكى ندرك حجم هذه الإذاعات التبشيرية يكفى أن نعلم أن الولايات المتحدة مثلاً تبث من كاليفورنيا برامج دينية ومسيحية من محطة الإذاعة الدولية KGEL لمدة تزيد عن 300 ساعة في الأسبوع، وتذيع باللغات الإنجليزية والأسبانية والبرتغالية والألمانية والروسية وتمتلك هذه الإذاعة التبشيرية محطات للتقوية في الفلبين وأوكيناوا باليابان وغيرها مما يجعل برامجها تصل إلى مختلف مناطق العالم. وفي موناكو يوجد راديو جميع أنحاء العالم trans world radio الذى تموله هيئة مسيحية ويبث برامج تبشيرية بخمس وثلاثين لغة إلى كافة مناطق

العالم. وفي الفلبين توجد 25 محطة دينية مسيحية تبث برامجها إلى قارة آسيا وتشمل هذه المحطات شركة الشرق الأقصى التى تبث برامج دينية مسيحية لسبع مناطق فى آسيا والباسفيكى والاتحاد السوفيتى بست وأربعين لغة!

وفى الأكوادور بأمريكا اللاتينية توجد شبكة لافوز دى لوس اندى Lavo de los Andes وتتولى إدارتها "الجماعة التبشيرية العالمية للراديو" وهى هيئة أسستها الولايات المتحدة، وتعتبر من أقوى الشبكات الإذاعية فى أمريكا اللاتينية وتبث برامج مسيحية إلى الأكوادور لمدة 20 ساعة يوميًا، تبث برامج دينية دولية إلى جميع أنحاء العالم بعدد من اللغات بمعدل إرسال يبلغ 60 ساعة فى اليوم.

وفى العديد من دول أمريكا اللاتينية توجد محطات إذاعية يشرف على إدارتها بعثات تبشيرية مسيحية.

وفى قارة أفريقيا يقوم اتحاد لوثر العالمى Luthern world federation بتشغيل راديو صوت الإنجيل من إديس أبابا ويبث إرساله لمدة 180 ساعة فى الأسبوع بثلاث عشرة لغة ويوجه برامجه لمناطق فى غرب وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط ويذيع أيضًا برامج محلية على الموجه المتوسطة.

وفى ليبيريا توجد محطة غير تجارية ELWA تتولى إدارتها هيئة مسيحية وتقدم خدمات محلية باللغتين الإنجليزية والليبيرية على مدى 280 ساعة فى الأسبوع، كما تقدم برامج تبشيرية موجهة لكل أنحاء أفريقيا بخمس وثلاثين لغة.

وفى أنجولا توجد محطة تقدم خدمة دينية مسيحية تذيع بست لهجات محلية وفى موزمبيق يتولى الرهبان الفرنسيسكان إدارة خدمة إذاعية باللغة البرتغالية وباللهجات المحلية.

ولقد أدركت الدول الإسلامية مؤخرًا أهمية الإذاعات الدولية فى مجال الدعوة الإسلامية فقامت مصر بإنشاء إذاعة القرآن الكريم التى أصبح إرسالها

يغطي دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أوروبا وتذاع على 15 موجة متوسطة وقصيرة وتوجه على تشكيل تردددي (إف. إم) وقد بلغت ساعات إرسالها إلى 20 ساعة في اليوم ويتوزع إرسالها على القرآن الكريم والآذان والأحاديث والفتاوى والبرامج الخاصة والابتهالات والتواشيح والتعليم الديني.

وبدأت المملكة العربية السعودية إرسال إذاعة باسم "صوت الإسلام" في عام 1963م بهدف خدمة الدعوة الإسلامية وتعميق المفاهيم الإسلامية والتصدي لكل الدعاوى المضادة ومقاومة الغزو الفكري، ثم تطورت هذه الإذاعة التي تبث إرسالها من مكة المكرمة وزيدت ساعات الإرسال إلى ثلاثة أضعافها فوصلت إلى أكثر من أربع ساعات يوميًا موزعة على فترتين مسائيتين تعمل في شهر رمضان حتى صلاة الفجر بالإضافة إلى الفترة الصباحية أيام الجمعة من كل أسبوع وفي عام 1390هـ استبدل مسمى الإذاعة من "صوت الإسلام من مكة المكرمة" إلى "إذاعة نداء الإسلام من مكة المكرمة" ويصل إرسالها الآن إلى كافة أنحاء العالم.

وتبث المملكة العربية السعودية أيضًا إذاعة القرآن الكريم من مكة المكرمة، والتي ارتبطت عند بدايتها في عام 1392هـ بإذاعة نداء الإسلام، وكانت تبث إرسالها يوميًا لمدة ست ساعات بين الصباح والمساء، وفي عام 1398هـ أصبحت إذاعة مستقلة تقوم بإذاعة القرآن الكريم بالإضافة إلى الأحاديث والبرامج الدينية المتصلة بأحكام القرآن وعلومه، وارتفعت ساعات الإرسال الإذاعي إلى ست عشرة ساعة يوميًا موزعة مناصفة بين الصباح والمساء، ثم زيدت في عام 1400هـ إلى ثمان عشرة ساعة مستمرة دون توقف من الساعة السادسة صباحًا وحتى الثانية عشرة مساءً.

مشكلات الإذاعة الدولية

لقد واجهت الإذاعات الدولية العديد من المشكلات السياسية والتقنية واللغوية والثقافية منذ ظهورها عقب اكتشاف إمكانات الموجات القصيرة في البث الإذاعي الدولي، وقد تغلبت الإذاعات الدولية على بعض هذه المشكلات بمرور الوقت وبفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي شمل كافة وسائل الاتصال، إلا أن بعض هذه المشكلات لا يزال قائماً بدون حل حتى اليوم، وإن خفت حدتها عن الوضع الذي كانت عليه في السنوات الأولى من عمر الإذاعة الدولية، ويمكن أن نوجز أهم هذه المشكلات في ثلاث... وهي:

أولاً: رغم التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصال الإذاعي فإن المستمع إلى الإذاعات الدولية لا يزال يواجه مشكلات تقنية قد يصعب التغلب عليها في بعض الأحيان، وهو ما قد يصرف المستمع عن متابعة هذه الإذاعات، فالموجات القصيرة، وهي الأكثر استخداماً في الإذاعات الدولية، غالباً ما يكون استقبالها ضعيفاً وغير واضح بسبب تعرضها للتضاؤل التدريجي للصوت Fading كما أن تلك الموجات القصيرة معرضة للتأثر بالأحوال الجوية وخاصة الظواهر الجوية الكهربائية Atmospherics والتي قد تحدث كثيراً من التشويش على أجهزة الاستقبال، كما أن الاستقبال الإذاعي على هذه الموجات القصيرة يتطلب نوعاً خاصاً من الهوائيات قد لا يتمكن

المستمع العادي من الحصول عليه أو تصنيعه، وحتى لو فرض توافر هذا الهوائي فالاستماع إلى الإذاعات الدولية عامة يتطلب الكثير من الصبر والأناة والوقت الذي لا يتوافر إلا لأولئك الذين لديهم دافع قوى لمتابعة هذه الإذاعات.

ثانيًا: لقد عانت الإذاعات الدولية من التشويش المتبادل من جانب العديد من الدول، وغالبًا ما يتم التشويش عن طريق بث إشارة أو رسالة صوتية بغرض اعتراض إرسال الإذاعة الدولية المقصودة، وتذاع على نفس الموجة الممراد التشويش عليها لمنع وصولها إلى المستمعين، وقد انتشر التشويش الإذاعي قبيل الحرب العالمية الثانية، ثم ازداد بعدها خلال فترة الحرب الباردة، وقامت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا بالتشويش على إذاعات موسكو الموجهة إلى الدول الغربية، وفي المقابل قامت موسكو بالتشويش على إذاعة الـ بي بي سي وإذاعة صوت أمريكا وإذاعة راديو أوروبا الحرة وراديو الحرية، ثم دخلت دول أخرى مجال التشويش الإذاعي فقامت إسرائيل وبعض الدول الغربية بالتشويش على إذاعات القاهرة الموجهة طوال الخمسينيات والستينيات، كذلك قامت مصر بالتشويش على إذاعة إسرائيل الموجهة باللغة العربية.

وقد ابتكرت الدول العديد من الطرق للتحايل على التشويش الإذاعي، مثال ذلك أن تبث الدولة المرسله إذاعتها الموجهة من محطات إرسال ذات قوة عالية تشيد على حدود الدولة المستهدفة بحيث يمكن للإرسال الإذاعي أن يصل إلى هدفه بسهولة، ومن هذه الطرق أيضًا بث الرسالة الموجهة على تردد قريب جدًا من التردد الذي تذيع عليه الدول المستهدفة بحيث لا تجرؤ الأخيرة على التشويش على هذه الموجة خوفًا من إغراق إذاعتها، وتسمى هذه العملية الهندسية بالالتصاق أو الاحتضان Cudding.

ويلاحظ أن التشويش الإذاعي قد قل استخدامه في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة، ولذلك عدة أسباب في مقدمتها زوال العديد من أسباب التوتر الدولى واختفاء الحرب الباردة. بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التشويش الإذاعي والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى ما يوازي تكلفة الإذاعة الدولية ذاتها.

ثالثًا: لقد أدى تكالب الدول على بث الإذاعات الدولية بدون مراعاة حقوق الدول الأخرى إلى حدوث فوضى البث الإذاعي نتيجة التداخل بين موجات الإرسال، وهو الأمر الذي أدى إلى إدراك المجتمع الدولى ضرورة تنظيم الطيف الترددى الذى تعمل الإذاعة على جزء محدود منه، فأنشئت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية للقيام بذلك التنظيم، ومن أهم هذه المنظمات، اتحاد الإذاعات الأوروبية والرابطة الأمريكية للإذاعة، واتحاد الإذاعات الآسيوية، واتحاد هيئات الإذاعة القومية الأفريقية واتحاد الإذاعات العربية واتحاد الإذاعات الإسلامية بالإضافة إلى المنظمة الدولية للراديو والتليفزيون.

وإذا كان المجتمع الدولى قد نجح إلى حد ما في تنظيم استخدام موجات التردد الإذاعي، فإنه قد فشل في تنظيم استخدام تلك الإذاعات وتحديد الأسس التى يجب أن تعمل عليها حتى لا يُساء استخدامها في زيادة حدة التوتر الدولى والصراع بين الشعوب، وقد بذلت عدة محاولات في ذلك السبيل، ومنها قيام عصبة الأمم في عام 1936م بإبرام اتفاقية وقعت عليها 37 دولة باسم "المعاهدة الدولية الخاصة باستخدام الإذاعة لأغراض السلام"، وقد نصت هذه الاتفاقية على تحريم إذاعة المواد التى من شأنها تهديد الأمن الداخلى للدول المستهدفة، كما دعت إلى عدم إذاعة المواد التى قد تعكر صفو العلاقات الدولية، وإلى توخى الصدق والدقة في إذاعة

المعلومات والأنباء الخاصة بعلاقات الدول ببعضها خاصة أثناء الأزمات الدولية، وقد جددت هيئة الأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام 1954م. وأكدت على استمرار العمل بها واعتبرتها وثيقة مهمة في مجال حرية الإعلام.

كذلك اقترحت اللجنة الدولية التي شكلتها منظمة اليونسكو لدراسة مشكلات الاتصال، أن تمتنع الدول عن استخدام الإذاعات الخارجية لأغراض تنافي ميثاق الأمم المتحدة ونصوص إعلان اليونسكو الخاص بوسائل إعلام الجماهير.

ورغم الجهود الدولية المتعددة الساعية لتوظيف الإذاعات الدولية في تعزيز السلام العالمى والتفاهم بين الشعوب. فلا مفر من الاعتراف بأن الشقة لا تزال واسعة بين ما تدعو إليه الاتفاقات والمواثيق الدولية وبين ما يمارس في الواقع الفعلى.

مراجع الفصل الرابع

- (1) صابات. خليل: وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها (مكتبة الأنجلو المصرية) الطبعة الثالثة، القاهرة، ص 229.
- (2)Heill, Faster: Communication is History, "The Macmillan Company", New York, 2001, pp. 117-122 .
- (3) بركات. سهير: الإذاعة الدولية (الكويت)، ص 21، 24.
- (4) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، "اليونسكو"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 165.
- (5) المصدر السابق، ص 141.
- (6) بركات، سهير: الإذاعة الدولية، ص 5-6.
- (7) رشتى. جيهان: النظم الإذاعية في المجتمعات الغربية (دار الفكر العربي) القاهرة، ص 18.
- (8) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 165-166.
- (9)Unesco: World Communication. (The Unesco Press) Paris. 2008, pp. 67-72 .
- (10) مانكيكار د.ر: التدفق الحر من جانب واحد، ترجمة فائق فهم (اليونسكو) ص 69.
- (11) شيللر. هربرت: المتلاعبون بالعقول. ترجمة عبد السلام رضوان (عالم المعرفة)، الكويت، ص 59.
- (12)Berrnouw. Erik: The Image Empire. (Oxford University Press) 2001, pp. 91-92 .
- (13)Head. Sidney: Broudcasting in America. (Houstom Miffin Company). Boston. 2004, pp. 48-52 .
- (14)Markham. James: Voices of the Red Giants, Communication in

Russia and China Ames. (The Iowa State University Press). U.S.A. 2007).
Pp. 211-220 .

(15)Kivikuru. Ullamaija and Varis. Tapio: Approaches to Inter- national
Communication. (Publications of the Finnish National Communication
for Unesco). Helsinki. 2005) pp. 205-208 .

(16) بركات، سهير: الإذاعة الدولية، ص 157.

(17) ماكبرايد، شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 167.

(18) المصدر السابق، ص 142.

(19) الحلواني، ماجى والعبد، عاطف: الأنظمة الإذاعية في الدول العربية (دار الفكر
العربي) القاهرة، ص 482-477.

(20) اتحاد الإذاعة والتلفزيون: الإذاعات الموجهة من القاهرة، القاهرة، ص 1.

(21) عبد الحميد، محمد: وسائل الاتصال الإداري، الطبعة الأولى (البيكان للطباعة
والنشر) الرياض، ص 116-117.

(22)Unesco: World Communication. P. 56 .

(23)Head. Sydney: Broadcasting in Africa. (Temple University Press)
Philadelphia. 2001, pp. 92-98 .

(24)Emery. Walter: National and International Systems of Broadcasting,
(Michigan State University) 2003, pp. 166-172 .

الفصل الخامس

التليفزيون الدولى بين القنوات الفضائية والإنترنت

عندما تم اكتشاف إمكانات الموجة القصيرة التي أتاحت لبرامج الراديو أن تنتقل عبر حدود الدول والقارات، أطلق مارشال ماكلوهن مقولته المشهورة: لقد أصبحت الكرة الأرضية أشبه بالقرية الكونية.

وحين ظهر التليفزيون، تراجعت مساحة الاتصال الإنساني، وانعزل المواطن داخل حدود الدولة التي يعيش فيها.

وعندما اكتشف الفيديو تراجع الاتصال الإنساني أكثر لينحصر المواطن في بيته وداخل جدران حجرته...! ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال، عاد ليؤكد من جديد صحة مقولة ماكلوهن، بعدما أمكن لبرامج التليفزيون أن تتخطى حدود الدول والقارات مستعينة بإمكانات الكمبيوتر والأقمار الصناعية، وذلك عبر القنوات الفضائية والإنترنت.

وعادت الكرة الأرضية لتصير قرية كونية واحدة. ولكن في هذه المرة بالصوت والصورة والألوان الطبيعية... وبدأ عصر التليفزيون الدولي ممثلاً في القنوات الفضائية والإنترنت.

ورغم أن التجارب الأولى لاختراع التليفزيون بدأت منذ عشرينيات هذا القرن، مستفيدة من التقدم العلمي في ميادين متعددة، إلا أن أول إرسال تليفزيوني منتظم تحقق في 10 نوفمبر 1935م من برج إيفل بباريس. وفي 2 نوفمبر 1936م في بريطانيا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم ذلك في عام 1939م بمناسبة معرض نيويورك الدولي.

وبمجيء عام 1950م أصبح لخمس دول خدمات تليفزيونية منتظمة، وارتفع العدد في عام 1955م إلى 17 دولة وأصبح العدد 60 دولة في عام 1960 وفي عام 1970م وجدت أكثر من 100 دولة تقوم ببث البرامج التليفزيونية، وفي أوائل الثمانينيات انتشرت الخدمة التليفزيونية في 150 دولة حول العالم، وتضاعف عدد أجهزة استقبال التلفزيون.

أما الاستخدام الدولي للتلفزيون فقد بدأ منذ فترة مبكرة من وجود إرسال تلفزيوني منتظم، فمع بداية الخمسينيات كانت برامج التلفزيون في العديد من دول غرب أوروبا تشاهد عبر الحدود في الدول الأخرى، وقد حدثت نفس الظاهرة في أمريكا الشمالية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ولكن أول تبادل رسمي منظم للبرامج التليفزيونية بين الدول، تحقق في 27 أغسطس 1950م بين بريطانيا وفرنسا، عندما تعاون التلفزيون الفرنسي مع هيئة الإذاعة البريطانية على بث برنامج تلفزيوني لمدة ساعتين من فرنسا إلى بريطانيا، وفي يوليو 1952م وقعت الدولتان اتفاقية لتبادل البرامج التليفزيونية حيث تم بعدها نقل الاحتفالات بتتويج الملكة إليزابيث الثانية في عام 1953م إلى فرنسا وعدد آخر من دول غرب أوروبا، وهو التعاون الذي أثمر بعد ذلك إقامة الشبكة الدولية للتلفزيون Eurovision والتي تضم إلى جانب بريطانيا وفرنسا عددًا آخر من دول غرب أوروبا ومنها ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والنمسا.

وفي عام 1959م أقامت الدول الإسكندنافية شبكة النوردفزيون Nordvision وهي التي تربط بين محطات التلفزيون في النرويج والسويد والدانمارك وفنلندا وأيسلندا.

وفي المقابل فقد أقام الاتحاد السوفيتي بالتعاون مع دول شرق أوروبا شبكة الأنترفزيون Intervision في عام 1960م، وهي تربط بين محطات التلفزيون

في الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا ومنغوليا. وفي حالات كثيرة أمكن الربط بين شبكتي اليورفيزيون والنوردفيزيون لبث الأحداث العالمية المهمة. وفي بعض الحالات تم الربط بين شبكتي اليورفيزيون والأنترفيزيون لبث الأحداث التي تهم الجمهور في كل من دول غرب أوروبا وشرقها، ومن ذلك احتفال السوفيت باستقبال رائد الفضاء السوفيتي جاجارين في موسكو عام 1961م.

وقبل ذلك بعامين أمكن تحقيق أول ربط بين غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ففي عام 1959م تم نقل صورة تليفزيونية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر كابلات تليفزيونية في المحيط الأطلسي، إلا أن نقل الأحداث أثناء وقوعها عبر المحيطات والمسافات الشاسعة لم يتحقق إلا بعد إطلاق أقمار الاتصال الصناعية Communication Satelies وهي عبارة عن محطات فضائية تدور حول الأرض عليها محطات استقبال وإرسال لتلتقط الرسائل من المحطات الأرضية وتعيد إرسالها إلى محطات أخرى.

وقد بدأ المعسكر الغربي تجاربه لإطلاق الأقمار الصناعية في عام 1960م عندما استخدم سلاح البحرية الأمريكية القمر الطبيعي كمحطة توسط لإرسال الإشارات والصور بين مدينة واشنطن وجزيرة هاواي. وفي عام 1962م أطلقت الولايات المتحدة أول قمر صناعي للاتصالات الفضائية وهو قمر Telstar وعن طريقه تحقق نقل أول برامج تليفزيونية بين الولايات المتحدة وشبكة اليورفيزيون، وفي عام 1964م تكونت الرابطة الدولية لأقمار الاتصال The International Tele Communications Satelliet Consortium والمعروفة باسم انتلسات Intelsat وضمت 12 دولة، وأطلقت الرابطة أول قمر صناعي لها باسم "Early Bird" في عام 1965م واستمر العمل به لمدة عام. ثم أطلقت الرابطة بعد ذلك عدة أجيال من الأقمار الصناعية باسم Intelsat والرابطة تضم الآن أكثر من مائة

دولة وتغطي أقمار الأنتلسات كافة أنحاء الكرة الأرضية وتخدم 80 محطة أرضية في 60 دولة.

أما تجارب المعسكر الشرقى في مجال إطلاق الأقمار الصناعية، فقد بدأت في عام 1960م عندما تمكن السوفيت من نقل صور حية لرائد الفضاء الكس ليونيف عن مركبة الفضاء Vostock 2 وفي عام 1965م أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي باسم مولنيا Molniya والذي مكن من الربط بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وكوبا ومنغوليا، وفتحت عضويته لكافة الدول، وهو يشمل أقمارًا صناعية تدور حول الأرض كل 12 ساعة. متخذة مسارًا مرتفعًا قوسى الشكل فوق نصف الكرة الشمالى ويخدم 40 محطة أرضية، ولقد أنشئ هذا النظام لمد خدمات الإرسال التلفزيونى إلى المناطق النائية في سيبيريا وآسيا الوسطى التى كان يمكن الوصول إليها بالشبكات الأرضية بصعوبة بالغة وبتكاليف باهظة، وقد أصبح بالإمكان عند ارتباط شبكتى الأنترسبوتنك تغطية جميع أنحاء العالم بالإرسال التلفزيونى.

وقد أتاح التطور التكنولوجى الآن إمكانية إرسال البرامج التلفزيونية مباشرة إلى أجهزة الاستقبال عن طريق الاستعانة بهوائيات خاصة. ولم يعد البث من الأقمار الصناعية يتطلب وجود محطات الاستقبال الأرضية، وبذلك أصبح إيجاد نظم تستخدم الأقمار الصناعية التى بمقدورها أن تبث البرامج التلفزيونية لأجهزة الاستقبال فى البيوت، وفى نفس اللحظة فى جميع أنحاء العالم.

إن ثلاثة أقمار صناعية على مسافة 22.3 ميل فوق الأرض يمكنها الآن أن تغطي الكرة الأرضية بأسرها.

وأصبحت القنوات التلفزيونية الفضائية، هى التعبير المعاصر للتلفزيون الدولى، فى حين تحول الإنترنت إلى وسيلة إعلام مستقلة عن غيرها من وسائل الإعلام التى سبقتها، وإن تميز عليها اكتسابه منذ نشأته بالطابع الدولى.

التبادل الدولى لبرامج التلفزيون

لقد أدى انتشار التلفزيون فى معظم دول العالم، وفى فترة قصيرة نسبياً إلى ضرورة تبادل البرامج التلفزيونية بين الدول، فإن غالبية دول العالم لا بد أن تستورد نسبة ما من البرامج التلفزيونية لى تملأ بها ساعات الإرسال، بل يمكن القول إنه لا توجد دولة فى العالم لا تستورد قدرًا ما من البرامج التلفزيونية بما فى ذلك الدول المتقدمة فى الفن التلفزيونى، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية وهى الدولة الأكثر تقدمًا فى إنتاج البرامج التلفزيونية فى العالم، إلا أنها تستورد حوالى 2% من العدد الإجمالى للبرامج التى تذيعها محطات التلفزيون الأمريكية التجارية وغير التجارية، ويأتى الجزء الأكبر من البرامج التى تستوردها الولايات المتحدة من بريطانيا، ويأتى البعض الآخر من كندا واليابان وفرنسا وألمانيا، كما أنها تستورد أيضًا بعض البرامج والأفلام من روسيا وبعض دول شرق أوروبا وخاصة البرامج الموسيقية والأفلام الكلاسيكية.

أما دول غرب أوروبا، وهى أيضًا من الدول الأكثر تقدمًا فى الفن التلفزيونى فإنها تستورد ما بين 10% و30% من برامجها التلفزيونية من دول أخرى، باستثناء فنلندا التى تستورد 40% وأيرلندا 50% وأيسلندا 60%، وتعد الولايات المتحدة أكبر مصدر للبرامج لدول غرب أوروبا مسجلة فى المتوسط 50% تليها بريطانيا ثم فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وتتبادل دول أوروبا بانتظام ومقادير متزايدة فقرات الأخبار والبرامج من خلال شبكة اليورفزيون Eurovision التى يشرف عليها اتحاد. الإذاعات الأوروبية (E.B.U).

كما يتم التبادل بين الدول الخمس الإسكندنافية من خلال شبكة تليفزيون الشمال Nordivison، ويلاحظ أن هذا اللون من التبادل الدولي لبرامج التليفزيون لا يشكل أخطاراً سياسية أو اجتماعية أو ثقافية بالنسبة للدول المشتركة في هذا التبادل، رغم تميز إحدى الدول بلعب دور المركز الرئيسي في الإنتاج والتصدير، مثل الولايات المتحدة، وذلك بسبب تشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أن كلاً منها يجمعها نظام سياسي واجتماعي وثقافي واحد تقريباً.

وهناك لون آخر من التبادل الدولي التليفزيوني وهو الذي يجري بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويلاحظ أنه تبادل من جانب واحد، فالكم الأكبر من البرامج التليفزيونية يذهب من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومن النادر أن يحدث العكس أي أن تعرض الدول المتقدمة برامج تم إنتاجها في الدول النامية، ويوما بعد يوم يتعاضد حجم المواد التليفزيونية المستوردة في الدول النامية كلما زادت ساعات الإرسال في الدول التي بها خدمات تليفزيونية، وكلما دخلت الخدمة التليفزيونية إلى دول جديدة.

إن الدول النامية تجد نفسها بعد انتشار الخدمات التليفزيونية مضطرة إلى استيراد البرامج الأجنبية ملء ساعات الإرسال بها، وذلك بسبب قلة خبرة هذه الدول بالإنتاج التليفزيوني وعدم جودته بالمقارنة بما تنتجه الدول الأكثر قدماً وتقدماً في مجال الإنتاج التليفزيوني، بل إن مغريات استيراد البرامج الأجنبية أكبر بكثير من الدافع إلى إنتاجها محلياً، ليس فقط بسبب قلة الخبرة والجودة، وإنما لأن استيراد البرامج الأجنبية أقل تكلفة من إنتاجها محلياً.

وهناك جانب آخر، وهو تاريخي يعمق من تبعية الدول النامية برامجياً للدول المتقدمة، فالدول النامية تعتمد وبشكل يكاد يكون كاملاً على صناعات ذات مكونات

أجنبية في إنتاجها التلفزيوني، ذلك أن معظم الشركات التي تقوم بتصنيع الأجهزة اللازمة للإنتاج والإرسال والاستقبال تنتمي إلى الدول الصناعية المتقدمة، وتوجد 15 شركة غربية تسيطر بطرق مختلفة على الجزء الأكبر من عمليات صناعة التلفزيون وتتخذ لها مقرًا في خمس دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهولندا واليابان وفرنسا في حين أن روسيا تكاد تحتكر هذا الإنتاج في دول المعسكر الشرقي سابقًا، وقد حدث في الخمسينيات والستينيات أن قامت الدول الصناعية الكبرى بتزويد الدول النامية بالمعدات والخبرة اللازمة لإنشاء الخدمات التلفزيونية، وكان من الطبيعي أن تتبع ذلك بتصدير البرامج اللازمة لاستمرار هذه الخدمة، وقامت بعض الدول الكبرى بمساعدة بعض الدول النامية التي لم يكن في مقدورها الوفاء بنفقات إقامة الشبكات التلفزيونية، وتنافست في هذا المجال العديد من الشركات الكبرى المتعددة الجنسية، مثل تومسون الدولية للتلفزيون TTT ومشروعات التلفزيون الدولية TIE ومكتب التعاون الإذاعي CRA في باريس الذي اندمج مع اتحاد الإذاعة والتلفزيون الفرنسي ORTF وهيئة الإذاعة الوطنية العالمية NBC International والشركة الدولية للراديو والتلفزيون TRV وتقدم هذه الشركات للدول النامية محطات تلفزيونية كاملة وخبرة إدارية ودورات تدريبية في البرامج والإعلان للعاملين المحليين، وفي أوائل الستينيات زودت شركة RCA الأمريكية محطات التلفزيون المصرية والسورية بالمعدات اللازمة، وأوفدت إلى كل منهما خبيرًا أمريكيًا كان من الطبيعي أن ينصح باستيراد البرامج الأمريكية، وقامت إحدى الشركات البريطانية بإدخال التلفزيون إلى العراق وقامت بعد ذلك ببيع أجهزة الاستقبال وتلتها بتصدير البرامج، أما فرنسا فإنها لا تكتفى بمساعدة الدول المتحدثة بالفرنسية في آسيا وأفريقيا في إدخال الخدمة التلفزيونية، وإنما تقدم بعض البرامج مجانًا.

سيطرة الدول المتقدمة على سوق

التبادل الدولي لبرامج التلفزيون

إن التلفزيون يلخص أكثر من أى وسيلة إعلامية أخرى أوجه التقدم الذى أحرزته وسائل الاتصال، لذلك كان من الطبيعى أن تحقق الدول المتقدمة سبقاً بعيداً فى مجال الإنتاج التلفزيونى، وهو الأمر الذى مكنها من السيطرة شبه الكاملة على سوق التبادل الدولى لبرامج التلفزيون.

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر عدد فى العالم من شركات الإنتاج التلفزيونى ومن أجهزة الإرسال والاستقبال، وهى بالتالى أكبر مصدر لبرامج التلفزيون فى جميع دول العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية تملك حوالى 915 محطة تلفزيون و 3000 جهاز إرسال وبها حوالى 100 مليون جهاز استقبال فى 65 مليون منزل، وتمتلك المؤسسات التجارية بها حوالى 700 محطة تلفزيون منها 200 محطة تملكها الصحف والمجلات، ومنذ الستينيات أحرزت الولايات المتحدة تفوقاً على كافة دول العالم فى مجال تصدير البرامج التلفزيونية وقد بلغ إجمالى المبيعات الأجنبية من البرامج التلفزيونية الأمريكية حوالى مائتى ألف ساعة فى السنة، وتصدر ثلث هذه الكمية إلى دول أمريكا اللاتينية، ويصدر الثلث الثانى إلى دول الشرق الأقصى وشرق آسيا أما الباقى فيصدر إلى غرب أوروبا وشرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتوزع خدمات ومنتجات شبكة كولومبيا للإذاعة CBS في مائة دولة في خلال 27 شركة فرعية فيما وراء البحار ولديها استثمارات في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية تتمثل في محطات برورتيل Proartel في الأرجنتين وبروفتيل Prvoentel في فنزويلا وبانتيل Pantel في بيرو، أما شبكة التلفزيون الأمريكية التابعة لشركة الإذاعة الأمريكية AB والمسماة ورلدفيزيون Worldvision فهي تصدر برامجها إلى 60 دولة ولها استثمارات في عمليات التلفزيون في كندا وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس وكوستاريكا وبنما وكولومبيا وفنزويلا والإكوادور والأرجنتين ولبنان واليابان والفلبين وشيلي وبرمودا وأستراليا.

أما الشركة الوطنية للإذاعة NBC والتي تعتبر امتداداً لشركة الإلكترونيات RCA فهي تصدر برامجها إلى مائة وخمس عشرة دولة وتقوم بإنتاج وتوزيع 125 مسلسلاً تلفزيونياً لتذاع في نفس الوقت في 300 محطة تلفزيونية في 83 دولة، كما أنها تساهم بحصة في محطتي التلفزيون بالمكسيك، ومحطة إذاعة وتلفزيون في كاركاس عاصمة فنزويلا، وهي تعتبر واحدة من أهم حملة الأسهم في شركة الاتصالات بالأقمار الصناعية Comsal لذلك فهي تقوم بدور فعال في الهيئة الدولية لاتصالات الفضاء Intelsat.

وتحتل بريطانيا المركز الثاني في تصدير البرامج التلفزيونية، حيث تبيع لمختلف دول العالم حوالي 50 ألف ساعة من البرامج سنوياً تحصل دول الكومنولث على 20% من هذه البرامج بينما تحصل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا على 12% والباقي يصدر لدول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا والأمريكتين.

وتصدر فرنسا حوالي 30 ألف ساعة برامجية في السنة وتحتل بذلك المركز الثالث في تصدير برامج التلفزيون بين دول المعسكر الأوربي، وهي تبيع

برامجها إلى 85 دولة، في حين تقدم البرامج إلى عدد من الدول بدون مقابل وخاصة الدول التي تتحدث الفرنسية في أفريقيا وبعض الدول النامية الأخرى التي لها علاقات وروابط وثيقة مع فرنسا، وتستورد أفريقيا السوداء 30% من البرامج الفرنسية، في حين تستورد دول شمال أفريقيا العربية وحدها 10% من البرامج الفرنسية.

ومن الدول الغربية المصدرة للبرامج التليفزيونية تحتل كل من ألمانيا، وإيطاليا وهولندا وأسبانيا مكاناً متميزاً في هذا المجال، حيث تصدر ألمانيا حوالي خمسة آلاف ساعة سنوياً وتصدر إيطاليا حوالي أربعة آلاف ساعة وكذلك أسبانيا وهولندا، وأغلبها يوجه إلى الدول الأوروبية الأخرى وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى والشرق الأوسط وعدد من الدول الأفريقية.

أما اليابان فهي تصدر ثلاثة آلاف ساعة سنوياً إلى الدول الآسيوية، ولكن مشكلة اللغة تحد من تطور الصادرات اليابانية رغم أن صادراتها من أجهزة التليفزيون تكاد تغطي كافة أنحاء العالم.

وإذا انتقلنا إلى الدول النامية فسوف نكتشف أن المعادلة معكوسة، إذ هي تستورد البرامج التليفزيونية ولا تصدر من إنتاجها شيئاً للدول المتقدمة، فإن أفريقيا مثلاً تستورد دولها ما بين 40% إلى 60% من برامجها من الخارج، والباقي تعتمد فيه على الإنتاج المحلي، وزامبيا ونيجيريا وغانا وأوغندا تستورد نصف برامجها، وتستورد دول الشمال الأفريقي 45% من برامجها، أما الصومال والسنگال وغينيا فهي تستورد 60% من برامجها، في حين تستورد الكونغو وكينيا ومالي حوالي 90% من برامجها، وتستورد مصر 10% من برامجها.

وتشكل البرامج الأمريكية نسبة تتراوح ما بين 30% و70% من البرامج المستوردة في دول أفريقيا في حين تمثل البرامج البريطانية حوالي 20%

والبرامج الفرنسية 15% و5% من بقية الدول الأخرى ومن بينها روسيا وكندا وأستراليا.

أما آسيا فتتراوح النسبة المئوية للبرامج المستوردة ما بين 30% و70% باستثناء الصين والهند واليابان الذين يعتمدون على الإنتاج المحلي، أما ماليزيا وسنغافورة ونيوزيلندا فتستورد ثلاثة أرباع برامجها تقريباً، أما كوريا الجنوبية فتستورد 90% من برامجها وتستورد الفلبين ثلثي برامجها، وفي غرب آسيا تبلغ نسبة الواردات 50% من إجمالي البرامج، وفي حدود هذه النسب يأتي أكثر من نصف البرامج المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأمريكتين تتراوح نسبة البرامج المستوردة ما بين 40% إلى 80%، وتستورد حوالي 50% إلى 60% من هذه البرامج من الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 30% من الدول المتحدثة بالبرتغالية والأسبانية و10% من أوروبا الغربية وخاصة أسبانيا وإيطاليا وفرنسا. ففي الأرجواي نجد أن ثلث البرامج مستوردة وأكثر من 60% منها يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، أما شيلي والدومينيكان فإن كل منهما تستورد نصف برامجها، وتبلغ نسبة البرامج الأمريكية فيها حوالي 66%، أما الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك فتستورد ثلث برامجها من الخارج، 80% منها يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، وتستورد جواتيمالا أكثر من 80% من برامجها تبلغ نسبة البرامج الأمريكية فيها أكثر من النصف، وتستورد بيرو ثلثي برامجها في حين تصل النسبة في كوستاريكا إلى 80% وفي الإكوادور 73% ويبلغ نصيب البرامج الأمريكية فيها حوالي 60%.

أما كوبا فهي لا تستورد سوى 20% من برامجها وأغلبها كان يأتي من روسيا ودول شرق أوروبا، أما الباقي فتعتمد فيه على الإنتاج المحلي.

مخاطر سيطرة الدول المتقدمة على برامج

التلفزيون الدولى

إن سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على سوق التبادل الدولى لبرامج التلفزيون يثير العديد من المخاطر والقضايا والمخاوف لدى العديد من الدول النامية، ذلك أن نسبة كبيرة من البرامج التلفزيونية المتداولة دوليًا، تقدم كسلعة تجارية يتم تسويقها وبيعها كأى سلعة تجارية، وقد نتج عن ذلك سيطرة النزعة الاستهلاكية فى المجتمعات الغربية المتقدمة، ومعيار نجاح الإنتاج التلفزيونى هو حجم المبيعات والأرباح التى يحققها هذا الإنتاج، لذلك فقد غلب على الإنتاج التلفزيونى الجانب الترفيهى الذى يروق لأكثر عدد من المشاهدين، وبالتالي تجتذب أكبر كمية من الإعلانات، وانتشار هذا النوع من الإنتاج التلفزيونى لا يخشى منه فقط على هيمنة الدول المتقدمة وإضعافها للثقافات الوطنية فى المجتمعات النامية، وإنما من شأنه أن يدمر جوهر هذه الثقافات فى الوقت نفسه، وعلى سبيل المثال فإن برامج التلفزيون الأمريكى أصبحت هى التى تحدد أسلوب إنتاج البرامج فى العالم بأسره، مثلما كانت هوليوود بالنسبة لصناعة السينما.

إن ثلاثة أرباع البرامج التى تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وتلشى البرامج التى تصدرها دول غرب أوروبا من البرامج الترفيهية، ومن المهم أن نشير إلى أن عددًا كبيرًا من الدول تقبل على استيراد هذه النوعية من البرامج الترفيهية،

لصعوبة إنتاجها محلياً وارتفاع تكاليفها، كما أن هناك تصوراً بأنها أقل البرامج تأثيراً بالدعاية السياسية، كما أن الحل الأمثل عند كثير من الدول النامية لمشكلة شغل أوقات الإرسال بتكلفة بسيطة هو المسلسل الأمريكي، وذلك لرخص ثمنه وسهولة الحصول عليه، ويمكن لكبار مصدري البرامج أن يزودوا الدول النامية بالبرامج بثمن بخس نظراً لأن السوق المحلي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية يغطي نفقات الإنتاج.

ومن المظاهر الإيجابية التي برزت في السنوات القليلة الماضية، ارتفاع أصوات عديدة في المجتمعات المتقدمة نفسها تعترض على النوعية الهابطة لبرامج التلفزيون، وقد سجلت العديد من الاستفتاءات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض دول أوروبا عدم رضا نسب متزايدة من المشاهدين عن برامج التلفزيون، وتشير أرقام هذه الاستفتاءات أن 12% من المشاهدين في الولايات المتحدة غير راضين عما يقدم من برامج في محطات التلفزيون الأمريكي، وأن هناك 53% من المشاهدين قلت نسبة مشاهدتهم لبرامج التلفزيون عما كانت عليه من قبل، وفي بريطانيا تبين أن نسبة المشاهدة إلى برامج التلفزيون قد انخفضت بمقدار 27 نقطة طبقاً لبيان ترتيب التقديرات، كذلك أعرب 54% من مشاهدي التلفزيون الفرنسي عن عدم رضائهم عنه.

ويشكل محتوى البرامج التلفزيونية الدولية إشكالية أخرى للعديد من الدول، فغالباً ما تستخدم البرامج التلفزيونية لتحقيق الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الكبرى التي تنتج وتصدر هذه البرامج، وغالباً ما تشكل هذه البرامج مراكز متقدمة داخل حدود الدول النامية يمكن للدول الكبرى من خلالها أن تمارس نفوذها وتروج لأفكارها وسياساتها ولأساليبها في الحياة، وقد صرح ولسون دزارد، وهو مسئول سابق بالوكالة الأمريكية للاستعلامات أمام لجنة تابعة للكونجرس، أن كمية الصادرات من الأفلام التلفزيونية بلغت من

الضخامة بحيث أن شاشة التليفزيون في العديد من البلدان أصبحت المصدر الرئيسي لعرض الصورة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي لملايين متزايدة من المشاهدين في هذه البلدان.

ومن ناحية أخرى فصورة أحداث العالم كما تنقل إلى الدول النامية، وصورة الحياة في الدول النامية كما تقدم للمشاهدين في أوروبا وأمريكا، تتعرضان للتشويه والتحيز، ويقول تقرير لإحدى لجان الكونجرس الأمريكي: إن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق أهداف سياستها الخارجية ومصالحها الدولية من خلال التعامل مع شعوب الدول الأجنبية بدلاً من التعامل مع حكوماتها، فمن خلال وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها التليفزيون يمكن أن نصل اليوم إلى قطاعات مؤثرة من السكان في هذه البلدان، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير فيهم وتغيير اتجاهاتهم بل يمكن في بعض الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق عمل معين، وهذه المجموعات يمكن بدورها أن تمارس ضغوطاً ملحوظة وحتى حاسمة على حكوماتها.

ومن الأمثلة على مقدار الضرر الذي يمكن أن تحققه بعض برامج التليفزيون الدولي، سلسلة الأفلام التليفزيونية التي عرضتها القناة الثانية لهيئة التليفزيون البريطاني والتي أخرجها المخرج الفرنسي لويس ماللي عن الهند، فقد أثارت هذه السلسلة احتجاجات شديدة من جانب الهنود وغيرهم نظراً لمضمونها الذي انطوى على تحيز وعدائية بالغين.

وفي أمريكا الجنوبية أجرى تحت إشراف اليونسكو بحثاً ميدانياً عن التلوث الثقافي في فنزويلا، أوضح أن المثل الأعلى للبطولة بالنسبة للطفل الفنزويلي كان يتمثل في شخصية أمريكية في 86.3% من الحالات، في حين لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين تمثلوا شخصية فنزويلية 7.9%، وكان هذا المثل الأعلى للبطولة

يتحدث الإنجليزية في 82.1% من الحالات والأسبانية في 14.7% من الحالات، وكانت نسبة البطل الأبيض إلى البطل الأسود في مخيلة الأطفال 11: 1، وكان هذا البطل ثريًا في 72% من الحالات التي أجريت عليها الدراسة.

ومع تأكيدنا على كافة سلبية التدفق غير المتوازن لبرامج التلفزيون الدولي، فلسنا مع الذين يطالبون بمعالجة هذا الوضع عن طريق توقف الدول النامية تمامًا عن استيراد البرامج التلفزيونية من الدول المتقدمة، فعوضًا عن استحالة تنفيذ هذا الحل، فإنه ضار من ناحية المبدأ، ذلك أن من شأنه لو تحقق، إعاقة الاتصال الإنساني عبر المجتمع الدولي، فهذا الاتصال طالما طمحت إليه البشرية منذ عصورها الأولى، اعتراضنا يجب أن ينصب فقط على محتوى هذا التبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعلاجه يتطلب جهدًا دوليًا مكثفًا للتقليل من هذا الوضع غير العادل عن طريق المساعدة في إنشاء شبكات تلفزيونية إقليمية في كافة مناطق العالم، تقوم على التعاون المشترك بين المجموعات المتجانسة من الشعوب اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، وأن يتم من خلال هذه الشبكات تبادل وتنسيق البرامج التلفزيونية، وهذا الحل سبقت إليه الدول المتقدمة نفسها، عندما أنشأت دول غرب أوروبا شبكة اليورفزيون، ثم أقامت الدول الإسكندنافية شبكة النوردفزيون وأنشأت دول شرق أوروبا وروسيا شبكة الإنترنت.

وبالرغم من أن العديد من الدول النامية قد أقامت اتحادات للراديو والتلفزيون، فإن ضعف إمكاناتها بالإضافة إلى عوامل أخرى كالحساسيات والشكوك المترسبة عبر مراحل تاريخية سابقة، قد حدت من حجم تبادل البرامج التلفزيونية بين هذه الدول التي تضمها هذه الاتحادات.

إن الدول النامية مطالبة أيضًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنويع مصادر

برامجها التليفزيونية بالعمل على زيادة عدد الدول التي تستورد منها برامجها، وأن تعمل على الاستيراد من الدول النامية التي حققت تقدماً في مجال الإنتاج التليفزيوني.

ولكن يبقى أن الحل الأمثل، وهو أن تعمل كل دولة على تطوير إنتاجها التليفزيوني مستفيدة من إمكانياتها الذاتية، قدر الإمكان، مستلهمة إبداعاتها الثقافية الخاصة وقد حققت بعض الدول النامية محاولات ناجحة في هذا المجال، فالهند ومصر قد تمكنتا بجهد ذاتي مدعم بتراث تاريخي وثقافي من تحقيق قدر كبير من التقدم في مجال الإنتاج التليفزيوني، وفر لها شبه اكتفاء ذاتي من البرامج التليفزيونية، بحيث لا يصل مجموع ما تذيعه محطات التليفزيون في الهند إلى 12% من البرامج الأجنبية وتصل النسبة في مصر إلى 14% حوالى فقط. كذلك فقد استطاعت دول الخليج العربية أن تحقق إنجازاً ملحوظاً في مجال الإنتاج البرامجي المشترك، وخاصة في مجال برامج الأطفال والأخبار والبرامج التنموية.

البث المباشر عبر الأقمار الصناعية

وبداية عصر القنوات الفضائية

لقد أصبح البث المباشر لبرامج التليفزيون الدولي ممكنًا بفضل الأقمار الصناعية، وبإمكان المشاهدين الآن في أي منطقة من العالم التقاط برامج التليفزيون التي تبث من خلال الأقمار الصناعية بدون حاجة إلى المرور بالمحطات الأرضية، وعن طريق الاستعانة فقط بهوائى معين أصبح متوافرًا من الناحية التقنية، ورغم أن بعض الدول منعت في البداية دخول هذا الهوائى أو حالت دون تصنيعه في الداخل وخاصة في الدول النامية، إلا أن ذلك كان وضعًا مؤقتًا حيث بدأ إنتاج أجهزة استقبال تليفزيونية مجهزة للتقاط إرسال القمر الصناعى مباشرة دون حاجة إلى مرور هذا الإرسال بالمحطات الأرضية، ودون حاجة أيضًا إلى استخدام ذلك الهوائى الخاص، إن التجربة تؤكد أن التكنولوجيا الحديثة تنتشر بأسرع مما تتصوره، وأن ما يمنع منها اليوم يسمح به غدًا، عندما تتأكد الحكومات والشعوب من حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه المخترعات.

ومما لا شك فيه أن استخدام الأقمار الصناعية في البث التليفزيونى الدولى أحدث طفرة كبرى فى الاتصال والإعلام الدولى، وقد حققت العديد من الفوائد لكافة الدول. وبالنسبة للدول النامية، فهي لم تعد تحتاج إلى إقامة الشبكات الأرضية المكلفة اقتصاديًا لإيصال الخدمة التليفزيونية إلى المناطق النائية بها وخاصة في

الدول ذات الأرجاء الشاسعة والتضاريس الصعبة، كذلك فقد أصبح من الممكن إقامة نظم إقليمية للبث التليفزيونى بين عدد من الدول المتجانسة تتقاسم تكلفتها وتشارك فى الاستفادة من خدماتها.

وهكذا أصبحت القنوات التليفزيونية الفضائية حقيقة فرضت نفسها على كافة دول العالم، ومن النادر أن نجد اليوم دولة لا تملك إحدى الفضائيات وقد أوجد التوسع الهائل فى الفضائيات تخوفاً لدى الدول النامية من بث برامج معادية لأنظمة الحكم أو تصدير الأفكار والأيدولوجيات التى تهدد الاستقرار، فضلاً عن مخاوف لها ما يبررها قد تنجم عن بث أفلام ومسلسلات تتبنى قيماً وأنماطاً من السلوك الذى يتنافى مع قيم وتقاليد وعادات العديد من الشعوب.

وهناك احتمال أن تعزز القنوات الفضائية من نماذج التدفق التقليدية فى المجال الدولى، والتى تقوم على سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على عمليات البث التليفزيونى الدولى، وهو الأمر الذى يهدد بسيطرة ثقافة واحدة على المستوى الدولى، مما يشكل خطراً على الثقافات الوطنية للدول النامية، خاصة أن القنوات الفضائية تتيح فرصاً واسعة لانتشار لغات الدول الصناعية المتقدمة وقد يحول بعضها إلى لغات عالمية على حساب الأقليات اللغوية فى العالم الثالث.

ومنذ فترة مبكرة حذر رينيه ماهى Rene Mahea المدير السابق لليونسكو من خطورة القنوات الفضائية وقال: إن من شأن هذا البث أن يفرض رؤية واحدة بعينها للمعمورة على حساب حرية الإنسان وثرء روحه التى طالما أسهمت فى نمو حضارتنا.

وفيما بعد أكد أولف هولتون Olof Hultون خبير الإعلام باليونسكو أن وجود القنوات الفضائية لم يغير من نظام تدفق البرامج التليفزيونية بين الدول المتقدمة والدول النامية، بدليل أن أكثر من 90% من الأخبار الدولية التى تبثها

محطات التليفزيون الأرضية والقنوات الفضائية في دول العالم الثالث تأتي من مصادر غربية.

لقد عززت القنوات الفضائية وضع عدم التكافؤ في التبادل التليفزيوني الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد أثارت هذه الظاهرة اهتمام الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة اليونسكو والحكومات وهيئات الإذاعة والتليفزيون الإقليمية والدولية، فقامت بمناقشة الموضوع بهدف إرساء مبادئ أساسية والوصول إلى اتفاقيات دولية تسمح بالاستفادة العادلة من بث البرامج التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية وتسخيرها في خدمة السريان الحر للأفكار والتوسع في التعليم وتنمية التفاهم والتبادل بين الشعوب في إطار الاحترام المتبادل لسياسات الدول والتنوع في الثقافات الوطنية.

ولا يسعنا إلا الاعتراف بأن كافة المحاولات الدولية لم تسفر عن شيء جدي حتى الآن لتصارع المصالح، ولأن الدول الصناعية المتقدمة هي الأعلى صوتاً والأقوى نفوذاً والأكثر تأثيراً..!

لقد فشل المجتمع الدولي في استخدام الراديو الدولي كأداة للسلام والتفاهم والتعاون بين الشعوب، فقد ظهر الراديو مع بزوغ نجم النازية والفاشية فاستخدم أداة للدعاية والحرب النفسية طوال الحرب العالمية الثانية، وعندما انتهت الحرب الساخنة تحول إلى أداة في الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

وقد توقع الكثيرون أن يكون للتليفزيون الدولي والقنوات الفضائية مصير أفضل خاصة أن البث المباشر لبرامج التليفزيون عبر الأقمار الصناعية قد غطى العالم مع زوال الحرب الباردة ؟

ولكن التجربة العملية أثبتت أن المشكلات والتحديات التي يواجهها التليفزيون الدولي لا تقل عما واجهه الراديو الدولي، بل زادت وتفاقت سواء عبر القنوات الفضائية أو الإنترنت اللذان يشكلان وجهى العملة بالنسبة للتليفزيون الدولي.

التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبداية عصر الإنترنت

كما أدى التزاوج بين تطور تكنولوجيا المعلومات ممثلة في الحاسب الآلي وتطور تكنولوجيا الاتصال ممثلة في أقمار الاتصال الصناعية إلى ظهور القنوات الفضائية، فقد أدى أيضًا إلى ظهور الإنترنت Internet وهو اختصار لشبكة المعلومات الدولية International Network وكافة الشبكات التي تفرعت عنه ومنه مثل المدونات والتويتر واليوتيوب والفيس بوك والصحف الإلكترونية والاستخدام المعلوماتي والإعلامي لشبكات الهاتف المحمول.

ويعتبر الإنترنت بكافة أشكاله، أحدث وسيلة إعلام جماهيرية، اكتسبت منذ ظهورها طابعًا دوليًا، وكانت أحد مظاهر العولمة الإعلامية.

وقد ساعد الإنترنت على التواصل الإنساني بين البشر عبر الدول والقارات بلا قيود أو عوائق، كما عمق من الطابع التفاعلي بين وسائل الإعلام الدولية وجمهورها في كافة مناطق العالم، كما أتاح الإنترنت للأفراد إمكانية إنشاء مواقع تبث وتذيع وتنشر الأخبار والمعلومات والآراء وتستقبلها دون موانع من أية سلطات تحكمية.

وكان من الطبيعي أن يثير الإنترنت العديد من المخاوف، ولا يزال بسبب قدرة الأفراد في أي مكان بأنحاء الكرة الأرضية أن يبث أية أفكار أو آراء أو معلومات بدون أي نوع من الرقابة الحكومية على المضامين التي يطرحها وهو الأمر الذي أدى بالفعل إلى كثير من المشكلات والاضطرابات وخاصة للأنظمة السلطوية.

مراجع الفصل الخامس

- (1) ماكلوهن. مارشال، كيف نفهم وسائل الاتصال - ترجمة خليل صابات (الهيئة العامة لكتاب) القاهرة، ص 12.
- (2) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا (اليونسكو) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ص 143-144.
- (3) Unesco: World Communication. (The Unesco Press). Paris. 2003, p.p. 12.
- (4) Burto, Paulu: Radio and Television, Broadcasting on European Confinent. (University of Minensota Press) U.S.A. P.P. 36-39.
- (5) Ibid., P.P. 37-39.
- (6) Kivikurn. Ullamaija and Varis Tapio. Approaches to International Communication (Finish National Commission for Unesco) Helsinki, 1998, P.P.118 . 122.
- (7) Ibid. p.p. 121-213.
- (8) Evans. Harold: Media In the Soviet Union and Easter Europe. (Heinmann) London. 2004, p.p. 93 - 97.
- (9) بركات، سهير: الإذاعة الدولية (الكويت)، ص 108-112.
- (10) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم (وحدة اليونسكو الإقليمية لوسائل الاتصال للبلاد العربية) القاهرة، ص 10-12.
- (11) المصدر السابق، ص 71، 78، 79.
- (12) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 237.
- (13) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد (اليونسكو) ص 86-87.
- (14) Smith. Williams: Television In America. (Hasting-House). New York 2009, 117-122.
- (15) Ibid. p.p. 232 - 237.

- (16) Thomson. Foundation: International Communication. London, p.p. 237 . 317.
- (17) Ibid. p.p. 313 – 317.
- (18) Ibid. p.p. 342 – 346.
- (19) Chalkley. Alan: Radio and Television in Asia. (Heinmann). London. p.p. 92- 97.
- (20) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم، ص 83.
- (21) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد، ص 83-84.
- (22) Chalk Alan: Radio and Television in Asia. p.p. 127-132.
- (23) اليونسكو: وسائل الاتصال في العالم، ص 83.
- (24) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد، ص 83.
- (25) المصدر السابق: ص 48.
- (26) المصدر السابق: ص 86.
- (27) ماكبرايد. شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص 363.
- (28) Blanchare, Robert: Congress and the News Media. (Hastings House). New York. 2008, p.p. 13 - 17.
- (29) Ibid: p.p. 22 – 26.
- (30) مانكيكار. د. ر.: التدفق الحر من جانب واحد – ص 133.
- (31) Santoro: Getting the Message Across. (Unesco). 2002, p.p.62-65.
- (32) Heill. Faster: Communication in History. (The Macmillan Company). New York. p.p. 73-84.
- (33) Fang. Irving. E: Television News. (A Communication Arts Book Hasting House Publishers). New York, 2009, p.p. 27-33.
- (34) Brad. Stewart: The whole Earth network and the rise of Digital. University of Chicago. Press. U.S.A. 2006, pp. 307-309.
- (35) Lonham. Batra: Digital Freedom. Rowman London. 2008, pp. 211-213.

الباب الثاني

الإعلام الدولي في المجتمعات النامية

الفصل السادس

التبعية الإعلامية

لقد ظهر مفهوم "التبعية" مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وقد بدأ استخدامه أولاً في مجال الاقتصاد، ثم انتقل منها إلى السياسة ثم إلى الثقافة والإعلام.

وأقصر طريق للتعرف على معنى التبعية هو أن نعرف أن نقيضها هو الاستقلال، لذلك ليس غريباً أن نبدأ بالتساؤل عما إذا كانت الدول النامية قد حققت استقلالها الإعلامي بالفعل ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، علينا أن نلاحظ الظواهر المهمة التالية:

أولاً: إن غالبية وسائل الاتصال والإعلام المستخدمة في الدول النامية، قد صنعت خارجها، فالبنية الأساسية للاتصال والإعلام لا تنتج في هذه الدول، فلا وجود لأي صناعات لمستلزمات وسائل الاتصال والإعلام، فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفي والمطابع والأخبار وورق الصحف، وهي تستورد أيضاً أجهزة الراديو والتلفزيون والفيديو ومعدات الاستديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والإضاءة، وكل ما له علاقة بصناعة الاتصال والإعلام.

ثانياً: إن المؤسسات الإعلامية الدولية، وأغلبها مملوك للدول الاستعمارية القديمة.. تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الإعلامية المستخدمة في دول العالم الثالث، وتكاد تنفرد - كما سبق ورأينا - ثلاث وكالات أنباء بالسيطرة على حركة تبادل الأخبار الدولية وهي: وكالة الأنباء الفرنسية (هافاس سابقاً) ورويتر البريطانية، وأسوشيندبرس، ولكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من المراسلين والمحترفين والموظفين، وتبث الأخبار على مدار الأربع والعشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنية وإلى المئات من

الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون، ولم تعد تكتفى بالأخبار المكتوبة وإنما أضافت إليها الصوت والصورة.

ورغم أن لكل دولة من دول العالم الثالث وكالة أنباء وطنية، إلا أن أغلبها في واقع الأمر، أقرب ما يكون إلى المكاتب الإعلامية الملحقمة بوزارة الإعلام أو وزارة الخارجية وإنتاجها ضعيف سواء فيما يتعلق بالأنباء الدولية أو الأنباء المحلية، لدرجة أن وسائل الإعلام المحلية كثيراً ما تنقل الأخبار الداخلية المهمة عن طريق الوكالات الأجنبية..!

ثالثاً: توجد عشرات من الإذاعات الموجهة إلى دول العالم الثالث، وبلغاتها الوطنية من قبل الدول المتقدمة، وعلى سبيل المثال توجد 32 إذاعة موجهة إلى الوطن العربي وباللغة العربية من قبل دول الغرب، وأكثرها يسمع بوضوح في العديد من البلدان العربية وبشكل أفضل مما تسمع به محطات إذاعية عربية محلية، وذلك بفضل ما تتمتع به الإذاعات الأجنبية من إمكانيات تكنولوجية متقدمة تساعد على قوة البث من ناحية ومقاومة محاولات التشويش من ناحية ثانية، كذلك فإن هذه الإذاعات الأجنبية تتمتع بدرجة من المصادقية تتفوق على مصادقية الكثير من الإذاعات العربية المحلية، وخاصة في فترات الأحداث الساخنة، وذلك بفضل ما يتوافر لهذه المحطات الإذاعية الأجنبية من سرعة في التغطية الإعلامية، ومن حرية في العرض قد لا تسمح بها ظروف العديد من الإذاعات العربية !

وبالنسبة للتلفزيون في الدول النامية فإن محطاته تستورد ما بين 40% إلى 60% من برامجه.

رابعاً: توجد 27 وكالة إعلان دولية تسيطر على سوق الإعلان الدولي وتتحكم فيما يتراوح بين 15% و25% من مجموع الأموال المتداولة في أسواق النشاط الاقتصادي الدولي، ولهذه الوكالات فروع في كافة الدول النامية، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من 80% من الإعلانات المنشورة في صحف وإذاعة

وتليفزيون بيرو، تمر من خلال شركات الإعلان الأمريكية الكبرى، وفي فنزويلا تتسع دائرة احتكار الوكالات الأمريكية والغربية إلى مدى أبعد من ذلك، وكذلك تمثل كل من زيمبابوى وكينيا ونيجيريا وباكستان وتايلاند وعدد آخر من الدول المنخفضة الدخل نموذجًا مشابهًا مع اختلاف في الدرجة.

ويجرى باستمرار إغراق المجتمعات النامية بسيل من الرسائل التجارية الناشئة عن متطلبات تسويق الشركات متعددة الجنسية، ويجرى في الوقت ذاته تحويل بنية شبكات الاتصال الدولية وما تقدمه هذه الشبكات من برامج، طبقًا لمواصفات جهات التسويق العالمية، ولا يتسامح النشاط التجارى الإعلانى مع قنوات الاتصال الجماهيرى التى تستبعد إعلاناته وبرامجه الترفيهية الموجهة إعلانيًا، وبالتالي فهو يبذل جهدًا لا يكل من أجل اختراق كل ما هو متاح من منافذ الاتصال ذات الجماهيرية الملموسة، فشهوة شركات الإعلان لا تعرف الشعب، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى، وبمجرد نجاحها في إخضاع وسيلة من الوسائل، أيا كانت الصفات الأصلية لتلك الوسيلة، فإنها تتحول إلى أداة للثقافة التجارية، وهكذا فإن أحد مقاييس فقدان أمة ما لسيطرتها على وسائل إعلامها، يتمثل في درجة اختراق وكالات الإعلان الأجنبية لميكانيزم التسويق في تلك الدولة.

إن الظواهر السابقة تؤكد جميعها عدم وجود استقلال إعلامى حقيقى لوسائل الإعلام في دول العالم الثالث، وأن التبعية الإعلامية قد حلت مكان السيطرة المباشرة لسلطات الاحتلال الأجنبى، وإذا كانت الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، قد لجأت إلى الاحتلال العسكرى لدول العالم الثالث من أجل الحصول على المواد الخام وإيجاد أسواق لترويج منتجاتها الصناعية، فإن هذه الدول ذاتها لجأت في النصف الأخير من القرن العشرين إلى الاحتلال الإعلامى (وهو المرادف الموضوعى للتبعية الإعلامية) لتحقيق نفس الأهداف القديمة.

إن الهدف واحد ولكن الأداة هى التى تغيرت فقد حلت الأخبار والأفلام والمسلسلات محل البنادق والمدافع والبوارج، كما حاول المستعمر القديم أن يطمس الهوية القومية للشعوب المستعمرة حتى ترضى بالاحتلال العسكرى، فإن المستعمر الجديد يعمل على الترويج للقيم والأفكار التى تعمل على تشويه الهوية الثقافية لشعوب العالم الثالث بهدف تكريس التبعية الإعلامية أو الاستعمار الإعلامى الجديد.

ولقد ترتب على التبعية الإعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الإعلام فى الدول النامية ونكتفى بالإشارة إلى ثلاث نتائج منها وهى:

الأولى: إن تزايد نفوذ وكالات الإعلان الدولية على أسواق الإعلان فى الدول النامية، يكاد يفقد وسائل الإعلام فى هذه الدول استقلالها الفكرى، ويهدد بالقضاء على أى أمل فى تحقيق حرية الصحافة بشكل خاص، فقد بات الإعلان اليوم المورد الرئيسى للصحف المعاصرة بعد أن تزايدت نفقات التوزيع بحيث كادت تستهلك مجمل العائد من ثمن بيع نسخ الصحيفة.

الثانية: أن تزايد اعتماد وسائل الإعلام فى دول العالم الثالث على الإنتاج الإعلامى الأجنبى من شأنه أن يخلق رأيًا عامًا منحازًا للمصالح غير الوطنية، كذلك فإن استمرار سيطرة وكالات الأنباء الأجنبية من شأنه أن يستمر فى رسم الصورة المشوهة لشعوب العالم الثالث فى العالم الخارجى بفضل ما تحدثه تلك الوكالات من تحريف وتشويه وتلوين للأحداث التى تنقلها عن المجتمعات النامية.

الثالثة: فى الوقت الذى تعاني فيه دول العالم الثالث من ضعف فى البنية الأساسية لوسائل الاتصال فإنها تواجه فى الوقت نفسه بفيض من المعدات الاتصالية المتطورة جدًا فى المجتمعات المتقدمة بالشكل الذى يهدد سيادة الدول النامية على فضاءها الوطنى، فأقمار الاتصال الصناعية أصبحت تغطى كافة أجواء الدول النامية، وبات من المؤكد أن الألفية الثالثة بدأت وقد أصبحت أجهزة

التليفزيون في دول العالم الثالث مغطاة بالكامل بالإرسال التليفزيوني القادم من الدول المتقدمة، وليس في استطاعة دول العالم الثالث مواجهة ذلك الاقتحام الإعلامي بالأساليب التقليدية كالمنع أو التشويش، وليس أمام هذه الدول سوى أن تسير في أحد طريقين، طريق الاستسلام للتبعية الإعلامية أو طريق تطوير وسائل الإعلام الوطنية بحيث تلبى الاحتياجات الإعلامية لمواطنيها.

وتواجه دول العالم الثالث العديد من المشكلات في كيفية اختيار المعدات الاتصالية أو إنتاجها، والتحدى الحقيقي لهذه الدول يكمن في كيفية الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال دون الوقوع في شرك التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة، وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الظواهر التالية:

1. إن التكنولوجيا هي تعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، وبالتالي فإن النماذج التكنولوجية التي تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما، قد لا تصلح في أغلب الأحيان لمجتمع آخر له ظروف مغايرة.
2. إن عملية نقل تكنولوجيا الاتصال ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي أداة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية لدول العالم الثالث في مجال الاتصال فالتكنولوجيا الملائمة لهذه الدول هي التي تتناسب مع الإمكانيات الذاتية لهذه المجتمعات والتي تحقق الاستخدام الأمثل لمصادر التكنولوجيا المتاحة في المجتمع، والتي تعمل على تنمية وتطوير مصادر التكنولوجيا الوطنية.
3. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار تأثير الاختيار التكنولوجي على علاقة التبعية للدول المتقدمة، ذلك أن الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال، ليس قضية فنية فحسب، وإنما اختيار سياسي في المقام الأول، وأن الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصال في المجتمعات النامية يؤكد ضعف البنية الاتصالية في الكثير من هذه المجتمعات مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من

إنجازات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال، ويحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال كيف يمكن لصحيفة تصدر في دولة نامية أن تستورد مطبعة صحفية جاهزة لطبع خمسين ألف نسخة في الساعة الواحدة، في حين أن مجموع ما يطبع من هذه الصحيفة لا يزيد على خمسة آلاف نسخة، ولا يزيد ما يوزع منها عن نصف هذه الكمية المطبوعة! وهو الأمر الذي يؤكد عدم ملاءمة الكثير من تكنولوجيا الاتصال الحديثة لاحتياجات وظروف المجتمعات النامية.

ولكل الأسباب السابقة فشلت الدول النامية في تحقيق ما نسنيه (الأمن التكنولوجي) في مجال الاتصال، فهي لم تحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لإمكانياتها واحتياجاتها الإعلامية، من ناحية، ولم تتمكن من توطيد التكنولوجيا الحديثة في مجتمعاتها بحيث تصبح جزءاً من بنائها الاجتماعي والثقافي كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية من ناحية ثانية، ثم هي قد فشلت في إقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية في استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات التكلفة المرتفعة من ناحية ثالثة.

وباختصار فإن الكثير من الدول النامية عجزت عن ترشيد استخدام تكنولوجيا الاتصال، ولم تنظر إلى عملية استيراد التكنولوجيا باعتبارها مرحلة أولى، لا بد أن تعقبها مراحل يتحقق فيها الإنتاج الذاتي.

ومنذ بداية السبعينيات تزايد إحساس العديد من الدول النامية بضرورة تغيير النظام الإعلامي الدولي، وذلك باستحداث نظام إعلامي دولي جديد، يعالج مساوئ النظام الإعلامي، ففي عام 1973م أوصى المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر بالعمل على اتخاذ موقف موحد لإصلاح النظام الإعلامي الدولي، كذلك طالب مؤتمر وسائل الاتصال للدول غير المنحازة الذي عقد في بلجراد في

سبتمبر 1974م بإرساء أسس عادلة للتبادل الإعلامى المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأصدر المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد فى كوالالمبور عام 1975م وثيقة دولية نبهت إلى ضرورة قيام نظام عالمى جديد فى مجال الاتصال والإعلام، وفى عام 1979م أكد المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز الذى عقد فى الهند على أهمية قيام نظام دولى جديد للاتصال والإعلام.

من ناحية أخرى فقد تبنت منظمة اليونسكو مشروع الدعوة لقيام نظام دولى جديد للاتصال والإعلام، ونظمت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة الموضوع، ثم تبلورت الجهود المشتركة بين اليونسكو ودول عدم الانحياز فى إقرار المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الذى عقد ببليجراد فى عام 1980م على مشروع نظام عالمى جديد للاتصال والإعلام، وقد وضعت المشروع لجنة مكونة من ستة عشر مفكرًا وإعلاميًا يمثلون كافة مناطق العالم، وبعضهم من الحاصلين على جائزة نوبل، وقد عرف هذا المشروع باسم "تقرير ماكبرايد"، حيث ترأس هذه اللجنة شون ماكبرايد، الأيرلندى الجنسية والحائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام.

ويمكن إيجاز مضمون النظام الإعلامى الدولى الجديد الذى تم اقتراحه فى ذلك الوقت فى نقطتين:

الأولى: ضرورة تعديل نظام التبادل الدولى للأنباء لى يكون أكثر عدلاً وتوازنًا بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولا بد أن يقوم ذلك على انسياب الأنباء والمعلومات فى اتجاهين، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية.

الثانية: العمل على القضاء على عدم التكافؤ فى مصادر الأخبار والمعلومات، بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار

في ملكية وسائل الاتصال، وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات، والاعتراف بحق جميع الدول في الاتصال والإعلام.

ورغم إقرار اليونسكو لمشروع النظام الدولي الجديد للاتصال والإعلام، فلم يقدر له أن يتحقق على أرض الواقع، وصحيح أن الدول النامية تبنت المشروع، وأن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التي كانت قائمة في ذلك الوقت تحمست له، ولكن من ناحية أخرى فقد تصدت الولايات المتحدة الأمريكية وبقيّة الدول الغربية للمشروع وعملت على إفشاله، وقد نجحت في ذلك بالفعل، سواء عن طريق وقف دعمها المادي لليونسكو، وإطاحتها بمدير عام اليونسكو مختار إمبو الذي حمل لواء الدفاع عن المشروع.

ولكن الدول النامية تتحمل أيضًا قدرًا كبيرًا من المسؤولية في إفشال مشروع النظام الجديد، فقد لوحظ بوضوح التناقض الجذري بين عناصر النظم الإعلامية السائدة في معظم الدول النامية وبين المبادئ الأساسية للنظام الإعلامي الدولي المقترح، وهو الأمر الذي أثار شكوكًا عديدة حول الأغراض الحقيقية وراء تبني الدول النامية لهذا النظام الدولي الجديد، كما أنه أضعف من مصداقية المطالب العادلة للدول النامية، وأعطى حججًا قوية لمن يتهمون الدول النامية بأن مطالبتها بنظام إعلامي دولي جديد، إنما يخفى في حقيقته رغبة هذه الدول في وضع قيود على وسائل الإعلام الدولية للحيلولة بينها وبين معالجة الممارسات الخاطئة في الدول النامية.

وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير إلى ملاحظتين أساسيتين تكشفان عن مدى التناقض بين الأفكار التي تضمنها مشروع النظام الإعلامي الدولي الجديد وبين الأوضاع السائدة في غالبية الدول النامية:

1. إن الدول النامية تطرح في مشروع النظام الإعلامي الدولي الجديد، ضرورة تعديل نظام التبادل الدولي للأبناء والمعلومات لكي يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية وأن يقوم ذلك على انسياب الأنباء والمعلومات في اتجاهين، ولكن هذا المطلب لا يمكن أن يكتسب مصداقيته إلا بالنص على تطبيقاته الوطنية بالدول النامية، أي بضرورة تعديل نظام تبادل الأنباء والمعلومات داخل المجتمعات النامية لكي يكون أكثر عدلاً وتوازناً وبحيث تنساب الأنباء والمعلومات في اتجاهين، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن إنجازات الحكم، وفي نفس الوقت يقدم صورة حقيقية لمطالب المواطنين ومشكلاتهم.

2. إن مطالبة الدول النامية في مشروع النظام الدولي الجديد للاتصال والإعلام بضرورة القضاء على عدم التكافؤ في مصادر الأخبار بين الدول المتقدمة والدول النامية ومعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات والاعتراف بحق جميع الدول في الإعلام، ولكن ذلك كله يصبح لا معنى له إذا لم تمتد هذه المبادئ لتحكم النظم الإعلامية في الدول النامية، بحيث يتم معالجة سلبيات الممارسة الإعلامية في تلك الدول مثل إنهاء احتكار الدولة لملكية وسائل الإعلام، والاعتراف بأن حق العمل في الإعلام لجميع المواطنين وليس مقصوراً على الأعوان والمؤيدين، وإلغاء كافة القيود التي تحول دون حرية تبادل الأنباء والأفكار مثل الرقابة والمنع والمصادرة وإيذاء الإعلاميين بسبب ممارستهم لحياتهم.

وهكذا يتضح لنا أن الدول النامية لم تكن مغلقة في تبنيها للنظام الإعلامي الدولي الجديد، فهي تدعو لمبادئ لا تؤمن بها، وتطرح أفكاراً لا تطبقها، وترفع شعارات ترفض الاعتراف بها، لذلك كان طبيعياً أن يفشل مشروع النظام الإعلامي الدولي الجديد.

مراجع الفصل السادس

- (1) عبد الرحمن، عواطف: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية (عالم الفكر)، الكويت، ص 58-43.
- (2)Faster. Heill: Communication in History. "The Macmillan Company" London. New York, pp. 37-42 .
- (3)Boll. Land: An Introduction to Communication. "Heinemann" London. 2001, pp. 112-118 .
- (4) المصمودي. مصطفى: النظام الإعلامي الجديد (عالم الفكر). الكويت، ص 226.
- (5)Mott. Frank: The News in America. "Harvard University Press" U.S.A. 2007, pp. 207-212 .
- (6) شيللر. هيربرت: المتلاعبون بالعقول. (عالم الفكر) الكويت، ص 173-165.
- (7)Smith. Williams: Television in America. "Hasting House". New York, 2006, p. 119 .
- (8)Chalkley. Alan: Redio and Television in Asia "Heinemann". London. 2007, pp. 93-94 .
- (9)Fang. Irving. E.: Television News. "Hasting House Publishers: "New York" 2001, pp. 28-30 .
- (10)Ibid., p. 72 .
- (11)Ibid., p. 211 .
- (12) ماكبرايد: شون: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال، المجتمع، اليوم وغدا، (اليونسكو- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع) الجزائر، ص 457-452.

الفصل السابع

الإعلام العربي الدولي

هل للعرب إعلام دولي ؟

قد يبدو السؤال غريبًا للبعض، خاصة أن هناك العديد من الجرائد اليومية العربية التي تطلق على نفسها "جريدة العرب الدولية"، ويوجد ضعفها من المجلات العربية التي تُزيل اسمها بلقب "مجلة العرب الدولية"، ولكل دولة عربية، وكالة أنباء، لها مكاتب ومراسلون في العديد من عواصم العالم، ويفترض أن ترسل وتستقبل مئات الأخبار العربية والدولية يوميًا، كما أن هناك العشرات من الإذاعات العربية الموجهة إلى كافة أنحاء العالم، وبعضها يذيع بأكثر من ستة وثلاثين لغة !

وللعرب أيضًا قمر للاتصالات، أطلقوا عليه اسم "عربسات"، ولمصر قمران هما (نيل سات واحد ونيل سات اثنين)، وهما قادران على بث البرامج التلفزيونية العربية داخل العالم العربي وخارجه، وعبرهم جميعًا تنطلق مئات القنوات الفضائية العربية، وبعضها يبث خدماته بلغات أجنبية. ورغم ذلك كله فلست متجاوزًا للحقيقة عندما أقول: إنه لا يوجد إعلام عربي دولي بالمعنى الصحيح..!

الصحافة العربية الدولية

يمكن أن نميز بين خمس مجموعات من الصحف العربية التي تدعى لنفسها صفة "الدولية"، وهي:

المجموعة الأولى: وهي صحف "الجاليات العربية" في الخارج، وهي تصدر باللغة العربية وتوزع بصفة أساسية على أبناء الجالية العربية في البلد الذي تصدر فيه، وهذه الصحف تنتشر أساسًا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا.

ومن النادر أن تسعى هذه الصحف إلى التوزيع خارج حدود البلد الذي تصدر فيه، كما أن صدورها في بلدان بعيدة عن العالم العربي حال بينها وبين التفكير في التوزيع داخل الوطن العربي، لذلك فإن اهتمام هذه الصحف يكاد أن ينحصر في تغطية نشاطات أبناء الجالية العربية في البلد الذي تصدر فيه، بالإضافة إلى نشر أخبار متفرقة عن العالم العربي.

المجموعة الثانية: الصحف العربية المهاجرة، وهي تلك الصحف التي اضطرت إلى الهجرة من الوطن العربي أو تلك التي أصدرها صحفيون مهاجرون من الوطن العربي، وذلك بسبب افتقاد هذه الصحف وأولئك الصحفيون لحرية التعبير داخل أقطارهم العربية، وأكثر هذه الصحف يصدر من لندن وباريس وبعض العواصم الأوروبية الأخرى.

وظاهرة هجرة الصحافة العربية، ظاهرة قديمة، عرفتھا الصحافة العربية

في فترة مبكرة من تاريخها، فقد نشأت الصحافة في عام 1828م عندما صدرت جريدة "الوقائع المصرية"، في حين أن أول صحيفة عربية مهاجرة، ظهرت في عام 1858م، عندما أصدر رزق الله حسون الحلبي صحيفة "مرآة الأحوال" في الآستانة، عاصمة الدولة العثمانية، أي بعد سبعة وعشرين عامًا فقط من نشأة الصحافة العربية!

أما أغلب الصحف العربية المهاجرة في الفترة الحاضرة، فإن هجرتها تعود إلى نشوب الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975م وما زالت بقاياها قائمة حتى الآن، وكانت لبنان قد شهدت منذ نهاية الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات، نهضة صحفية بسبب وجود قدر كبير من الحريات الصحفية، وقد مكنت هذه الحريات الصحافة اللبنانية من أن تكون ساحة للحوار بين القوى والمنظمات والأنظمة العربية، حيث أتيح لها التعبير عن أفكارها وسياساتها، بل وعن تناقضاتها أيضًا، وقد تم ذلك في وقت لم يكن هناك في الوطن العربي كله مكان غير لبنان قادر على أداء هذا الدور، وقد حمى هذا الدور العالم العربي من أن تتحول صراعاته الفكرية والأيدولوجية والسياسية إلى عنف وصراع مسلح، لذلك فإنه حين أجبرت الصحافة اللبنانية على التوقف عن أداء هذا الدور، سواء بفرض الرقابة المسبقة أو بتفجيرها بشحنات الديناميت أو احتلال مكاتبها ومطابعها بالقوة المسلحة، توقف الحوار الفكري والأيدولوجي والسياسي على صفحات الصحف، وانطلق العنف المسلح في الشوارع بالرصاص والقنابل.

وبغياب حرية الصحافة في لبنان اضطر عدد كبير من الصحف اللبنانية أن يتوقف عن الصدور، في حين بدأ عدد آخر من الصحف يشرع في الهجرة من لبنان، ولم يقتصر الأمر على الصحف والصحفيين اللبنانيين وحدهم، وإنما هاجر معهم أيضًا العديد من الصحف والصحفيين العرب الذين سبق أن لجئوا إلى لبنان هربًا من افتقار الحريات الصحفية في أقطارهم! وهكذا فقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية إلى هجرة صحفية لبنانية وعربية إلى خارج الوطن العربي.

ومن أبرز الصحف اللبنانية التي اضطرت للهجرة مجلتى الدستور والحوادث، وجريدة "الحياة"، كذلك فقد أصدر عدد من الصحفيين اللبنانيين المهاجرين صحفًا عربية جديدة في المهجر، ومن أبرزها مجلات: "الوطن العربي"، و"المستقبل"، و"كل العرب"، و"التضامن"، و"الدولية". ولم تقتصر الهجرة كما سبق وذكرنا على الصحفيين اللبنانيين، وإنما شملت أيضًا أعدادًا متزايدة من الصحفيين الذين ينتمون إلى أقطار عربية أخرى، فأصدر الصحفى السورى عبد الوهاب فتال جريدة "الشرق الجديد"، وأصدر السياسى السورى رفعت الأسد مجلة "الفرسان" وأصدر الصحفى المصرى محمود السعدنى مجلة "23 يوليو"، كما تم إعادة إصدار مجلة "الدعوة" لسان حال الإخوان المسلمين بمصر فى النمسا.

وعندما تحول الفلسطينيون إلى طرف رئيسى فى الصراع العربى - العربى، واجهت الصحف الفلسطينية التى تصدر فى بعض الأقطار العربية العديد من الصعوبات والقيود، ووجدت حالات كثيرة تم فيها إغلاق الصحف الفلسطينية فى الأردن وسوريا وليبيا ولبنان، لذلك اختارت الصحافة الفلسطينية أن تصدر خارج الوطن العربى حتى لا تكون رهينة لأى نظام عربى يمنحها حق التعبير وقتما يشاء ويمنع عنها هذا الحق وقتما يشاء أيضًا، حسب درجة تأييد الفلسطينيين لتوجهات هذا النظام وسياساته، لذلك غلب على هجرة الصحافة الفلسطينية، طابع الهجرة الخارجية، بحيث أصبحت غالبية الصحف الفلسطينية المهاجرة، تصدر خارج الوطن العربى حيث تركز معظمها فى قبرص، ووجد بعضها فى لندن وباريس، ومن أبرز الصحف الفلسطينية التى صدرت فى المهجر، جريدة "القدس" اليومية التى تصدر فى لندن، ومجلة "اليوم السابع" التى صدرت فى باريس.

ويلاحظ أن أغلب الصحف العربية المهاجرة، كانت تصدر وعينها على الوطن العربى وقضايا ومشكلاته، لذلك فإن أغلب مادتها الصحفية كانت تتناول شئون العالم العربى، كما أن توزيعها يتم معظمه داخل الأقطار العربية، ويلاحظ

أن توزيع هذه الصحف في العالم العربي، يرتبط بدرجة كبيرة على طبيعة علاقاتها بالأنظمة العربية. حيث يسمح بتوزيع هذه الصحف، أو منع توزيعها في بلد عربي معين، حسب المدى الذي تذهب إليه هذه الصحف في تأييد أو معارضة سياسات هذا البلد وتوجهاته، وبسبب الخلافات بين الأنظمة العربية، أتيح للصحف العربية المهاجرة أن تلعب دوراً مهماً في السياسة العربية، حيث تحولت بعض هذه الصحف إلى أداة للدفاع عن سياسات بعض الأنظمة العربية، وسلاح إعلامي تستخدمه تلك الأنظمة في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها. وهكذا أصبحت الصحف العربية المهاجرة أسيرة لنفس النظم التي هاجرت هرباً من سطوتها!

المجموعة الثالثة: وهي تضم ما سمي "الطبقات الدولية" لعدد من الصحف العربية المحلية، مثال ذلك "الأهرام الدولي" و "القبس الدولي" و "النهار الدولي"، وهذه الطبقات الخاصة من الصحف العربية موجهة بالأساس إلى القراء العرب في خارج الوطن العربي وإن كان بعضها يوزع في بعض الأقطار العربية، بل إن توزيع البعض منها داخل الوطن العربي يفوق كثيراً ما يوزع منه خارج الوطن العربي.

ويغلب على المادة الصحفية التي تقدمها هذه الطبقات الخاصة من الصحف العربية، الاهتمام بالشئون المحلية للبلد الذي تصدر منه هذه الصحيفة، أو ما يسمى بأخبار الوطن الأم، ثم يلي ذلك الاهتمام بالشئون العربية العامة، ثم الشئون الدولية، وهكذا فإن الشئون الدولية تحتل المكانة الأخيرة في اهتمامات تلك الصحف "الدولية".

المجموعة الرابعة: وهي تضم الصحف التي أصدرها صحفيون عرب، بتشجيع من حكوماتهم أو بعدم معارضة منها، في بعض العواصم الأوربية، وذلك للاستفادة من الإمكانيات الصحفية المتطورة في الغرب، أو للتحايل على بعض القوانين الصحفية المحلية التي تمنع الملكية الفردية في الصحافة أو التي تحول دون

إنشاء صحف جديدة، وبعض هذه الصحف، سعت إلى إصدارها في خارج الوطن العربي أنظمة عربية ظناً منها أن مجرد صدورها في الخارج يعطيها طابع الحياد والموضوعية، ومن ثم يجعلها وسيلة إعلام غير مباشرة عن سياسات هذه الأنظمة ومواقفها.

ويندرج في هذا اللون من الصحف، جريدة "الشرق الأوسط" السعودية التي تصدر من لندن.

المجموعة الخامسة: وهى تضم الصحف التى تصدر بلغات أجنبية فى بعض الدول العربية، وتوزع بين الأجانب الذين يعيشون أو يعملون فى هذه الدول بالإضافة إلى أعداد قليلة من المواطنين العرب الذين يجيدون اللغات الأجنبية التى تصدر بها تلك الصحف، ولا تخلو دولة عربية من صحيفة أو أكثر تصدر بلغة أجنبية، وهى ظاهرة تاريخية بدأت منذ العصر الاستعماري، حيث حرصت الدول الاستعمارية على إصدار صحف محلية فى الدول التى تحتلها بلغة الدولة المستعمرة لخدمة جنود الاحتلال والجيالات الأجنبية، وأكبر دليل على ذلك أن الصحافة نشأت فى الوطن العربى أجنبية، وكانت أولى الصحف التى عرفها العالم العربى، هما صحيفتى: بريد مصر *Le Courrière de L'Egypte* التى صدرت بالقاهرة فى 29 أغسطس 1798م، و "العشرية المصرية" *La Deca de Egyptienne* والتى صدرت فى أول أكتوبر 1798م، وكان ذلك وقت الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801م).

ولنحاول الآن أن نطبق شروط ومواصفات الصحيفة الدولية على الصحف العربية التى تضمها المجموعات الصحفية الخمس السابقة.

وقد سبق أن حددنا التعريف العلمى للصحيفة الدولية حيث يرتبط الطابع الدولى لصحيفة ما وبين انتشارها عبر الحدود والحوافز التى تفصل بين الدول أو الأمم، وقوة تأثيرها خارج الحدود الوطنية والقومية والناבעة من عمق المضمون

وتنوعه وإصدارها بلغة تسمح لها بالانتشار على النطاق العالمى أو إصدار طبعات منها بلغات متعددة، وبذلك لا بد من توافر ثلاثة شروط في الصحيفة الدولية. الأول: انتشار توزيعها عبر الحدود والحواجز التى تفصل بين الدول. الثانى: قوة التأثير خارج الحدود الوطنية والقومية وهى قوة نابغة من عمق المضمون وتنوعه. الثالث: الصدور بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمى أو إصدار طبعات بلغات متعددة تسمح للصحيفة بالوصول إلى قراء خارج نطاق حدودها الوطنية أو القومية.

ومن المهم أن نؤكد على ضرورة توافر الشروط الثلاثة مجتمعة في الصحيفة الدولية، بحيث إذا افتقدت الصحيفة أحد الشروط، فقدت طابعها الدولى. وبتطبيق الشروط الثلاثة على الصحف العربية التى تدعى لنفسها صفة الدولية، نواجه بالحقائق التالية:

أولاً: أن صحف الجاليات الغربية في المهجر، ينحصر توزيعها داخل نطاق الدولة الأجنبية التى تصدر فيها، ولا يقرؤها سوى أبناء الجالية العربية بها، وغالباً فإن مادتها الصحفية مقصورة على تلبية اهتمامات أبناء الجالية بشئونهم المحلية وببعض أبناء الوطن العربى أو الدولة الأم لأبناء الجالية، لذلك فإن هذه الصحف تفتقد لكافة شروط الصحيفة الدولية.

ثانياً: أن الصحف التى تنتمى إلى المجموعات الثانية والثالثة والرابعة، فهى جميعها تصدر باللغة العربية، وانتشارها مقصور على القراء العرب، وتأثيرها محدود على قطر عربى بعينه، وقد يمتد هذا التأثير إلى أقطار عربية أخرى، ولكنها في كافة الحالات عديمة التأثير على القراء غير العرب في الدول الأجنبية التى توزع فيها لأنهم بالطبع لا يقرءونها، إذ لا تستطيع أى من هذه الصحف أن تدعى أن لها قراء يعتد بهم من أبناء الشعوب الأوربية أو الأمريكية، أو بين الشعوب غير العربية في آسيا أو أفريقيا! ولذلك فهى تفتقد جميعها للشروط الواجب توافرها في الصحيفة الدولية.

ثالثًا: المجموعة الخامسة والأخيرة، وهى الصحف التى تصدر بلغات أجنبية فى بعض الأقطار العربية، فهى أشبه بصحف المجموعة الأولى، صحف الجاليات، فتوزيعها محدود على أبناء الجاليات الأجنبية المقيمة أو الزائرة للبلد العربى الذى تصدر فيه، ورغم أن بعضها قد يصدر بلغات دولية مثل الإنجليزية أو الفرنسية إلا أن توزيعها غير دولى وكذلك تأثيرها، وبذلك فهى تفتقد لشروط الصحيفة الدولية.

ونخلص من ذلك بأن العالم العربى يفتقد الصحافة العربية الدولية، التى تصدر فى العالم العربى وتنتشر بين كافة شعوب العالم، وهو أمر يعود بالدرجة الأولى إلى كون اللغة العربية ليست لغة دولية كاللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وأن هذا يرجع إلى أسباب تاريخية وحضارية وسياسية، ورغم تزايد نفوذ اللغة العربية فى ربيع القرن الأخير واعتراف الكثير من المنظمات الدولية بها، إلا أنها ما زالت فى مجال وسائل الإعلام، لغة غير دولية، لا يقرأ بها سوى العرب وأقلية نادرة من المستشرقين أو الدارسين أو المهتمين بالشئون العربية، وهى قلة لا تشكل بأى حال جمهورًا يعتد به فى مجال الصحافة الدولية.

واعتقد أن الطريق المتاح الآن لإيجاد صحافة عربية دولية، أن تعمل الصحف العربية الكبرى والتى تتمتع بنفوذ واسع فى الوطن العربى، أن تصدر طبعات باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ولكن هذا فى حد ذاته لا يكفى لأن تكتسب هذه الطبعات الإنجليزية أو الفرنسية صفة "الصحافة الدولية" إلا إذا نجحت هذه الصحف فى تقديم خدمة صحفية قادرة على جذب القارئ غير العربى خارج حدود الوطن العربى، وأن تكون لهذه الصحف قدرة على التأثير تتخطى الحدود المحلية، عبر الآفاق الواسعة فى المجتمع الدولى.

وكالات الأنباء العربية

يكاد يكون لكل دولة عربية، وكالة أنباء خاصة بها، إذ يوجد بالعالم العربي 19 وكالة أنباء عربية، يقتصر نشاط أكثرها داخل الدولة التي تنتمي إليها، وقد يمتد نشاط بعضها إلى المنطقة العربية، أما العدد القليل منها فهو الذى له نشاط فى بعض العواصم العالمية، وخاصة فى الدول الغربية. وقد أنشئت غالبية وكالات الأنباء العربية فى الفترة التى تمتد ما بين الخمسينيات والسبعينيات، فقد تم إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية فى عام 1956م، وتم إنشاء وكالة الأنباء المغربية ووكالة الأنباء العراقية فى عام 1959م، وفى عام 1961م تم إنشاء وكالات أنباء لبنان والجزائر وتونس، وأنشئت وكالة الأنباء الليبية فى عام 1964م، أما وكالة الأنباء السورية ووكالة الأنباء الأردنية فقد أنشئت فى عام 1965م، وأنشئت وكالة أنباء عدن فى عام 1968م، واليمن الشمالى فى عام 1969م، وذلك قبل توحيد الدولتين فى دولة واحدة. أما وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء السودانية فقد أقيمتا فى عام 1970م، وفى عام 1975م أعلن عن قيام وكالة أنباء قطر وموريتانيا وعمان، وفى عام 1976م تم إنشاء وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت، وباستثناء عدد قليل من الوكالات العربية، فإن أغلبها أقرب ما يكون إلى المكاتب الإعلامية التابعة لوزارات الإعلام مباشرة، والعنصر البشرى والإمكانات المادية فى الكثير منها لا يسمح حتى بتكوين شبكة متكاملة من المكاتب المحلية، وبعضها لا يزيد عدد العاملين فيها على ثلاثين محرراً وصحفيًا ومندوبًا، وهو الأمر الذى يدفع مثل هذه الوكالات إلى

الاعتماد على خدمات وكالات الأنباء العالمية، ليس فقط فيما يتعلق بالأنباء الدولية والعربية، بل وأيضًا بالأنباء المحلية ذاتها، فليس من الغريب أن تنقل بعض الوكالات العربية عن الوكالات الأجنبية أحداثًا تجري في محيطها الجغرافي والثقافي والوطني.

ومن الأمور التي تعوق النشاط الدولي بل والإقليمي والمحلي للعديد من وكالات الأنباء العربية، الارتباط الوثيق بين هذه الوكالات والسلطة السياسية في بلادها، حيث تخضع معظم الوكالات العربية للسيطرة الحكومية المباشرة. وعلى سبيل المثال فقد ظلت وكالة الأنباء السودانية فترة طويلة من الوقت تابعة مباشرة لرئيس الجمهورية، الذي قال في زيارة له لمقر الوكالة "نحن وسونا نحكم السودان"! وسونا هو الاختصار لإسم الوكالة باللغة الإنجليزية SUNA، فلم تكن الوكالة السودانية مجرد جهاز إعلامي لجمع ونقل الأخبار المحلية والخارجية كما جاء في قانون إنشائها، ولكنها كانت جهاز معلومات ذات أهمية خاصة لأمن الدولة، فأنشئت شبكة اتصالات للوكالة ربطت الأقاليم السودانية المختلفة من خلال جهاز لاسلكي وجهاز تلکس، وقد استفادت الدولة بهذه الشبكة فكانت بعض السفارات السودانية في الخارج ترسل تقاريرها لوزارة الخارجية عن طريق الوكالة! وفي عام 1985م أدخلت الوكالة نظام الفاكسميلي، وكان الهدف من استخدامه نقل الأخبار والتقارير الأمنية والسياسية إلى رئيس الجمهورية أثناء تواجده بالخارج، وجرى استخدام الجهاز لأول مرة أثناء زيارة الرئيس السوداني السابق جعفر النميري إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1985م حيث كانت تنقل إليه أخبار المظاهرات الشعبية التي أطاحت بنظامه في 5 أبريل 1985م! وقد شهدت السنوات العشرة الأخيرة تطورًا في عدد من الوكالات العربية عن طريق زيادة إمكاناتها البشرية والفنية واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وتعتبر وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أكثر الوكالات العربية نشاطًا في

المنطقة العربية وعلى المستوى الدولي، وللوكالة مندوبون في معظم العواصم العربية وعدد من العواصم الدولية المهمة خاصة في بلجراد وبرلين ولندن وباريس وواشنطن.

وهناك وكالة الأنباء السعودية ولها مكاتب في عدد من العواصم العربية والدولية، وتوجد أيضًا وكالة أنباء المغرب العربي، ولها علاقات وثيقة بعدد من وكالات الأنباء الأفريقية.

ومع التطور الحاصل في نشاط وإمكانات وكالات الأنباء العربية، فإنها تظل عاجزة عن أداء الدور المأمول منها في مجال الإعلام العربي الدولي، فهي لا تزال تعتمد في تغطيتها للعديد من الأحداث الدولية المهمة، بل والعديد من الأحداث الإقليمية والمحلية على وكالات الأنباء العالمية، كذلك فإن وكالات الأنباء العربية لا تشكل حتى الآن مصدرًا من مصادر الأنباء العربية التي تنشر في وسائل الإعلام الأجنبية، بسبب غلبة الطابع الرسمي على ما تبثه إلى الخارج من أنباء وتقارير. فهل نطمع والحال كذلك أن تعتمد وسائل الإعلام الأجنبية على المصادر العربية..!

الإذاعات العربية الدولية

إن أكثر من نصف الدول العربية تقريبًا يقدم خدمات إذاعية موجهة إلى مناطق خارج حدوده الوطنية، وأكثر هذه الخدمات يوجه إلى مناطق في العالم العربي، وبعضها يوجه إلى الشعوب الإسلامية في الدول غير العربية، وبعضها الآخر يسعى للوصول إلى أنحاء متفرقة في العالم، في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين.

ولقد بدأت مصر في الاهتمام بالخدمات الإذاعية الموجهة في فترة مبكرة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م، وكانت بث 43 خدمة خارجية باثنتين وثلاثين لغة إلى مختلف أنحاء العالم، وبعدد ساعات كان يصل إلى حوالي 400 ساعة أسبوعيًا.

وتقدم المملكة العربية السعودية خدمات إذاعية خارجية باثنتي عشرة لغة، وبعضها يصل إلى أوروبا والولايات الأمريكية، في حين يوجه أغلبها إلى المناطق التي تضم غالبية من المسلمين في أفريقيا وآسيا، ويغلب على هذه الخدمات طابع الدعوة الإسلامية.

أما الإذاعة السورية فهي تبث 12 خدمة إذاعية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعبرية، وهي موجهة إلى إسرائيل والمغرب العربي ومناطق في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وكان العراق يقدم خدمات إذاعية

خارجية باللغات الكردية والفارسية والعربية والروسية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأوردية، وهي تخدم مناطق في آسيا وغرب أوروبا، وتوجه تونس برامج خارجية أسبوعية باللغة الفرنسية، وتستهدف الوصول إلى مناطق في أفريقيا الفرنسية والبحر المتوسط وأوروبا، وهي تبث برامجها على الموجة المتوسطة، ويث الأردن برامج موجهة بثلاث لغات أجنبية وهي الإنجليزية والأسبانية والعبرية، وهي تستهدف معظم الدول الأوروبية والأمريكيتين وشمال أفريقيا، ويث السودان برامج إذاعية خارجية بالإنجليزية والصومالية.

والسؤال الآن: ما الدولى وما غير الدولى فى الخدمات الإذاعية العربية الخارجية ؟ إن اكتساب الطابع الدولى لخدمة إذاعية ما، رهن بمدى انتشارها عبر الحدود والحواجز التى تفصل بين الدول أو الأمم، وقوة تأثيرها خارج الحدود الوطنية أو القومية والناבעة من قدرتها على تلبية الاحتياجات الإعلامية للمستمعين، ثم تحديثها بلغة دولية تسمح لها بالانتشار على النطاق العالمى أو التحدث باللغات الوطنية لجمهور المستمعين، فالإذاعة الدولية هى التى تصل خدمتها إلى مختلف أنحاء العالم حتى يسمعا معظم شعوب العالم، وهناك من يوسع من حدود المفهوم، بحيث تشمل الإذاعة الدولية كافة الخدمات الإذاعية التى يصل صوتها إلى جماعة أو جماعات خارج حدود الدولة التى تقوم بالإرسال.

وإذا تبيننا المفهوم الضيق للإذاعة الدولية، فسوف نستبعد كافة الخدمات الإذاعية العربية الخارجية، أما إذا تبيننا المفهوم الموسع، فيمكن إدخال بعض الخدمات الإذاعية العربية الخارجية فى مجال الإذاعات الدولية، وفى كلتا الحالتين، فإننا نستبعد كل الخدمات الإذاعية العربية التى توجهها الدول العربية إلى المنطقة العربية، فهذه الخدمات رغم أنها تتخطى الحدود السياسية للدول العربية التى تبث الخدمة الإذاعية، إلا أنها تظل محصورة داخل الحدود القومية للوطن العربى، فهى من هذه الناحية إذاعات قومية وليست إذاعات دولية. فإذا ما انتقلنا إلى النوع الثانى

من الخدمات الإذاعية العربية الخارجية، وهى الخدمات التى تبث للشعوب الإسلامية فى الدول غير العربية، سواء فى أفريقيا أو آسيا، فيلاحظ أن هذه الخدمات تكاد تنحصر فى دولتين وهما مصر والمملكة العربية السعودية، حيث تبث مصر إذاعة القرآن الكريم والتى يغطى إرسالها شمال أفريقيا والشرق الأوسط وغرب أوروبا، وتذاع على 15 موجة متوسطة وقصيرة، أما المملكة العربية السعودية فهى تبث إذاعة نداء الإسلام من مكة المكرمة، ويصل إرسالها إلى كافة أنحاء العالم، والمملكة تبث أيضًا إذاعة القرآن الكريم من الرياض، ويصل إرسالها إلى مناطق كثيرة فى آسيا وأفريقيا.

ورغم عدم وجود بحوث علمية تقيس حجم الاستماع وكثافته فى الدول التى تصل إليها هذه الخدمات الإذاعية، فهناك العديد من الشواهد التى تؤكد فاعلية هذه الخدمات الإذاعية الدينية، سواء فى ترحيب العديد من الدول الإسلامية بهذه الخدمات، وحرص بعض هذه الدول على تنظيم اتفاقيات إعلامية ثنائية أو عبر منظمة اتحاد الإذاعات الإسلامية للاستفادة مما تبثه هذه الإذاعات من مواد إسلامية، كذلك فإن رسائل المستمعين التى ترد من بعض الدول الإسلامية، ومن الجمعيات والمنظمات الإسلامية فى هذه الدول، والتى تطالب بزيادة ساعات الإرسال وتقويته، دليل آخر على مدى فاعلية هذه الإذاعات العربية الإسلامية، والدور المهم الذى تقوم به فى مواجهة الإذاعات الدولية التبشيرية، وكذلك أهميتها فى مجال الدعوة الإسلامية.

أما بالنسبة للخدمات الإذاعية العربية الموجهة إلى الشعوب الأجنبية غير المسلمة، خاصة فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية، فمن الصعب تأكيد مدى فاعليتها، فحقيقة الأمر أن غالبية الخدمات الإذاعية التى تقدمها بعض الدول العربية باللغات الأجنبية لا تستهدف سوى الوصول إلى المستمع الأجنبى الذى يعيش فى البلد العربى الذى تبث له هذه الخدمة، ومن المشكوك فيه تمامًا وجود مستمعين أجانب

للإذاعات العربية الموجهة إلى الدول الأجنبية في أوروبا وأمريكا، خاصة أن هذه الخدمات الإذاعية الوطنية في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية، ويكفى لإدراك هذه الحقيقة أن العالم العربي لم يستطع حتى الآن أن يبث إذاعة عربية قومية (باستثناء إذاعة صوت العرب في العهد الناصري) تجمع حولها المستمعين العرب، في حين نجحت بعض الدول الغربية في إقامة خدمات إذاعية باللغة العربية تمكنت من استقطاب الكثير من المستمعين العرب مثل الخدمة العربية لصوت أمريكا، وإذاعة لندن العربية، وإذاعة مونت كارلو العربية، ثم هل نتصور عقلاً أن المستمع الأوربي أو الأمريكي يترك إذاعاته الوطنية في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة، ليستمع إلى الإذاعات الخارجية الموجهة إليه من السودان أو الصومال أو من عمان أو موريتانيا.. أو من دمشق أو بغداد! إن المستمع العربي يقبل على الإذاعات الغربية الدولية مدفوعاً بإحساسه بالنقص الهائل في الخدمات الإذاعية التي تقدمها محطاته الوطنية أو القومية، سواء كان هذا النقص راجعاً إلى التخلف التقني أو القيود السياسية، فهل يعاني المستمع الغربي من عقدة نقص مشابهة حتى يهرب من إذاعاته الوطنية إلى الإذاعات العربية الموجهة...!!

التلفزيون العربي الدولي

لم يتأخر العالم العربي كثيراً في التعرض على الخدمة التلفزيونية، فبعد أقل من عقد واحد على ظهور التلفزيون في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بدأ الإرسال التلفزيوني يعرف طريقه إلى العديد من الأقطار العربية، وفيما بين منتصف الخمسينيات والسبعينيات، أصبحت كافة الدول العربية تملك إرسالاً تلفزيونياً منتظماً، وقد كانت البداية في عام 1956م عندما أدخلت العراق والجزائر الخدمة التلفزيونية، وبدأ الإرسال التلفزيوني في لبنان عام 1959م، ثم دخل إلى مصر وسوريا في زمن الوحدة عام 1960م. ثم توالى إنشاء الخدمات التلفزيونية في بقية الدول العربية، فظهر التلفزيون في الكويت والمغرب عام 1962م، وفي السودان عام 1963م، وفي عدن عام 1964م، ثم في السعودية عام 1965م، وفي تونس 1966م، وفي الأردن وليبيا عام 1968م، وفي أبوظبي عام 1969م، وفي قطر عام 1970م، وفي البحرين عام 1973م، وفي سلطنة عمان عام 1974، وفي صنعاء عام 1975م.

ومرور الوقت تزايدت أهمية التلفزيون في العالم العربي بسبب ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض الدخل، بحيث كاد التلفزيون أن يكون مصدراً وحيداً للثقافة والترفيه للملايين من المواطنين العرب، وارتفعت أعداد أجهزة الاستقبال، وزادت ساعات الإرسال، وكما هو الشأن في معظم الدول النامية، فقد اعتمدت الدول العربية في ملء ساعات الإرسال باستيراد البرامج من الخارج، بحيث وصلت

نسبة البرامج الأجنبية في محطات التلفزيون العربية ما بين 40 و60% من مجموع ما يقدم من ساعات الإرسال، وأكثر الدول العربية بدأت البث التلفزيوني دون أن تملك مقومات الإنتاج التلفزيوني المحلي مما اضطرها إلى الاعتماد بالكامل على استيراد البرامج الأجنبية. وقد حاولت بعض الدول العربية أن تقلل من استيراد البرامج عن طريق الإنتاج المحلي، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم جودة الإنتاج المحلي بالمقارنة بالإنتاج الأجنبي، بالإضافة إلى أن المستورد من البرامج التلفزيونية أقل تكلفة وأكثر إبهاراً وجاذبية لجمهور المشاهدين.

ورغم أن مصر تستورد حوالى 20% من برامجها من الخارج، إلا أنها تمكنت بجهود ذاتي مدعم بتراتها التاريخية الطويل في مجال الإبداع الثقافي الفكري والفني من تحقيق قدر كبير من التقدم في الإنتاج التلفزيوني مما أتاح لها إمكانية مد العديد من الدول العربية بكم معقول من الإنتاج التلفزيوني الذي يناسب احتياجات المشاهد العربي ويراعي قيمه وتقاليد العربية والإسلامية.

كذلك أمكن عن طريق التعاون العربي المشترك تحقيق قدر معقول من الإنتاج التلفزيوني خاصة من خلال اتحاد الإذاعات العربية وشبكة المغريفيون التي تضم تونس والجزائر والمغرب وشبكة الخليجيفزيون التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان، كذلك فقد تحقق قدر كبير من التطور في مجال إنتاج الأخبار التلفزيونية وتبادلها بين الدول العربية، وقد ساعد على ذلك إنشاء الشبكة الفضائية العربية (عربسات) وإنشاء شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية للشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط Medarbtel والذي من شأنه تزويد البلدان العربية بشبكة فعالة لخدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بما فيها خدمات الراديو والتلفزيون، بالإضافة إلى إنشاء الشبكة العربية لتبادل الأخبار التلفزيونية من خلال مركز التبادل الإخباري

والبرامجى العربى، وكان يقلل من الاستفادة الكاملة من هذه الإنجازات الإعلامية فى مجال الخدمة التليفزيونية العربية التقلبات الدائمة فى العلاقات السياسية بين البلدان العربية، بالإضافة إلى القيود التى تضعها بعض الدول العربية على التبادل التليفزيونى العربى.

والجدير بالانتباه، أن كافة صور التبادل التليفزيونى بين الدول العربية يدخل فى النطاق القومى، ولا يتعداه إلى المحيط الدولى، فالعالم العربى يستورد الإنتاج التليفزيونى الأجنبى، ولا يصدر شيئاً، أى أن العالم العربى مجرد مستهلك للإنتاج التليفزيونى الدولى، وليست له أية مساهمات تذكر فى الإنتاج التليفزيونى الدولى، فالإنتاج التليفزيونى العربى، مخصص للاستهلاك المحلى أو القومى، بل إنه لا يكفى لهذا الاستهلاك وتضطر الدول العربية إلى استيراد ما يغطى ساعات الإرسال التليفزيونى بها، وبذلك يتضح أن الإنتاج التليفزيونى العربى، يعتبر فى الغالب الأعم إنتاجاً محلياً، والقليل منه ذو طابع قومى، فى حين يفتقد تماماً أى بعد دولى..!

التجربة المصرية في البث الفضائي

تعتبر مصر - تاريخيًا - أول دولة عربية تدخل عصر القنوات الفضائية، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة التي أطلق عليها "الفضائية المصرية الأولى" Esc1 في 12 ديسمبر 1990م، وفي سنتها الأولى اكتفت القناة ببث عدد محدود من الساعات ببرامج منتقاة من قنوات التليفزيون المصرى الأرضية، ثم بدأت بعد ذلك في إنتاج برامج خاصة بها.

وفي أول يونيو 1996م، بدأ البث الرسمي للقناة الفضائية المصرية الثانية Esc2 والتي بدأت مشفرة، ثم تحولت إلى البث المفتوح بعد إطلاق القمر الصناعى المصرى نايل سات.

وفي 31 مايو 1994م كان قد بدأ البث الرسمي لقناة النيل الدولية Nile International T.V بعد أن ظلت تبث تجريبياً منذ 6 أكتوبر 1993، ويغلب عليها الطابع الإخبارى.

وقد أطلقت مصر القمر الصناعى المصرى الأول نايل سات فى يوم 28 أبريل 1998م واستقر فى مداره بنجاح يوم 7 مايو، وبدأ تشغيله فى يوم 31 مايو من نفس العام، ويغطى (نايل سات1) منطقة الخليج العربى بالكامل وسوريا وليبيا وتونس وبقية دول شمال أفريقيا حتى حدود الصحراء الكبرى والساحل الشمالى الأوروبى للبحر الأبيض المتوسط، وهو يحمل 84 قناة تليفزيونية من خلال 12 قناة

قمرية، وعدد كبير من القنوات الإذاعية، ويصل عمر القمر ما بين 12-15 عامًا. وفي 17 أغسطس 2000م أطلقت مصر قمرها الثاني نايل سات 2 ويصل عمر القمر حوالى 16 عامًا، ويقدم الخدمات الإذاعية التليفزيونية والإنترنت والوسائط المتعددة، كما وفر عددًا أكبر من القنوات ويغضى كامل القارة الأوربية وأجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا.

وقد مكن القمران مصر من تقديم خدمات فضائية للدول العربية والإفريقية والأجنبية، التى ترغب فى المشاركة فى هذا النشاط الإعلامى والاتصالى، كما يسر ذلك على المواطنين المصريين والعرب استقبال أكبر عدد من القنوات الفضائية، باستخدام أطباق وهوائيات متنوعة الأحجام مما يساهم فى خفض تكلفة الاستقبال الفضائى للمواطنين، كذلك أتاح القمر فرصة لإقامة صناعة مصرية فى مجال خدمة الأقمار الصناعية والبث الفضائى، حيث يجرى تصنيع أجهزة استقبال البث الفضائى فى مصر، كما فتح القمر مجالاً واسعاً أمام جيل جديد من المهندسين المصريين للتدريب بالمعاهد المتخصصة فى أوروبا وأمريكا على مدى عامين قبل إطلاق القمر، ثم تحول القمر إلى بيت خبرة للتعليم والتدريب المهنى فى مجال الأقمار الصناعية ولكن أهم ثمار إطلاق القمر الأول والثانى هو ظهور القنوات الفضائية المصرية المتخصصة والقنوات الفضائية المصرية التعليمية، وقد بدأ البث التجريبى لقنوات النيل المتخصصة فى 31 مايو 1998م، لكنها بدأت البث الفعلى فى أكتوبر من نفس العام مع اختلاف زمنى بين ظهور كل قناة وأخرى، وتضم القنوات المصرية المتخصصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأبرزها قناة النيل للأخبار والدراما والمنوعات والرياضية والأسرة والطفل، والثقافية، والمعلومات المرئية.

أما قنوات النيل التعليمية فهى تبث حوالى 100 ساعة يوميًا، وتضم سبع

قنوات، وهى قناة النيل للتعليم الإبتدائى، والإعدادى، والثانوى، والفنى، واللغات ومحو الأمية، وقناة المعارف، وهناك بالإضافة إلى هذه القنوات، قناة النيل للتعليم العالى، وقناة المنار للبحث العلمى، وتطلق وزارة الصحة قناتين فضائيتين متخصصتين وهما قناة نفرتيتى وقناة حورس، وكانت مصر تبث قنواتها الإقليمية الست على القمر الصناعى، وهو أمر أثار الجدل حتى اليوم.

من المعروف أن قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون يقصر البث الإذاعى والتليفزيونى على الاتحاد، لذلك لم تعرف مصر الشبكات الإذاعية أو القنوات التليفزيونية الخاصة، مع استثناء فترة قصيرة فى بداية القرن الماضى، عندما ظهرت بعض الإذاعات الخاصة التى سرعان ما أغلقت.

وبعد إطلاق القمر الصناعى المصرى وجد تفسير مرن لقانون الاتحاد، ذهب إلى أن هذا القانون الذى يحتكر البث الإذاعى والتليفزيونى للدولة ممثلة فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون صدر قبل ظهور تكنولوجيا أقمار الاتصال الصناعية، وما نتج عنها من قنوات تليفزيونية فضائية، لذلك فهو لا يسرى إلا على البث الأرضى فقط.

وبالتالى فقد سمح للقطاع الخاص أن يمتلك القنوات الفضائية، وهكذا دخل رأس المال المصرى الفردى مجال العمل الإعلامى الفضائى، وسمح بظهور قنوات فضائية مصرية خاصة، ومنها قناة دريم الأولى والثانية فى 31 مايو 2001م، وفى ذات التاريخ أيضاً ظهرت قناة المحور، وقناة مصر السياحية، التى توقفت بعد شهور لأسباب تمويلية، ثم قناة مزيكا الموسيقية، وقناة تيممة للتسويق، ثم ثلاث قنوات باسم ميلودى إحداها للأغانى العربية، والثانية للأغانى الأجنبية وثالثة للأفلام العربية وتبعها عدد آخر من القنوات الخاصة.

إن مصر تبث الآن ما يزيد عن ثلاثين قناة فضائية حكومية وخاصة، وهى

متاحة لأعداد تتزايد يومًا بعد يوم من المشاهدين المصريين، وهى ظاهرة تشكل طفرة بكل معنى الكلمة، ولكنها تطرح فى الوقت نفسه العديد من التساؤلات المشروعة، ومنها:

هل أحسن الإعلام المصرى استخدام هذا الكم الكبير من القنوات الفضائية المصرية ؟ وهل نجح فى أن يحقق من خلالها عائداً يليق بمكانة مصر وتاريخها الإعلامى؟

إن التقييم الموضوعى لتجربة مصر فى الإعلام الفضائى يمكن أن نوجزه فى الملاحظات التالية:

1. استلزم الدور المصرى فى الإعلام الفضائى إقامة بنية تحتية إعلامية، تتمشى مع تطور ثورة الاتصال والمعلومات، وكان من أهم ثمار هذا الدور إطلاق القمر الصناعى المصرى: نايل سات 1 ونايل سات 2 وما ارتبط بها من صناعات فضائية تمتد من المحطات الأرضية حتى إنشاء أجهزة الاستقبال المنزلى للقنوات الفضائية، وكذلك إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامى، وأستديوهاتها الحديثة. بالإضافة إلى تحديث الأستديوهات بمبنى التليفزيون فى ماسبيرو، وما ارتبط بذلك من تطور لكافة تكنولوجيا الإنتاج التليفزيونى سواء فى التقديم أو الإعداد أو الإخراج أو التصوير أو الديكور أو المونتاج أو فى الهندسة الإذاعية. ولقد مهد إنشاء البنية التحتية الاتصالية الطريق لاحتضان مصر العديد من القنوات الفضائية العربية، التى جعلت من القاهرة مقراً رئيسياً لها، كذلك فقد افتتحت معظم القنوات الفضائية العربية والأجنبية، مكاتب رئيسية لها بالقاهرة، بحيث تحولت القاهرة إلى عاصمة للإنتاج الفضائى فى المنطقة العربية.

2. كذلك استلزم الدور المصرى فى الإعلام الفضائى إعداد كوادر إعلامية

مدربة، تعرف كيفية التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة، في مختلف التخصصات، الإذاعية والتليفزيونية من خلال معهد الإذاعة والتليفزيون بالإضافة إلى استقدام العديد من الخبراء الإعلاميين الأجانب لنقل الخبرات الحديثة إلى شباب الإعلاميين المصريين، فضلاً عن إرسال عدد من البعثات للخارج وخاصة من المهندسين الإذاعيين للتدريب على التكنولوجيا الاتصالية الحديثة. ولم يكن غريباً أن يكون جزءاً من الدور المصرى فى الإعلام الفضائى، قيام الإعلاميين المصريين بالعمل فى القنوات الفضائية العربية والأجنبية، ومن النادر أن ترى اليوم قناة فضائية عربية خاصة أو عامة لا تستعين بالإعلاميين المصريين.

3. لقد ساعد الإعلام الفضائى المصرى بمشاركة الإعلام الفضائى العربى على تطوير عدد من الفنون الإذاعية والتليفزيونية، وفى مقدمة هذه الفنون فن الدراما، حيث أصبحت المسلسلات العربية قاسماً مشتركاً فى معظم القنوات الفضائية المصرية والعربية وبعد أن كانت مصر لا تنتج قبل ظهور الفضائيات أكثر من عشر مسلسلات فى العام، وصل عدد المسلسلات التى أنتجها القطاع العام والخاص المصرى فى عام 2009م إلى ما يقرب من مائة مسلسل بلغ رأس المال المستثمر فيها أكثر من نصف مليار جنيه، كذلك حدثت نهضة فى مجال الأغنية المصورة (الفيديو كليب)، وزاد عدد المطربين والمطربات والمؤلفين والملحنين وما يرتبط بذلك من صناعات إعلامية وفنية كصناعات شرائط الكاسيت والفيديو وأجهزة التسجيل وغيرها من الصناعات المغذية لهذه الفنون الإعلامية.

4. يلاحظ كثرة أعداد القنوات الفضائية المصرية، والحكومية بالذات، وهو أمر

غير معتاد في أكثر دول العالم بمختلف أنظمتها السياسية، والاهتمام بالكم تقليد مصري قديم في مجال الإعلام، حيث كانت مصر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ثالث دولة في عدد الشبكات الإذاعية بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ويتصور البعض أن الكثرة تعنى التنوع والتعدد، فزيادة أعداد القنوات الفضائية، لا يوفر التعددية في الإعلام الفضائي، وذلك أن التعددية تعنى ضرورة أن يتوفر لهذه القنوات قدر من التنوع والاستقلال بعضها عن البعض الآخر، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن يكون التنوع سوى مظهر خارجي فقط، حيث تتحدث كافة القنوات الفضائية بصوت واحد، وتنادى برأى واحد وإن كثر المعبرون عنه.

وقد أثرت زيادة أعداد القنوات الفضائية، التي أطلقتها مصر على مستوى ما يقدم في هذه القنوات من برامج وأفلام ومسلسلات وخدمات تليفزيونية أخرى، فالإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لا تستطيع أن تغطي الاحتياجات الإنتاجية والتشغيلية والمالية لهذه القنوات، مما اضطر المسؤولين عن هذه القنوات إلى شغل ساعات الإرسال بألوان من البرامج والإنتاج المحلي والأجنبي غير المتميز فضلاً عن التوسع في ساعات البث المفتوح ملء الساعات في حوارات متكررة.

5. إن اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذي يملك القنوات الفضائية المصرية العامة، جهاز حكومي يمثل ملكية الدولة في الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، والمعروف أنه إذا كانت ملكية الدولة للصحف مكروهة في كافة الدول الديمقراطية، إلا أن هذه الدول تسمح بملكية الدولة للإعلام الإذاعي والتلفزيوني، إلا أن ملكية الدولة في المجتمعات الديمقراطية لا تعنى سيطرة الحكومة على هذا الإعلام، لذلك حرصت القوانين في هذه الدول على ضمان استقلال الخدمات الإذاعية والتلفزيونية المملوكة للدولة عن الحكومة، وهو ما نراه في تجربة هيئة

الإذاعة البريطانية B.B.C واتحاد الإذاعة والتلفزيون الفرنسى، وفى كافة اتحادات الراديو والتلفزيون فى دول غرب أوربا وفى الهند. ثم امتد الأمر نفسه إلى دول شرق أوربا أخيراً، وأعداد تتزايد يوماً بعد يوم فى المجتمعات النامية فى آسيا وأمريكا الجنوبية بل وفى أفريقيا كما هو الشأن فى دولة جنوب أفريقيا، مع السماح فى ذات الوقت للقطاع الخاص بحق البث الإذاعى والتلفزيونى، وتقوم فلسفة الدول الديمقراطية فى هذا الشأن على أن الدولة تمثل المجتمع كله بكافة أحزابه وقواه السياسية والاجتماعية فى حين أن الحكومة لا تمثل سوى حزب واحد من المواطنين، ولأن الحكومة متغيرة والدولة دائمة، وجب أن تعود ملكية وسائل الإعلام الإذاعى والتلفزيونى إلى الدولة، أى إلى جميع المواطنين، بحيث لا تستغل لمصلحة حزب واحد من المواطنين، لذلك تمتعت كافة الخدمات الإذاعية والتلفزيونية فى هذه الدول الديمقراطية باستقلال كامل عن الحكومة، وبحرية تامة فى تداول كافة قضايا المجتمع، بل كثيراً ما تختلف بعض الخدمات الإذاعية تلك مع الحكومة مثلما حدث من خلافات بين هيئة الإذاعة البريطانية والحكومة البريطانية أثناء حرب فوكلاند، وأثناء حربى الخليج الأولى والثانية. فى مصر كان يلاحظ ضيق مساحة الحرية المتاحة أمام القنوات الفضائية المصرية، سواء فى السياسات والقضايا والمشكلات الداخلية أو العربية أو الدولية، وهو الأمر الذى يحد من تأثير ونفوذ هذه القنوات المصرية فى مواجهة قنوات فضائية عربية أخرى تمتعت لأسباب متعددة بمساحة أكبر من الحرية. إن الدور المصرى الإعلامى الفضائى وقدرته على التأثير فى المنطقة العربية مرهون بزيادة مساحة الحريات المتاحة للقنوات الفضائية المصرية، وهو أمر متوقع بعد ثورة 25 يناير، وبداية تحول النظام الإعلامى المصرى من النظام

الإعلامى المختلط (بين السمات السلطوية والديموقراطية) إلى النظام الإعلامى الديمقراطى.

6. لقد كشفت العديد من الأحداث العربية عن وضع غريب للفضائيات، حيث تبين أن مصر تملك أكبر عدد من الفضائيات الحكومية والخاصة، ولكنها جميعًا لا تخاطب سوى المصريين فى الداخل، أو العاملين منهم فى الخارج، ولا توجد لمصر قناة فضائية عربية أو دولية تخاطب الشعوب العربية والأجنبية، وأن مصر فى غمرة تمسكها بسياساتها الإعلامية القائمة على الاعتدال، تركت المشاهدين العرب فريسة لعدد محدود من الفضائيات العربية، التى بنت سمعتها على قدرتها على نقد الأوضاع العربية، وفى مقدمتها الأوضاع المصرية، وهو الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى سياسة مصر الإعلامية العربية، وأصبح من الضرورى وجود قناة فضائية ذات طابع عربى، تخاطب كل المشاهدين العرب لا المصريين وحدهم. وأن تتمتع هذه الفضائية بمساحة كبيرة من الحرية فى نقد الأوضاع العربية، ولم يعد مقبولا، أن تبنى معظم القنوات الفضائية العربية سمعتها ومصادقيتها على قدرتها على نقد الأوضاع فى مصر، فى حين تُحرم الفضائيات المصرية من انتقاد الأوضاع فى هذه الدول، وإذا كان من الصعب أن يقوم بهذا الدور فضائية مملوكة للدول فمن الممكن أن تقوم به فضائية خاصة، تدعم بشكل مباشر، وغير مباشر من الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لقناة الجزيرة القطرية أو قناة العربية السعودية، أو قناة العالم الإيرانية، أو قناة الحرة الأمريكية، أو قناة B.B.C البريطانية. كذلك فمن المهم أن توفر لهذه القناة سواء كانت مملوكة للدولة، أو مملوكة للقطاع الخاص الإمكانيات المادية والبشرية، التى تمكنها من المنافسة، وفى مقدمة هذه الإمكانيات وجود العدد اللازم من المكاتب الخاصة، والمراسلين

في كافة العواصم العربية والدولية، فمن الأمور اللافتة للانتباه أنه بعد مرور أكثر من سبعين عامًا على إنشاء الإذاعة المصرية، وما يقرب من خمسين عامًا على إنشاء التلفزيون، ووجود أكثر من أربعين خدمة إذاعية، وثلاثين قناة تلفزيونية أرضية وفضائية ومتخصصة، لا يوجد لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري مكتب خارجي واحد، في أي عاصمة عربية أو دولية، وأن أغلب مراسليه في الخارج ليسوا من كوادره الإعلامية!

7. إن القول بوجود قناة فضائية دولية لمصر تتمثل في قناة النيل الدولية Nile T.V International يحتاج إلى مراجعة، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة في 31 مايو 1994م، بعد أن ظلت تبث تجريبيًا من 6 أكتوبر 1993، بمعدل أربع ساعات يوميًا منها ثلاث ساعات بالإنجليزية، وساعة باللغة الفرنسية، ثم أخذت تتوسع حتى صارت تبث لمدة 15 ساعة يوميًا، وأضيف إليها خدمة باللغة العبرية في أول يناير 2002م، إن اكتساب الطابع الدولي لخدمة تلفزيونية ما، رهن بتوفر ثلاثة عوامل: كما سبق وأشرنا وهي:

● انتشارها عبر الحدود والحواجز، التي تفصل بين الدول.

● والبث بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمي.

● وقوة التأثير خارج الحدود الوطنية.

ومن المهم توافر العناصر الثلاثة مجتمعة في القناة الدولية، بحيث إذا فقدت القناة عنصرًا منها فقدت طابعها الدولي.

وإذا ما حاولنا أن نطبق هذا المفهوم على قناة النيل الدولية، لوجدنا أنها تفتقد إلى العنصر الثالث، المرتبط بقوة التأثير، وتلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهدين الأجانب.

وهناك العديد من الشواهد، التي تؤكد عدم فاعلية هذه القناة ومن المشكوك فيه تمامًا وجود مشاهدين أجانب لها في أوروبا وأمريكا، خاصة أن برامجها تعتبر

من النحية التقنية والفكرية متخلفة كثيراً بالمقارنة بالخدمات التليفزيونية الوطنية في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية، ويكفى لإدراك هذه الحقيقة أن العالم العربي لم يستطع حتى الآن أن يبتث إذاعة عربية قومية باستثناء إذاعة صوت العرب في العهد الناصري، التي استطاعت أن تجمع حولها المستمعين العرب، في حين نجحت بعض الدول الغربية في إقامة خدمات إذاعية باللغة العربية، تمكنت من استقطاب الكثير من المستمعين العرب، مثل الخدمة العربية لصوت أمريكا، وإذاعة لندن العربية، وإذاعة مونت كارلو العربية، ثم هل نتصور عقلاً أن المشاهد الأوربي أو الأمريكي يترك قنواته الوطنية في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة لمشاهد القناة المصرية الموجهة إليه.

إن المشاهد العربي يقبل على القنوات الغربية الدولية مدفوعاً بإحساسه بالنقص الهائل في الخدمات التليفزيونية التي تقدمها محطاته الوطنية، سواء كان هذا النقص راجعاً إلى التخلف التقني، أو القيود السياسية، فهل يعاني المشاهد الغربي من عقدة نقص مشابهة حتى يهرب من قنواته الوطنية إلى القنوات المصرية الموجهة إليه.

التجربة العربية في البث الفضائي

بعد ظهور الفضائية المصرية بفترة قصيرة استأجرت المملكة العربية السعودية في نهاية عام 1990م قناتي التليفزيون غزيرقي الإشعاع بالعرب سات وخصصتهم لبث قناتها المحليتين إلى الفضاء، وبذلك كانت قناتها الفضائيتين ليسا سوى امتداداً لقناتها الأولى والثانية الأرضيتين، وفي منتصف عام 2004م، أطلقت السعودية قناة (الإخبارية) الفضائية بجانب قناة فضائية رياضية، وأصبح للسعودية أربع قنوات فضائية حكومية، تابعة لوزارة الإعلام السعودية، ويلاحظ أن معظم القنوات الفضائية العربية الحكومية الأولى ظهرت على النحو التي ظهرت به القناتين السعوديتين الأولى والثانية، أي مجرد بث القنوات الأرضية المحلية إلى الفضاء، فقد ظهرت القناة الفضائية الكويتية الأولى في الأول من أكتوبر عام 1992م كامتداد للقناة الكويتية الأرضية الأولى، كما تعد القناة الفضائية الكويتية الثانية امتداد للقناة الكويتية الأرضية الثانية، وكذلك كان الشأن مع قناة أبو ظبي الفضائية في عام 1996م والفضائية البحرينية في الأول من أكتوبر 1996م، والفضائية القطرية في أوائل عام 1993م، والفضائية العمانية في أوائل عام 1993م، والفضائية السورية في يونيو 1995م، والفضائية اللبنانية في عام 1996م، والفضائية الأردنية في فبراير 1993م، والفضائية الفلسطينية في 6 يونيو 1994م، والفضائية العراقية في 17 يوليو 1993م، والفضائية اليمنية في الأول من سبتمبر 1996م، والفضائية السودانية في الأول من يونيو 1995م،

والفضائية التونسية في 7 نوفمبر 1992م، والفضائية الجزائرية في الأول من أكتوبر 1994م، والفضائية المغربية في 3 مارس 1993م، والفضائية الموريتانية في الأول من ديسمبر 1994م، أما القنوات الفضائية العربية الخاصة فقد بدأت بظهور محطة مركز تليفزيون الشرق الأوسط MBCI التي بثت إرسالها من لندن في 18 سبتمبر 1991م، وبذلك تعتبر أول قناة فضائية عربية خاصة، وبتنمويل سعودي، وبعدها بفترة ظهرت MBC2 كقناة متخصصة في الدراما الغربية ثم أطلق مركز تليفزيون الشرق الأوسط قنواته الإخبارية المتخصصة في 20 فبراير 2003م، وللمركز عدد آخر من القنوات المتخصصة أبرزها قناة MBC4 الرياضية، ومن العاصمة الإيطالية روما بدأت شبكة راديو وتليفزيون العرب الفضائية تبث عددًا آخر من القنوات الخاصة ذات التمويل السعودي بدءًا من 18 أكتوبر 1993م وبتنمويل سعودي خاص أيضًا ظهرت شبكة (أوربت) في 25 مايو 1994م من روما أيضًا.

وفي عام 2003م بدأ البث التدريجي لقنوات (روتانا) الفضائية وبتنمويل سعودي أيضًا وبصدور قانون تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان في عام 1996م، بدأت تختفى بالتدريج حوالى 50 محطة تليفزيون أرضية خاصة كانت قد ظهرت خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ عام 1975م وحتى عام 1991م، أما المحطات الجديدة التي رخص لها ببث قنوات أرضية وفق القانون الجديد ما لبثت أن قامت ببث قنوات فضائية جاءت امتدادًا لمحطاتها الأرضية، ففي 29 أكتوبر 1993م بدأ بث قناة المستقبل الفضائية وكانت امتدادًا لمحطة تليفزيون المستقبل الأرضية، وهو ما حدث تقريبًا مع الفضائية الدولية للمؤسسة اللبنانية للإرسال I.B.C وقناة المنار الفضائية، وقناة تليفزيون المر الفضائية وغيرها من القنوات الفضائية اللبنانية التي كانت في حقيقة الأمر امتدادًا لمحطاتها التليفزيونية الأرضية، وفي الأول من نوفمبر 1996م بدأ بث قناة

الجزيرة الفضائية من قطر ورغم أن إنشاء القناة تم بمرسوم أميري وأن حكومة قطر هي الممول الرئيسي للقناة إلا أن إدارة القناة تصر على أن القناة مؤسسة مستقلة وأن دولة قطر يقتصر دورها على التمويل في حين أن إدارة القناة مستقلة تمامًا ولها شخصية قانونية خاصة وتقوم على أسس تجارية، وقد توسع نشاط القناة بحيث أصبحت تبث عددًا آخر من القنوات الفضائية مثل الجزيرة الرياضية والجزيرة مباشر والجزيرة الدولية وغيرها.

وكان لدول المغرب العربي نصيب في بث القنوات الفضائية الخاصة ومن أبرزها القناة الفضائية المغربية 2M International التي بدأت البث في مارس 1989م من مدينة الدار البيضاء بتشجيع حكومي، وقناة الأندلس الفضائية التي بدأت إرسالها في عام 1998م ومن الغريب أن الجزء الأكبر من تمويلها سعودي بالإضافة إلى عدد من الممولين العرب في إقليم الأندلس بأسبانيا. وهناك قناة المستقلة التي انطلق إرسالها في عام 1999م بتمويل من المعارضة التونسية، وهناك أخيرًا قناة الساعة التي انطلق إرسالها في عام 2008م وبتمويل خاص وثيق الصلة بالحكومة الليبية.

وهناك بالطبع عشرات من القنوات الفضائية العربية الخاصة التي أضيفت إلى عشرات أخرى من القنوات الحكومية والتي تنوعت أشكالها واتجاهاتها ما بين قنوات عامة وأخرى متخصصة وأغلبها قنوات مفتوحة للجمهور العربي العام وبعضها مشفر يقدم خدماته بمقابل مادي، ونصل إلى السؤال المهم: هل أدت هذه القنوات إلى تزايد مساحات الديمقراطية في البلدان العربية أم ضيقت من هذه المساحة وفي هذا المجال يهمنا أن نسجل الملاحظات التالية على تجربة القنوات الفضائية العربية الحكومية والخاصة بشكل عام، وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية بشكل خاص.

1. لا بد أن نعترف بأن ظهور القنوات الفضائية العربية قد قوبل بالمخاوف وأحياناً بالمقاومة الصريحة من قبل غالبية الحكومات العربية، وقد تمثل ذلك مبكراً في وضع العديد من القيود أمام السماح بتملك المشاهدين في معظم البلدان العربية لأدوات استقبال (الذش) القنوات الفضائية الأجنبية قبل أن تظهر إلى النور أية فضائيات عربية، بل إن هذه المخاوف أو المقاومة قد عطلت المحاولات العربية للاستثمار في المجال الفضائي، فقد تأخر مشروع إنشاء القمر العربي (عربسات) ما يقرب من عشرين عاماً، فقد أقر في عام 1967م. في حين لم ير النور إلا في عام 1985م، ثم ظل منذ إطلاقه في عام 1985م معطلاً عن أداء دوره الإعلامي الفضائي حتى عام 1990م حين استأجرت مصر القناة غزيرة الإشعاع لبث أول قناة فضائية مصرية لمخاطبة قواتها المشاركة في معركة تحرير الكويت.

وإذا بحثنا في طبيعة هذه المخاوف فلم يكن سببها رفض لمستحدث تكنولوجيا ينقل العرب إلى عصر الفضاء، بقدر ما كانت مخاوف مما يمكن أن تفتحه هذه التكنولوجيا من أبواب جديدة للتعبير وما يرتبط بها وينتج عنها من تأثير، لقوى وتيارات سياسية وثقافية وعرقية ودينية، وهو الأمر الذي يتصادم مع الطابع السلطوي الغالب على معظم الأنظمة العربية. وقد ضاعف من عنف هذه المخاوف ما تردد وقتها (واتضحت صحته) أن هذه التكنولوجيا الإعلامية الفضائية الجديدة غير قابلة للرقابة أو المنع أو التشويش.

2. لوحظ مع بداية البث الفضائي العربي اندفاع العديد من الحكومات العربية في إنشاء قنوات فضائية بتمويل حكومي مباشر بحيث لم يمر وقت طويل حتى أصبح لكل دولة عربية قناة فضائية رسمية تعبر عنها وتعكس سياستها وترسم صورتها أمام الشعوب العربية، ثم تطور الأمر بحيث أصبح لكل دولة عربية

عدة قنوات فضائية حكومية وتسابقت الدول العربية في هذا المجال بحيث أصبحت أعداد القنوات الفضائية التي تملكها كل دولة مصدر فخر لها واعتبرها البعض مؤشراً على تقدمها في هذا المجال، رغم أن أكثر هذه الفضائيات العربية الحكومية تكاد تكون صورة كربونية من قنواتها التلفزيونية الأرضية، ولم يزد دورها على مجرد أداة إعلامية للتعبير عن سياسة الدولة أو الحكومة والدفاع عن مواقفها وفي حقيقة الأمر فإن دورها كان أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام.

ولا يرجع هذا الوضع إلى غمط ملكية الدولة لهذه القنوات الفضائية، وإنما إلى الإشراف الحكومي المباشر عليها، ذلك أن ملكية الدولة لجانب من الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الأرضي أو الفضائي، موجود في العديد من المجتمعات الديمقراطية، التي تحرص على ضمان استقلال وسائل الإعلام الإذاعي عن سيطرة الحكومة رغم ملكية الدولة لها.

وهذا الوضع مفتقد في كافة البلدان العربية، بحيث إن ملكية الدولة لوسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني يتم تحت إشراف الحكومة المباشر، وهو ما يترجم عملياً باستئثار الحكومة بتوجيه وسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني للتعبير عن سياساتها وحرمان كافة القوى الأخرى في المجتمع من حق التعبير عن مواقفها من خلال هذه الوسائل.

وبالطبع فإن بعض الحكومات العربية الأكثر تطوراً قد تسمح في بعض الحالات القليلة بالرأى الآخر في بعض برامجها التي تبثها في قنواتها التلفزيونية الأرضية أو قنواتها الفضائية، ولكن يظل هذا الأمر استثناء مرهون بإرادة الحكومة إن شاءت سمحت به وإن شاءت حجبتة مستندة في ذلك إلى تشريعات إعلامية تمنح الحكومات احتكار البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي، وتمنعه عن غيرها من

المواطنين، وقد يمتد هذا الاحتكار الحكومي إلى البث الفضائي في عدد كبير من البلدان العربية، وحين سمح للقنوات الفضائية الخاصة في مصر بالبث تم ذلك عبر تفسير مرن للقانون اعتمد على أن القانون الذي منح اتحاد الإذاعة والتليفزيون الحكومي وحده حق البث الإذاعي والتليفزيوني لم يكن البث الفضائي قد ظهر بعد، ورغم ذلك أرغمت هذه القنوات الفضائية الخاصة أن تعمل من داخل المنطقة الحرة، وأن تحصل على ترخيصها مما سمي بالمنطقة الإعلامية الخاصة!

وما زالت غالبية الدول العربية تحظر إصدار تراخيص لبث القنوات الفضائية الخاصة مما اضطرها لأن تبث من داخل المناطق الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي في مصر ومدينة دبي الإعلامية والمنطقة الحرة بعمان وبيروت وغيرها، في حين أثر البعض الآخر البث من خارج الوطن العربي في لندن وباريس وروما وغيرها.

3. يلاحظ التزايد المستمر لأعداد القنوات الفضائية العربية الخاصة، وهي ظاهرة إيجابية، ويفترض أن تؤدي كما حدث في المجتمعات الغربية إلى تدعيم التعددية والتنوع واتساع مساحات حرية التعبير والرأي.

وقد أفاض الكثيرون في الحديث عن الدور الحيوي الذي لعبته الفضائيات العربية الخاصة في زيادة مساحات الحرية وإتاحتها فرصة التعبير للرأي الآخر، وقد بالغ البعض في توصيف هذا الدور إلى الحد الذي قالوا فيه: إن الفضائيات قد أدخلت الديمقراطية إلى العالم العربي!

ومع اعترافنا بالدور المهم الذي لعبته الفضائيات العربية العامة والخاصة في تكوين رأي عام عربي حول الكثير من القضايا التي واجهتها الأمة العربية في السنوات العشر الأخيرة، إلا أن دورها الديمقراطي يحتاج إلى مناقشة.

ولعل أول ما يواجهنا في هذا الأمر حقيقة أن الكثير من القنوات الفضائية

الخاصة يتم بتمويل حكومي مباشر أو غير مباشر، وليس سرًا أن العديد من شبكات القنوات الفضائية العربية الخاصة، والتي تضم كل شبكة منها العديد من القنوات الفضائية المتنوعة مملوكة لبعض أفراد الأسر الحاكمة في البلدان العربية أو لكبار المسؤولين فيها، والكثير من هذه الشبكات والقنوات تنفق أكثر من دخلها ولعل ذلك السبب في أن الكثير من هذه الفضائيات لا تنشر ميزانياتها السنوية لكي يتعرف جمهور المشاهدين على نفقاتها ومداخيلها!

والمتتبع لمحتوى مضامين ما تقدمه هذه القنوات الفضائية في برامجها لا يخرج بعيدًا عن سياسات ومواقف الدول التي ينتمي إليها أصحابها، وهي لا تختلف كثيرًا عن القنوات الفضائية الحكومية التي تبثها بلدانها إلا في تحررها من بعض القيود البيروقراطية بما يسمح لها بالإنفاق الزائد على الإبهار الفني والجودة الإنتاجية، إضافة إلى قدر من المرونة في البرامج الفنية والاجتماعية لا تسمح به طبيعة البلدان المحافظة لقنواتها الحكومية الأرضية أو الفضائية.

وهناك القنوات الفضائية العربية الخاصة المملوكة لبعض رجال الأعمال العرب، ونحن نعرف الطبيعة الخاصة للرأسمالية العربية، فأغلبها مصدرها يأتي من التعامل مع الحكومات العربية التي تملك كافة الثروات الطبيعية في بلدانها، فمصالح الرأسمالية العربية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحكومات العربية، لذلك كان من الطبيعي أن تبتعد هذه القنوات الفضائية الخاصة عن الشأن السياسي والتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية، بدليل أن معظم هذه القنوات لا يقدم أية خدمات إخبارية أو برامج سياسية، وفي الحالات الخاصة أو الأحداث المهمة التي تضطر فيها هذه القنوات إلى معالجة الشأن السياسي فهي تلتزم التزامًا كاملاً بالدفاع عن مواقف حكومات بلدانها.

4. هناك حالة خاصة لقناة الجزيرة تحتاج إلى تحليل وتفسير وتقييم، خاصة مع

وجود استقطاب مع هذه القناة وضدها في ذات الوقت بين عدد كبير من المشاهدين، فالمؤيدين لفضائية الجزيرة يدعون أنها فتحت أبواب الحريات الإعلامية في الوطن العربي، وأنها حرصت على تقديم الرأي والرأي الآخر ودفعت ثمنًا غاليًا لذلك في العديد من العواصم العربية تمثل في إغلاق بعض مكاتب القناة، أو توقيف ومحاكمة عدد من مراسليها، إضافة إلى ازدياد أعداد الدعاوى القضائية ضد القناة في العديد من الأقطار العربية.

وقد ادعى المسئولون عن فضائية الجزيرة أنها رفعت سقف الحرية الإعلامية في الوطن العربي إلى حدود لا نهائية، وأن القناة رغم تمويلها من دولة قطر إلا أنها مستقلة تمامًا في تحديد سياستها الإعلامية وفي تنفيذها، وأن أداء القناة الإعلامي يتم وفقًا للمعايير المهنية وحدها.

المختلفون مع قناة الجزيرة يدعون أن القناة شأنها شأن غيرها من وسائل الإعلام الجماهيرى تلتزم بسياسة من يملكها، وهى مملوكة بالكامل لحكومة قطر وبالتالي فهى لا تمتلك إلا الالتزام بالسياسة التى تحددها لها الحكومة القطرية.

ومن المعروف أن الحكومة القطرية بعد التغيير الذى أتى بأمر قطر الحالى، تبنت سياسة جديدة تقوم على قيام قطر بدور سياسى فاعل على المستوى الإقليمى والدولى وهو الأمر الذى استتبع إيجاد أداة إعلامية تساعد على أداء هذا الدور السياسى الجديد وكان إنشاء قناة الجزيرة لى تؤدى هذا الدور، وقد نجحت القناة فى مهمتها بحيث تخطى دورها وشهرتها فى عدد من الحالات دور وشهرة دولة قطر ذاتها.

ومن الإنصاف الاعتراف بالدور المتميز الذى قامت به قناة الجزيرة فى التعبير عن الرأى والرأى الآخر فى كثير من الأقطار العربية وعلى مستوى الوطن العربى كله، وفى كشفها لكثير من القضايا المسكوت عنها فى معظم وسائل

الإعلام العربية الحكومية، وقد ساعدها على تحقيق ذلك كله حسن اختيار الكوادر الإعلامية العربية العاملة بالقناة والذين تميزوا بالكفاءة المهنية وارتفاع مستوى الحرفية، ولكن تظل مشكلة قناة الجزيرة أنها لا يمكن إلا أن تكون جزءاً من النظام الإعلامى القطرى، وهو للأسف نظام سلطوى، فقانون الإعلام القطرى، ما زال يعطى للسلطات الإدارية حق محاسبة ومعاينة وسائل الإعلام، كذلك يمنع هذه الوسائل من نقد نظام الحكم فى الإمارة، وكذلك يمنع نقد الحاكم، كما أنه يمنع المواطنين من إنشاء خدمات إذاعية أو شبكات تليفزيونية ويجعل هذا الحق حكراً على الحكومة، كذلك لا يسمح بإصدار تصاريح بإنشاء قنوات فضائية خاصة على أرض قطر، والنظام الإعلامى القطرى انعكاس للنظام السياسى القطرى، حيث لا يسمح بوجود أحزاب سياسية وبالتالي لا توجد انتخابات برلمانية، والحكومة مسئولة أمام أمير البلاد وليست كما هو الشأن فى الدول الديمقراطية أمام البرلمان.

نخلص من ذلك أن قناة الجزيرة استثناء من القاعدة فى دولة قطر، وهى موجودة ومستمرة ما دامت هناك رغبة ومصلحة للنظام الحاكم فى ذلك، فإذا ما تغيرت النظرة أو المصلحة، فلن يكون لهذه الفضائية المميّزة وجوداً!

إن أهمية الجزيرة يعود إلى قدرتها على نقد الأوضاع فى كافة الأقطار العربية - ما عدا قطر بالطبع - وهو أمر غير متوفر فى غيرها من القنوات الفضائية العربية لأسباب ومصالح وسياسات متعددة، وهو أمر يذكرنا بتجربة إذاعة (صوت العرب) المصرية فى العصر الناصرى حين كانت تنفرد بنقد الأوضاع فى كافة الأقطار العربية، وكان لها نفوذ على الشعوب والحكومات العربية أكثر بكثير مما هو لقناة الجزيرة الآن، ولم يكن هذا النفوذ أو ذلك دليلاً على ديمقراطية صوت العرب أو الجزيرة، فالاثنتين ينتميان إلى نظام إعلامى سلطوى، وإنما اكتسبا نفوذهما على النطاق العربى نتيجة السماح لهما بنقد أوضاع

البلدان العربية، وبالطبع لم يكن لصوت العرب أن يجرؤ على نقد النظام الناصري، كما لا تجرؤ الجزيرة الآن على نقد نظام الحكم في قطر.

5. يلاحظ وجود عدد من القنوات الفضائية العربية العامة والخاصة، التي تبث خدماتها بلغات أجنبية، وتصل بالبث إلى خارج حدودها الوطنية بحيث تشمل مناطق في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين، وهي تدعى أنها قنوات فضائية دولية، وينطبق على هذه القنوات ما سبق أن ذكرناه عن قناة النيل الدولية المصرية، بحيث لا يمكن اعتبارها بأى صورة من الصور، قنوات دولية، وذلك على ضوء المعايير العلمية.

ونخلص من ذلك كله إلى القول بأن العالم العربي، رغم إمكاناته البشرية والمادية وموقعه الإستراتيجي ما زال يفتقد إلى وجود إعلام عربي جماهيري دولي، وأنه في مجال الإعلام الدولي، مجرد مستهلك يعيش على ما يستورده من الإنتاج الإعلامي الأجنبي!.

وإذا كان العالم العربي يشترك في هذا الوضع مع كافة دول العالم الثالث التي تعاني من التبعية الإعلامية للدول الصناعية المتقدمة، فإن العالم العربي بما يملكه من إمكانات، مؤهل أكثر من غيره من الشعوب والأمم لاختراق حصار التبعية الإعلامية وتحقيق استقلاله الإعلامي، وذلك في عصر أصبح فيه الاستقلال الإعلامي شرط لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي!

مراجع الفصل السابع

- (1) طرازي. فيليب دي: تاريخ الصحافة العربية - الجزء الأول (المطبعة الأدبية) بيروت، ص 55.
- (2) أبو زيد. فاروق: الصحافة العربية المهاجرة (عالم الكتب) القاهرة، ص 324-333.
- (3) مجلة الدستور: أسسها في لبنان خليل أبو جودة في عام 1927، وصدرت أسبوعية سياسية وقد انتقلت ملكيتها إلى عدة أشخاص حتى انتهت قبيل الحرب الأهلية إلى الصحفي اللبناني علي بلوط، وقد تحولت المجلة إلى تأييد النظام العراقي واضطرت إلى الهجرة إلى لندن بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان، ويسيطر عليها فرع حزب البعث العراقي بالسودان، ويرأس تحريرها خلدون الشمعة.
- (4) مجلة الحوادث: صدرت في مدينة طرابلس عام 1911م، وكان يملكها لطف الله خلاط، ثم انتقلت ملكيتها في عام 1956م إلى سليم اللوزي وتولى رئاسة تحريرها في الوقت نفسه، واضطرت المجلة إلى الهجرة إلى لندن في عام 1978 بعد تعرضها للعديد من الإعتداءات المسلحة، وفي فبراير 1980 اختطف مسلحون مجهولون اللوزي وهو في طريقه إلى مطار بيروت مغادرًا لبنان بعد أن حضر جنازة أمه، وبعد تسعة أيام من اختطافه وجد مقتولا وبجثته أثار تعذيب شديد، وبعد مصرع اللوزي بفترة انتقلت ملكية الحوادث إلى كرم ملحم كرم ومازالت تصدر من لندن.
- (5) جريدة الحياة: أصدرها في 28 يناير 1946 كامل مروة، وغلب عليها الاتجاه اليميني، وكانت تؤيد حزب الأحرار وكمبل شمعون أثناء أحداث عام 1958، وأثناء الحرب الأهلية في عام 1975 تعرضت لعدة اعتداءات وقد هاجرت أخيرًا إلى لندن، حيث يرأس تحريرها جهاد الحازن.
- (6) مجلة الوطن العربي: صدرت في باريس في فبراير 1977 وأسسها وليد أبو ظهر وهو صحفي وناشر لبناني كان يشترك مع شقيقه هشام أبو ظهر في إصدار جريدة المحرر اليومية في بيروت، وقد اضطر وليد إلى الهجرة إلى فرنسا بعدما تعرض مبنى جريدة المحرر في بيروت إلى هجوم مسلح وأضرمت فيه النار فقتل مدير تحريرها وأصيب

عدد من محرريها وعمالها وموظفيها، ثم قامت قوات الردع السورية باحتلال مبنى الجريدة واستولت على كل ما فيها وحطمت جميع التجهيزات والآلات، وقد أبدت مجلة الوطن العربي النظام العراقي، وإن بدأت تغير من تأييدها له في العام الأخير.

(7) مجلة المستقبل: أسبوعية سياسية، صدرت في باريس في فبراير 1977م ويرأس تحريرها نبيل الخوري، وهي تحاول أن تخط طريقاً مستقلاً بين الأنظمة العربية.

(8) مجلة كل العرب: صدرت في باريس في أول سبتمبر 1982م ويرأس تحريرها ياسر هوارى، وقد بدأت معتدلة ثم انحازت إلى تأييد النظام العراقي.

(9) مجلة التضامن: صدرت في لندن عام 1982م ويرأس تحريرها الصحفي اللبناني فؤاد مطر، وقد بدأت مستقلة ثم انحازت إلى النظام العراقي.

(10) مجلة الدولية: يصدرها أنطوان نوفل من باريس، وكان يعمل مديراً للأخبار بإذاعة مونت كارلو العربية، وهي مجلة معتدلة.

(11) جريدة الشرق الجديد: وهي جريدة في حجم مجلة، وأسسها في لندن الصحفي السوري عبد الوهاب فتال في يناير 1973م، وهي جريدة انتقادية يغلب عليها طابع الرأي وقد خاضت معارك مع معظم الأنظمة العربية بما فيها النظام السوري نفسه، وإن كانت أخيراً تميل إلى تأييد المواقف السورية.

(12) مجلة الفرسان: تصدر من باريس ويشرف على إصدارها الدكتور رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد ونائب رئيس الجمهورية السابق في سوريا، وهي تميل إلى الدفاع عن السياسات والمواقف العربية السورية.

(13) مجلة 23 يوليو: أصدرها الصحفي المصري محمود السعدني في لندن، وكانت مجلة معارضة للرئيس المصري السابق أنور السادات، وقد رأس مجلس إدارتها نور السيد وهو نفسه محمود نور الدين المتهم الأول في قضية تنظيم ثورة مصر المتهم بالإعتداء على عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين في القاهرة، وقد شارك في تحرير المجلة عدد من الكتاب والصحفيين المصريين مثل ألفريد فرج وفتحي خليل وبكر الشرفاوي وعبد الحكيم قاسم وجمال إسماعيل ومحمد محفوظ بالإضافة إلى الرسامين صلاح الليثي وجورج البهجوري، وقد توقفت المجلة بعد أن أكملت إصدار 45 عدداً لعدم وجود التمويل الكافي لاستمرار المجلة.

(14) مجلة الدعوى: صدرت مجلة الدعوة عام 1951م كمجلة "أسبوعية" ويملك امتيازها صالح ع شماوى ويرأس تحريرها في الوقت نفسه، ثم توقفت المجلة في عام 1954م، ثم عادت إلى الصدور في عام 1976 كمجلة شهرية تعبر عن حركة الإخوان المسلمين، ثم

توقفت بعد أحداث 5 سبتمبر 1981، وهاجرت بعدها إلى الخارج وأصبحت تصدر عن المركز الإسلامى بالنمسا، وتعتبر عن التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، وذلك في نهاية عام 1981م.

- (15) المصمودى. مصطفى: النظام الإعلامى الجديد: "عالم الفكر" الكويت.
- (16) عبد اللطيف. صلاح: دور وكالات الأنباء الإقليمية ومجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز في تحقيق التوازن الإخبارى العالمى - رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام - جامعة القاهرة) ص 157.
- (17) المصدر السابق، ص 152 - 153.
- (18) الحلوانى. ماجى، العبد، عاطف: الأنظمة الإذاعية في الدول العربية (دار الفكر العربى)، القاهرة، ص 477-482.
- (19) اتحاد الإذاعة والتلفزيون: الإذاعات الموجهة من القاهرة، القاهرة 1998، ص 1.
- (20) عبد الحميد. محمد: وسائل الاتصال الإدارى (العيكان للطباعة والنشر) الرياض، 1998، ص 116-117.
- (21) الحلوانى. ماجى: مدخل إلى الإذاعات الموجهة (دار الفكر العربى) القاهرة، ص 14-15.
- (22) رشتى. جيهان: الإعلام الدولى بالراديو والتلفزيون (دار الفكر العربى) القاهرة، ص 3-4.
- (23) العبد. عاطف: تبادل الأخبار التلفزيونية العربية (دار الهانى للطباعة) القاهرة 1998، ص 89.
- (24) الشريف. سامى: الفضائيات العربية، دار النهضة العربية - القاهرة، 2004، ص 42.

الباب الثالث
هيمنة القطب الواحد
ومستقبل النظام الإعلامى الدولى

الفصل الثامن

ثنائية النظام الإعلامى الدولى

من المؤكد أن أدبيات علم الإعلام، لم تعرف إصطلاح "النظام الإعلامي الدولي" حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن الاصطلاح بدأ يتردد في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات عندما شاع استخدام مصطلحات مشابهة في مجالات السياسة والاقتصاد وغيرهما، ثم سرعان ما أخذ الاصطلاح يشق طريقه إلى الكتابات الإعلامية والأكاديمية عقب المحاولة التي تبنتها منظمة اليونسكو في منتصف السبعينيات لمناقشة مشكلات الإعلام والاتصال الدولي فيما سمي وقتها "نحو نظام إعلامي دولي جديد". وقد منيت المحاولة بالفشل، لعدم واقعيتها من ناحية وبسبب مقاومة الدول الغربية لها من ناحية ثانية، وقد انتهى الأمر بالإطاحة بأمين عام المنظمة الدولية الذي تبني المحاولة.

ورغم مرور سنوات على استخدام المصطلح، فإنه يصعب القول بوجود اتفاق عام حتى الآن على مفهومه، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الخلط الذي وقع بين مفهومين ظهرا في وقت متقارب وهما: النظم الإعلامية والنظريات الإعلامية، والأخير ظهر في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث شاع القول بوجود أربع نظريات للصحافة والإعلام، وهى: نظرية السلطة ونظرية الحرية ونظرية الشيوعية ونظرية المسؤولية الاجتماعية.

ويلاحظ أن هذه النظريات قد بنيت على مجرد تصورات فكرية، ولم تقم على قوانين علمية تم التوصل إليها بأدوات ومناهج بحث علمية، ورغم ذلك فقد لاقت الفكرة رواجاً كبيراً في الأوساط الإعلامية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب أوروبا، ثم انتقلت - كالعادة - إلى بقية أنحاء العالم باستثناء دول الكتلة الشرقية التي رفضت الفكرة واعتبرتها نوعاً من التلفيق

الأكاديمي، ودللت على ذلك بإيراد حالات كثيرة استخدمت فيها تلك الفكرة كسلاح في الحرب الدعائية ضد المعسكر الشرقي.

لذلك فمن المهم أن نؤكد أننا عندما نتحدث عن نظام إعلامي ما، فنحن نشير إلى خمسة أبعاد للمفهوم: الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها النظام الإعلامي وهي مجموعة المبادئ والأسس الفكرية، ثم السياسات الإعلامية، وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية، ثم الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية، ثم البنية الاتصالية الأساسية، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية الاتصالية الأساسية، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية المتاحة والإمكانات المادية وغيرها، وأخيرًا تأتي الممارسات الإعلامية في الواقع الفعلي.

ومن ذلك يتبين أن النظام الإعلامي في مجتمع ما، ليس سوى انعكاس للنظام السياسي والاجتماعي السائد في هذا المجتمع ودرجة التطور الحضاري به، وقد حال التعدد في النظم السياسية والاجتماعية، والتنوع في درجة التطور الحضاري من إقامة نموذج إعلامي واحد على الصعيد الدولي وانتهى الأمر في النصف الثاني من القرن العشرين بوجود نظامين إعلاميين تحققت لهما السيطرة الإعلامية على المستوى الدولي وهما: النظام الإعلامي الغربي والنظام الإعلامي الشرقي، وقد تم ذلك انعكاسًا لواقع السيطرة الدولية للنظامين الاجتماعيين الأكثر تطورًا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهما: النظام الليبرالي (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا) والنظام الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا). ولم يغير من الطابع الثنائي للنظام الإعلامي الدولي، كون النظامين الإعلاميين السائدين نتائج حضارة واحدة، وهي الحضارة الغربية الحديثة بأيديولوجياتها المختلفة.

وقد جرى تقسيم تلقائي للنفوذ بين النظامين الإعلاميين، كان ميدانه الفسيح دول العالم الثالث الأقل تطورًا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويلاحظ أن كلا النظامين الإعلاميين الدوليين، كانا يعملان في ظل إطار فيه الكثير من أوجه التشابه، حيث وجد بكل منهما مركز رئيسي مسيطر، تنتمي إليه مراكز أخرى أقل أهمية، ثم تتبعه أطراف ثانوية، ففي النظام الإعلامي الغربي، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرئيسى، وتنتمي إليها مراكز أقل أهمية داخل نفس النظام من بين دول غرب أوروبا بالإضافة إلى كندا واليابان وأستراليا، في حين تشكل العديد من الدول النامية الخاضعة للنفوذ الغربى، الأطراف الثانوية التابعة، ويمثل الاتحاد السوفيتى المركز الرئيسى فى النظام الإعلامى الشرقى، وتنتمي إليه مراكز أقل أهمية من بين دول شرق أوروبا في حين تشكل بعض الدول النامية الخاضعة للنفوذ الشرقى، الأطراف الثانوية التابعة.

ويلاحظ أن هذا الإطار الواسع لم يمنع من ظهور مراكز مؤثرة داخل كل نظام، وجرت محاولات غير قليلة لمنافسة المركز الرئيسى، وقمت محاولات أخرى لاتخاذ موقف مستقل، ولكن هذا كله لم يؤثر على وحدة كل نظام، فقد حرصت فرنسا في عهد ديغول وميتران أن يكون لها دور متميز داخل النظام الإعلامى الغربى، كذلك جرت محاولة شبيهة من جانب رومانيا داخل المعسكر الشرقى في عهد تشاوشيسكو ونفس الشيء حدث في بولندا بعد ظهور حركة تضامن.

ولقد عكست ثنائية النظام الإعلامى الدولى الطابع الثنائى للنظام الدولى الذى قام عقب الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت كتلتان، الكتلة الغربية والكتلة الشرقية، وقد تجسد هذا التقسيم عسكرياً في حلف الناتو الذى ضم دول شمال الأطلسى وحلف وارسو الذى ضم الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا.

وقد أقام الحلفاء المنتصرون هيئة الأمم المتحدة خلفاً لعصبة الأمم، تلك المنظمة التى دفنتها أحداث الحرب العالمية الثانية ضمن أشياء أخرى كثيرة ورغم

أن هيئة الأمم تضم في عضويتها معظم دول العالم، إلا أن نظامها كان يعكس أكثر من غيره الطابع الثنائي للنظام الدولي فمجلس الأمن الذي يقع على قمة الهيئة يضم بين عضويته خمسة أعضاء دائمين يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين، ولهم وحدهم حق الاعتراض "الفيتو".

ولقد أدى امتلاك الكتلتين المتنافستين لأدوات الردع النووي إلى استبعاد الخيار العسكري في حل النزاعات التي يمكن أن تنشب بينهما، ومن ثم فقد بدأ عصر ما سمي بالحرب الباردة، وهي حرب حقيقية بين المعسكرين ولكن بدون استخدام الأسلحة الحربية، حيث استجذت أسلحة أخرى تمثلت في التنافس الاقتصادي وسباق التسلح، والاستقطاب الأيديولوجي، وفي حالات كثيرة نشبت نزاعات مسلحة بين المعسكرين، ولكن عن طريق أطراف ثالثة، وخارج أراضي الكتلتين، في أنحاء متفرقة من العالم الثالث، وكانت في حقيقتها "حروب بالوكالة". وتحملت تبعاتها الدول النامية.

وفي تلك الفترة برز دور وسائل الإعلام الدولية، وتزايدت فعاليتها، وأكسبتها التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال والمعلومات إمكانات للتأثير لا حدود لها، وبدأت الحرب الإعلامية والحرب الباردة كوجهين لعملة واحدة.

النظام الإعلامى الدولى الغربى

يقوم البناء الفكرى للنظام الإعلامى الدولى الغربى على الفلسفة الليبرالية، حيث تشكل تلك الفلسفة أيديولوجية النظام السياسى والاجتماعى القائم فى دول المعسكر الغربى.

والليبرالية كأيديولوجية لها جناحان، الأول اقتصادى وهو الرأسمالية والثانى سياسى وهو الديموقراطية، وتمتد جذورها التاريخية إلى التطور فى الأفكار الذى صاحب القرن السابع عشر والثامن عشر فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا، حيث تمكنت الطبقة البورجوازية من السيطرة الكاملة على السلطة فى تلك البلدان، وقد أزاحت عن طريقها كافة الحواجز التى تعوق حرية الفرد، حيث لم يعد الامتياز مترتبًا على المركز الاجتماعى ولم تعد الحقوق ترتبط بملكية الأرض، وإنما حل العقد الاجتماعى محل المركز الاجتماعى كأساس قانونى للعلاقات فى المجتمع، وحل مبدأ الشك محل اليقين الذى كان سائدًا فى العصور الوسطى، وتراجع مبدأ الحق الإلهى للحكام أمام مبدأ سيادة الشعوب، ولم تعد السلطة فى أيدي ملاك الأرض وبدأت تتحول إلى أصحاب البنوك والتجار وأصحاب المصانع، وصار العلم هو العامل المتحكم فى تشكيل أفكار الناس وحياتهم، وزالت فكرة توحيد العالم المسيحى بزعامته الزمنية والدينية وحل محلها الدولة القومية الموحدة ذات السيادة وانفتح الطريق أمام فكرة المبادرة الفردية.

وتعمل الليبرالية على تقليل القيود التي تضعها الدولة على الفرد إلى أقصى حد، وحصر دور السلطة في ثلاثة أهداف فقط وهي تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام، فالمبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو منع الضرر عن الفرد، فالليبرالية ترفض أى مبرر لتدخل الدولة في شئون الأفراد حتى لو ادعت أنها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم، فالليبرالية تميل في المجال السياسي إلى الأخذ بالنظم البرلمانية والحريات المدنية، وفي مقدمتها حرية الرأي التي تمثلت في حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.

وعلى ضوء الفهم السابق للأيدولوجية الليبرالية، فإن النظام الإعلامى الغربى الليبرالى ينطلق من الناحية النظرية من الاعتقاد بأن حق الفرد في المعرفة حق طبيعى، وأن الفرد لن يتمكن من ممارسة هذا الحق إذا خضعت وسائل الإعلام لأية قيود تحد من حريتها، وقد ترتب على ذلك الاعتقاد، الأخذ بالتعددية الإعلامية، والملكية الفردية لوسائل الإعلام، وتحريم أى نوع من أنواع الرقابة على تلك الوسائل، وباختصار رفض أية قيود تأتى من خارجها.

وقد كشفت الممارسة العملية في التجربة الإعلامية الليبرالية طوال القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين، أن تطبيقاتها لم تكن تتلاءم مع ادعاءاتها، فالحرية التى طالما ادعتها لم تكن للجميع، وإنما كانت وقفاً على من يملكون وسائل الإعلام، لذلك فقد كانت دائماً حرية ناقصة، فقد أدى نمو الاحتكار فى وسائل الإعلام وسيطرة الإعلان التجارى، وتنامى سلطة الدولة الحديثة، إلى تهديد مبدأ أساسى من مبادئ الإعلام الليبرالى وهو التعددية، فرغم الكم الهائل من وسائل الإعلام الليبرالية ووفرة الوسائل الإعلامية التى تنتجها، وتنوع مضمون هذه الوسائل إلا أن الطابع الاحتكارى التجارى أدى إلى تقديم رؤية متشابهة للقضايا والأحداث الوطنية الدولية تتطابق مع سياسات ومصالح الاحتكارات التجارية المسيطرة على وسائل الإعلام، كذلك فإن الدولة الليبرالية لم تكن كائناً

محايدًا كما كانت تدعى، وإنما أصبحت أداة استغلت لحماية مصالح الملكية وأهدافها، فقد استخدمت الاحتكارات التجارية سلطة الدولة لتدعيم مصالحها فصاغت القوانين وأعادت بناء التعليم وقدمت أدبًا وفنًا وثقافة تخدم أغراضها، بل لقد وصل بها الأمر أن وظفت وسائل الإعلام في محاولة لإضفاء جو من التقديس حول حقوق الملكية، بحيث صار الهجوم عليها نوعًا من البربرية ومحاولة لهدم أساس الحضارة الإنسانية.

ويقدم عالم الإعلام الأمريكي شيللر تلخيصًا عميقًا للتجربة الأمريكية حين يقول: "إن وسائل الإعلام الأمريكية تعمل طبقًا لقواعد تجارية وتعتمد على الإعلانات، وترتبط بصورة وثيقة باقتصاد المؤسسات الضخمة متعددة الشركات، لذا فإن وسائل الإعلام تشكل صناعة وليس مجرد حاصل إجمالى لمتعهد إعلامى مستقل، ومالكين لحرية التصرف، لذلك فإن ما تقدمه كل وسيلة من وسائل الإعلام من صور وأفكار وتوجيهات مع استثناءات قليلة، إنما يجرى إنتاجه لتحقيق أهداف متشابهة هى ببساطة جنى الأرباح وترسيخ دعائم مجتمع الملكية الخاصة الاستهلاكي".

ومثل شيللر أدرك العديد من المفكرين فى المجتمعات الغربية خطورة ما كشفت عنه التجربة الإعلامية الليبرالية من نواقص ولم يستطع الزهو بالنصر الذى تحقق عقب نهاية الحرب العالمية الثانية أن يخفى عن بعض الأعين الفاحصة أن كثيرًا من مميزات الإعلام الليبرالى تحولت فى بعض اللحظات الحاسمة إلى نقيضها، ففى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية استخدمت الطبقة الرأسمالية وسائل الإعلام الليبرالية لخلق اقتناع بقبول تنظيم اجتماعى يسمح للرأسمالية بتحقيق أكثر قدر من الربح على حساب الديمقراطية وهدم وسائل دفاع المواطنين الممثلة فى أحزابها السياسية واتحاداتها العمالية وجمعياتها المهنية وتجمعاتها الثقافية ووسائل إعلامها الحرة.

لذلك لم يكن غريبًا أن تعقب الحرب حركة فكرية قوية في الولايات المتحدة وعدد من دول غرب أوروبا تدعو لإيجاد نوع جديد من الليبرالية الإعلامية، يقوم بالربط بين الحرية من ناحية والمسئولية الاجتماعية من ناحية ثانية، أو الحرية المسؤولة.

وتقوم هذه الدعوة على الاعتقاد بأن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام يجب أن تبقى، ولكن من الضروري أن ينظم عمل وسائل الإعلام بحيث تحقق توازنًا بين حرية وسائل الإعلام وحريات المواطنين، بما يحول دون تحول هذه الوسائل إلى أداة لخدمة فئة من فئات المجتمع وحدها، وقد تبلورت تلك الأفكار في نظرية جديدة للإعلام الليبرالي سميت بنظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام Social Responsibility. وجوهر النظرية يقوم على معالجة سلبيات الفردية المطلقة في ليبرالية القرن التاسع عشر والنصف الثاني من القرن العشرين، ومحاولة التخلص من الطابع الاحتكاري التجاري لوسائل الإعلام في المجتمعات الغربية. وذلك عن طريق ربط وسائل الإعلام بمجموعة من وثائق الشرف الإعلامية - وهي مجرد موثائق أخلاقية غير ملزمة - وإن سعت هذه الموثائق إلى ضمان حريات وسائل الإعلام في مقابل ضمان حريات المواطنين ومصالحهم.

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على ظهور تلك النظرية، ومع وجود صياغات ممتازة للعديد من موثائق الشرف الإعلامية في الدول الغربية، وإنشاء مجالس للصحافة في معظم هذه الدول، فقد ظلت هذه الموثائق وتلك المجالس، مجرد صروح أخلاقية، ومع ما أدخلته من "تحسينات على أداء بعض وسائل الإعلام، فقد ظل الطابع الاحتكاري التجاري هو النمط المسيطر على وسائل الإعلام الغربية، بكل ما يمثله من مخاطر على حرية الإعلام، على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي.

النظام الإعلامى الدولى الشرقى

تشكل الفلسفة الماركسية اللينينية الإطار الفكرى للنظام الإعلامى الشرقى باعتبارها الأيديولوجية التى كان يقوم عليها النظام السياسى والاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى وبقية دول الكتلة الشرقية. وقد قامت الماركسية اللينينية على نقد الليبرالية، حيث اتهمتها بأنها تقوم على استغلال الطبقة البورجوازية للطبقة العاملة، فالجانب الاقتصادى من الليبرالية وهو الرأسمالية يؤدى إلى ثراء أقلية على حساب الأغلبية، وأما الجانب السياسى الليبرالى، وهو الديمقراطية السياسية، فهى تقوم على تزيف إرادة الأغلبية لصالح الأقلية.

وقد ادعت الماركسية اللينينية أن غايتها النهائية هى تحقيق المساواة بين البشر، حسب شعار "من كل حسب طاقته لكل حسب عمله"، وأن تحقيق ذلك رهن بانتزاع السلطة من الطبقة البورجوازية لصالح الطبقة العاملة، وأن إقامة المجتمع الاشتراكى مرحلة أولية يعقبها قيام المجتمع الشيوعى حيث تختفى الدولة، وتتحقق المساواة الكاملة تحت شعار "من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته". ويقوم البناء السياسى فى المجتمع الاشتراكى من خلال سيطرة الطبقة العاملة "دكتاتورية البروليتاريا" ممثلة فى طليعتها الثورية، وهى الحزب الشيوعى.

أما الإطار الفكرى للنظام الإعلامى الشرقى، فهو يقوم على الفلسفة الماركسية اللينينية، وقد ساهم فى صياغة هذا الإطار الفكرى عدد كبير من الزعماء والمفكرين الاشتراكيين، فماركس يرى أن حرية وسائل الإعلام ليست

مطلقة، بل هى حرية الطبقة أو الطبقات التى تحكم وتسيطر على وسائل الإنتاج ومصادر الثروة، وبالتالي لا توجد حرية خالصة أو ديموقراطية خالصة، وهى أيضًا حرية البرجوازيين الذين يملكون وسائل الإعلام وليست حرية المواطنين. أما لينين فقد نظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها أداة الحزب لتوعية وتحريض وتنظيم جماهير الثورة وفى مقدمتها العمال والفلاحون.

ويؤكد ستالين أن وسائل الإعلام هى الأداة القادرة على التأثير على الجماهير، وهى أداة رئيسية ومن خلالها يخاطب الحزب الجماهير وقيم الروابط الروحية بين الحزب والطبقة العاملة، أما نيكيتا خروشوف فقد أكد أن وسائل الإعلام هى سلاح أيديولوجى رئيسى، وواجبها أن تواجه أعداء الطبقة العاملة تمامًا كما هو الحال فى الحرب، ولا أحد يستطيع أن يحارب بدون سلاح، لذلك فالحزب لا يستطيع أن يصنع أى عمل أيديولوجى بنجاح بدون مثل هذا السلاح الحاد، ونحن لا نستطيع أن نضعها فى أيد غير أمينة، وإما يجب أن تكون فى أيد موثوق بها للغاية ومخلصة تمامًا، ووصف ليونيد برجنيف الصحافة ووسائل الإعلام فى تقرير اللجنة المركزية بأنها "البوصلة التى يمكن الاعتماد عليها فى المعلومات اليومية"، وأضاف فى خطاب وجهه إلى اتحاد الصحفيين بأن وسائل الإعلام أداة لكشف الحرب الدعائية ضد التجربة الاشتراكية، وهى أيضًا وسيلة لإبراز الإنجازات التى حققتها تلك التجربة للبشرية.

ويعتبر فرانس فابر، عميد معهد الصحافة الدولى ببرلين الشرقية سابقًا، من أبرز علماء الإعلام الاشتراكيين المعاصرين، وله محاولات فكرية متعددة فى صياغة نظرية للإعلام الاشتراكى، حيث ينطلق من فرضية ترى أن الإعلاميين يمارسون عملهم دائمًا بوصفهم جزءًا من طبقة معينة أو بوصفهم حلفاء لهذه الطبقة وبتكليف منها، فوسائل الإعلام لم تكن على الرغم من كافة الادعاءات الليبرالية، غير ملتزمة أو ظاهرة إنسانية عامة، ولن تكون كذلك، بل إنها تخدم دائمًا أهداف

طبقة معينة، كما تخدم استراتيجيتها وتكتيكها، إذ إن المضمون الذى تخرج به من وسائل الإعلام يرتبط فى الدرجة الأولى بالموقع الاجتماعى للمؤسسات التى تصنع هذا الإعلام، وبمصالح هذه المؤسسات، وهنا نجد السبب الذى يكمن وراء اختلاف الإعلام الليبرالى عن الإعلام الاشتراكى، كما يختلف الليل عن النهار، فالإعلام الليبرالى يقوم بمهمة تنفيذ الإستراتيجية الرأسمالية وبث موقفها الفكرى وتنفيذه، وهى تستهدف بذلك تكوين صورة عن العالم فى عقول المواطنين تؤدى إلى تعبئتهم للتصرف بما يخدم القوى الحاكمة.

أما غاية الإعلام الاشتراكى فهى عند فرانز فابر تقوم على بناء الوعى التقدمى من خلال شرح مضمون التطور الاجتماعى وأهدافه وإستراتيجيته، وذلك انطلاقاً من المتطلبات الاجتماعية ومن مصالح الفرد، وهى فى الوقت ذاته تحارب محاولات التخريب الأيديولوجية التى تقوم بها وسائل الإعلام الغربية، فهى تكشف كذب المعلومات التى تمثلى بها تلك الوسائل وزيف الصورة التى ترسمها للعالم، كما تكشف نواياها المعادية للإنسانية!

إن الوظيفة التنظيمية لوسائل الإعلام تنبع من خلال وحدة بين جانبيين الأول نقل المعارف والمعلومات حول قضية الحياة الاجتماعية والجانب الثانى صياغة الأيديولوجية التقدمية، وبهذه الوحدة بين الجانبين تقوم وسائل الإعلام الاشتراكية بتوجيه الناس وإرشادهم حول مهام الدولة بحيث يصبح عدد كبير من المواطنين قادراً على تركيز نشاطه على المشكلات الاجتماعية والمساهمة فى حلها.

وهنا يطرح تساؤل مهم: من الذى يوجه وسائل الإعلام الاشتراكية ويحدد وظائفها ؟ إنه الحزب القائد، الذى يمثل مصالح الطبقة العاملة، والذى يمارس

السلطة السياسية والاقتصادية في الدولة الاشتراكية، وهو وحده الذى يحمل عبء هذه المسؤولية، فوسائل الإعلام، هى جزء من النشاط القيادى للحزب القائد.

ويخلص فرانز إلى أربعة مبادئ يقوم عليها النظام الإعلامى الاشتراكى:

1. إن النظام الإعلامى الاشتراكى جزء من نظام المجتمع الاشتراكى وإن وسائل الإعلام الاشتراكية تمارس دورها فى جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها كجزء من النشاط القيادى للدولة أو الحزب أو المنظمات الاجتماعية.
 2. إن مجال الفعالية الاجتماعية لوسائل الإعلام الاشتراكية، جزء من تلك العلاقات الفكرية القائمة بين المواطنين فى دولة من الدول وبين المجتمع بأكمله، وتتركز هذه العلاقات بصورة خاصة حول السيطرة الفكرية على قضية الحياة العامة، وعلى العلاقات التاريخية المترابطة بين شعوب العالم فى مجالات الحياة المتعددة.
 3. إن الوظيفة القيادية لوسائل الإعلام الاشتراكية، تهدف إلى إقامة الانسجام بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.
 4. إن الملكية العامة والاجتماعية لوسائل الإعلام، ضمان لعدم استغلال هذه الوسائل من قبل الطبقة البورجوازية والاحتكارات الرأسمالية.
- وإذا استبعدنا كافة الصياغات الإنشائية والدعائية التى غلبت على الفكر الإعلامى الاشتراكى، نستطيع عندئذ أن نلخص خصائص النظام الإعلامى الاشتراكى فى النقاط الأربع التالية:
1. الواقعية، بمعنى تصوير الحياة الاجتماعية من خلال التركيز على إنجازات التحول الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية، من ناحية، وإبراز الصراعات الطبقيّة فى المجتمعات الرأسمالية من ناحية ثانية.
 2. الالتزام، عن طريق ارتباط وسائل الإعلام بقضايا ومشكلات المجتمع،

وبالأيديولوجية الاشتراكية، وأن تلعب دوراً قيادياً في التوعية بمبادئ النظام السياسي الاشتراكي.

3. الجماعية، عن طريق التركيز على النشاطات الجماعية بدلاً من المبادرات الفردية، وأن تحول كل عمل فردي إلى مشاركة جماعية، وأن تحرص باستمرار على إبراز العلاقات بين الأحداث الجارية والتطور الاجتماعي.
4. الملكية الاجتماعية: لوسائل الإعلام بدلاً من الملكية الفردية، ويقصد بالملكية الاجتماعية ملكية الحزب والاتحادات العمالية والتجمعات الثقافية والمهنية لوسائل الإعلام.

ومن المهم الانتباه إلى أن الإطار الفكري لا يصلح وحده للحكم على هوية النظام الإعلامي الشرقي، فالممارسة الفعلية تفصح عن أبعاد لا تشف عنها الأفكار المعلنة، وقد بدأت التجربة العملية للنظام الإعلامي الشرقي بعد استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا عقب حصولهم على الأغلبية في مؤتمر السوفييات في 4 نوفمبر 1917م، فقد أصدر لينين أوامره بإغلاق كافة الصحف "البورجوازية" وفي 10 نوفمبر أي بعد ستة أيام فقط من وصوله السلطة، أصدر لينين مرسوماً بتشكيل محكمة ثورية للصحافة لمحاكمة الصحفيين الذين يعارضون سلطة البلاشفة، وحددت لها عقوبات تبدأ من التوبيخ إلى سحب الجنسية إلى النفي خارج البلاد وإلى السجن، وفي 17 نوفمبر صدر مرسوم آخر بتشكيل لجنة تحقيق تبحث في صلة الصحف بالبنوك، وفي 10 فبراير 1918م صدر مرسوم بنص على إعلان احتكار الدولة لجميع وسائل الإعلام والمطبوعات وينص على عقوبة مدتها ثلاث سنوات لكل من يبدي اعتراضه على هذا القرار أو يعوق تنفيذه، وفي 6 يونيو 1922م أصدر لينين مرسوماً بتشكيل الإدارة العامة للأدب والنشر التي تولت مهمة الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام المختلفة والمطبوعات الأدبية.

إن النظام الإعلامي الاشتراكي الذي أرسى قواعده لينين منذ نجاح الثورة

البلشفية عام 1917م، ظل ملزماً للاتحاد السوفيتي حتى عام 1985م وهو تاريخ تولى جورباتشوف السلطة، وقد تحول مفهوم لينين للإعلام الاشتراكي إلى مبدأ أضيف إلى الماركسية، والتزمت به كافة الأحزاب الشيوعية وليس الحزب الشيوعي السوفيتي وحده، فلقد خرجت تجربة لينين في الإعلام عن كونها تجربة خاصة لروسيا السوفيتية، لتصبح ملزمة لجميع الأحزاب الشيوعية في العالم.

ويلاحظ أن الصياغات البراقة للنظام الإعلامي الاشتراكي، لم تستطع أن تخفى هويته السلطوية، فهو في الحقيقة صورة معدلة من النظام الإعلامي السلطوي، فالأمر الذي لا شك فيه أن وسائل الإعلام وظفت لخدمة السلطة الحاكمة، وإذا كانت هذه السلطة في النظام السلطوي تتمثل في حاكم فرد أو مجموعة من الأفراد، فإنها في النظام الماركسي قد وظفت في خدمة الحزب الواحد الذي انفرد بالسلطة، وبمرور الزمن أصبحت وسائل الإعلام في خدمة فرد أو مجموعة أفراد تربعوا على قمة السلطة في الحزب أو الدولة.

كذلك فالنظام الإعلامي الماركسي اللينيني يتشابه مع النظام الإعلامي السلطوي في فرضه الرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر أو الإذاعة، كما أنه يحرم الأفراد من حرية إصدار وسائل الإعلام وتملكها، وهو يعلق ممارسة المواطنين للعمل الإعلامي بشرط عضوية الحزب أو بموافقته، كما أنه يمنح السلطات الإدارية أو الحزبية حق معاقبة وسائل الإعلام دون السلطات القضائية، فضلاً عن كونه لا يسمح لوسائل الإعلام بنقد النظام الحاكم أو التعرض لشخصيات الحكام، وفي نفس الوقت فهو يلزمها بالدعاية للنظام الحاكم، والدفاع عن إنجازاته بصرف النظر عن نصيبها من الحقيقة، فهو من كافة هذه النواحي صورة طبق الأصل من النظام الإعلامي السلطوي.

جذور التغيير

إن الارتباط الوثيق بين هوية النظام الإعلامى والنظام السياسى، كان يعنى أن إحداث أى تغيير جوهري فى أى من النظامين الإعلاميين السائدين على المستوى الدولى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدث تغيير فى طبيعة النظام السياسى فى أى من المعسكرين الغربى أو الشرقى، ولسنوات قريبة لم يكن أحد ليتصور إمكانية حدوث هذا التغيير، وذلك وفق حقائق الوضع الدولى السائد حتى ذلك الوقت.

وعلى عكس ما تصور الكثيرون، فإن عوامل التغيير بدأت تتفاعل، ولقد بدأت عملها أولا تحت السطح، فى أعماق المجتمعات الغربية والشرقية، دون أن يلحظها أحد، ثم سرعان ما خرجت إلى الضوء فى شكل بركان ثائر، يقذف من جوفه بالحمم والنيران.

فعلى الجانب الغربى، تطورت الاكتشافات العلمية، وتفجرت ثورة التكنولوجيا التى مست كافة نواحي الحياة، وقد أضافت الثورة التكنولوجية قدرات إنتاجية هائلة للرأسمالية الغربية، مما مكنها من تحقيق مستويات عالية من الرخاء لقطاعات عريضة من شعوبها، واستغل المعسكر الغربى آليته الإعلامية - بما توافر لها من إمكانات اتصالية لا حدود لها بفعل ثورة الاتصال والمعلومات - لى يقدم للعالم صورة جديدة براقة للنظام الحر القائم على المبادرة الفردية والسوق الحرة والديموقراطية السياسية وحرية الإعلام، وذلك بهدف إقناع الشعوب، وفى

مقدمتها شعوب الكتلة الشرقية، أنه لا رخاء بدون حرية ! وأنه لا نمو أو تقدم بدون الرأسمالية..!

وعلى الجانب الشرقى، شكلت أعباء سباق التسلح عبئاً على تطور الإنتاج، فضلاً عما أحدثته البيروقراطية وانعدام الحريات من فساد وإخفاق في التخطيط المركزى تمثل في تدهور الإنتاج وتخلف تقنياته، وبدأت تسرى بين قطاعات غير قليلة من شعوب الكتلة الشرقية تطلعات مشروعة إلى الرخاء والحرية، وقد ظهرت إرهابات التغيير في أشكال متعددة، كان أبرزها التمرد المبكر في ربيع براغ عام 1968م، ثم تمرد عمال حركة تضامن بميناء جدانسك ببولندا في مطلع الثمانينيات، وقبلها بقليل أحدث انتصار تيار الحرية في دول جنوب أوروبا وانهيار نظام فرانكو في أسبانيا وسالازار في البرتغال، وحكم العسكر في اليونان وتركيا، هزة كبرى في العديد من الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وقد اضطر بعضها مدفوعاً بتلك المتغيرات إلى إحداث تعديلات جوهرية على برامجها لصالح الديمقراطية. وفي عام 1985م وصل جورباتشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتى، وأصبح الرجل الأول في الكرملين، وهنا انفتح باب التغيير على مصراعيه، وبدأت الخطوة الأولى في انهيار النظام الإعلامى الشرقى..!

الهوامش

(1) في عام 1974 انتخب مختار إمبوا مديراً عاماً لليونسكو، بترشيح من منظمة الوحدة الأفريقية، واستمر في منصبه أربعة عشر عاماً، وفي الفترة من عام 1984-1987م قامت ضده حملة قوية تتهمه بالانحراف برسالة المنظمة الدولية، وقد جرت الحملة بضغط من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية الأخرى بسبب ثلاث قضايا وهي مداومته لمحاولات تهويد القدس، والأراضي المحتلة ودعوته إلى إلغاء اللامساواة القائمة في عالم الاتصال وتوجيه وسائل الإعلام الدولية من طرف الدول الكبرى، وقد وصل الأمر إلى توقف الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية عن تمويل المنظمة فاضطر مختار إمبوا إلى الانسحاب وعدم ترشيح نفسه لفترة جديدة. وهو أفريقي مسلم من السنغال وتلقى تعليمه في موريتانيا والمغرب وباريس، وقد تولى منصب وزير التربية الوطنية في بلاده مرتين، الأولى عام 1957م والثانية عام 1966م، وله عدة مؤلفات أهمها "مصادر المستقبل" الذي صدر بالإنجليزية والفرنسية والعربية والروسية والأسبانية ولغات أخرى، وفيه يشرح وجهة نظره في إشكاليات الثقافة والإعلام على الصعيد الدولي. ومن المهم أن نشير إلى الإسهامات العربية الرائدة التي سبقت جهود اليونسكو في هذا المجال، وبخاصة جهد الدكتور محمود عزمي الذي مثل مصر في لجنة حرية تداول الأنباء التابعة للأمم المتحدة وقدم مشروعاً في 19 مادة لتنظيم حرية تداول الأنباء، وذلك في يونيو 1949، وفي عام 1950 قدم إلى اللجنة مشروع عهد الشرف الدولي للصحفيين، وعندما انتخب رئيساً للجنة حرية الأنباء في مارس 1952، نجحت مساعيه في إقناع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لإقرار عهد الشرف الصحفي. وإتفاقية تصحيح الأنباء، ومشروع المعونات الفنية لمنشآت الصحافة والإعلام في البلاد التي لا تتوفر فيها أسباب تطوير هذه المنشآت، وذلك في نوفمبر 1952م. كذلك قدم الدكتور مختار التهامي مشروع دستور عالمي للصحافة في رسالة الدكتوراه

- التي تقدم بها إلى جامعة القاهرة في عام 1958م، وهو المشروع الذي بنيت عليه نظرية جديدة في الإعلام الدولي أطلق عليها "نظرية المسئولية الدولية"، وذلك في الطبعة الثانية من كتاب الدكتور التهامي "الصحافة والسلام العالمي" الصادر في عام 1964م.
- (2) ظهر مفهوم نظريات الصحافة الأربع في عام 1956 على أيدي ثلاثة من علماء الإعلام الأمريكيين وهم ولبور شرام وفرد سيرت ونيودور بترسون، وقد أعادوا صياغة المفهوم في كتاب بنفس الإسم صدر في عام 1963م.
- (3) فابر. فراتز: الصحافة الاشتراكية (معهد الإعداد الإعلامي) دمشق، ص 112-115.
- (4) لقد وقعت خلال فترة الحرب الباردة حوالي 200 حرب، زاد عدد ضحاياها عن مجموع ضحايا الحربين العالميتين.
- (5) L'aski, Harold: **Democracy In Crisis**. (George Allen and Unwin) 3rd ed. London. 2002, pp. 22-27 .
- (6) Crossctt. John: **Liberai, and Conservative**. (Foreman and Co.) U.S. 2007, pp. 50-52 .
- (7) Mill. Jhn. **Stuart: On Liberty**. (Macmillan) London. 2003. pp. 267-269 .
- (8) Sabine. H. George: **History of Political Theory**. (Holt Rinehart and Winston Inc.) New York, 1998, pp. 453-457 .
- (9) Evans. Harold: **Liberty And License**. (Heinemann) London. 1998, p. 57 .
- (10) Smith. G. **Alford: Media Sociology**. (Cholt Rinchart and Winston) 2002, p. 73.
- (11) شيللر. م. هربرت: المتلاعبون بالعقول (عالم المعرفة) الكويت، ص 30، 31.
- (12) Thomson Foundation: **Press Councils**. (Thomson Foundation Publication Cardiff, Great Britan. 1977, pp. 5-7.
- (13) Lond. A. John: **The Role of Press Councils**. (Journal of Communication Volume 22. Number 2. U.S. 1976) pp. 5-12.
- (14) عبد الرحمن. عواطف: المدرسة الاشتراكية في الصحافة (دار الثقافة الجديدة) القاهرة، ص 23، 24.

- (15) المصدر السابق، ص 26.
- (16) ولينين: حول الصحافة (منشورات الطريق الجديد) الجزء الأول، بغداد، ص 147-176.
- (17) عبد الرحمن. عواطف: المدرسة الاشتراكية في الصحافة، ص 111، 112.
- (18) Markham. W. Games: **Communication in Russia**. (Journal of Communication) Volume 22, Number 2, U.S. 1997, pp. 42-56 .
- (19) فابر. فرانز: الصحافة نظرية وممارسة (اتحاد الصحفيين السوريين وجمهورية ألمانيا الديمقراطية) دمشق، ص 13-23.
- (20) عبد الرحمن. عواطف: المدرسة الاشتراكية في الصحافة، ص 88-89.
- (21) المصدر السابق، ص 93.
- (22) Dimitro V. George: **The Press is a Great Force**. (International Organization of Journalists) Prague. Pp. 12-23.

الفصل التاسع

انهيار النظام الإعلامى الشرقى

رغم كثرة ما كتب عن المتغيرات في الكتلة الشرقية، إلا أن الجانب الإعلامي من تلك المتغيرات لم ينل ما يستحقه من البحث أو التحليل، وآمل ألا نتهم بالتجاوز حين نقول: إن دور الإعلام في المتغيرات بالكتلة الشرقية لا يقل عن دور السياسة أو الاقتصاد، أو غيرهما من العوامل المؤثرة، وقد تأكد في بعض الحالات أن أهمية الإعلام ودوره قد تتفوق على غيره من العوامل..!

وقد يشجعنا ذلك على طرح تفسير يرى الإعلام كمحرك رئيسي لما حدث من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وذلك اعتماداً على حقيقة أن وسائل الإعلام في تلك المجتمعات شكلت رأس الحربة التي حطمت الأبواب الموصدة أمام تلك المتغيرات! كذلك فإن التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال في السنوات الأخيرة، قد مكن وسائل الإعلام من اختراق الحواجز بين الشرق والغرب، وهدم الستار الحديدي الذي فرض لسنوات طويلة على شعوب الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، ودفع تلك الشعوب إلى التطلع لمحاكاة النموذج الغربي في الحياة.

ومدخلنا إلى التعرف على أهمية الإعلام ودوره في المتغيرات بالكتلة الشرقية، يمر بثلاثة محاور، في المحور الأول نبحث في العلاقة بين البروسترويكا والجلاسنوست (أي إعادة البناء والعلنية) وأهمية الإعلام ودوره بالنسبة لهما، وفي المحور الثاني نرصد الدور الذي لعبه الإعلام الغربي - مستعينا ومستفيداً بتكنولوجيا الاتصال الحديثة - في تلك المتغيرات، أما المحور الثالث والأخير، ففيه نطرح تساؤلات حول تأثير تلك المتغيرات على النظام الإعلامي الشرقي.

الإعلام بين البروسترويكا والجلاسنوست

إن الهدف الرئيسى للرئيس السوفيتى جورباتشوف كان "تحديث الاتحاد السوفيتى" وعملية التحديث غالبًا ما تتطلب إحداث إنجازين، الأول: هدم البناء القديم، والثانى: وضع أسس وقواعد بناء جديد. وهو نفس الطريق الذى سار عليه جورباتشوف، فقد قام أولاً بمحاولة تصفية اشتراكية ستالين وبريجنيف بأسسها البالية، ثم قام ثانيًا بمحاولة بناء أسس جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للمجتمع السوفيتى.

ولنمعن النظر فى مدلول إصطلاح "البروسترويكا" الذى جاء به جورباتشوف، أنه يعنى إعادة البناء، فهو يتضمن الهدم، والبناء، إذ لا يمكن عقلاً تصور بناء مجتمع جديد، دون أن يسبقه هدم للمجتمع القديم.

أما أداة جورباتشوف لإعادة بناء المجتمع السوفيتى، فقد كان الجلاسنوست، أو العلنية، أو المكاشفة، أو المصارحة، وهدفها خلق قوة دفع بين الجماهير السوفيتية لتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية فى عملية إعادة البناء من ناحية، وللمساعدة فى مواجهة وإضعاف القوى المعارضة للبروسترويكا من ناحية ثانية.

ويكشف جورباتشوف فى كتابه "بروسترويكا" عن المعادلة التى تربط بين البروسترويكا والجلاسنوست حين يقول: "بدون العلنية لا ولن تكون هناك ديمقراطية، وبدون ديمقراطية لا ولن تكون اشتراكية عصرية".

أما وسائل العلنية وأدواتها فهي بالضرورة وسائل الإعلام من صحافة وراديو وتليفزيون واتصال شخصي في الندوات واللقاءات المباشرة مع الجماهير. لذلك فقد أضاف جورباتشوف إلى معادلته التي تربط بين البروسترويكا والجلاسنوست عنصرًا جديدًا وهو الإعلام، ففي لقاء له مع اتحاد الصحفيين السوفييت في ربيع عام 1989م قال:

"بدون وسائل الإعلام الحرة لا ولن تكون هناك علنية، وبدون العلنية لا ولن تكون هناك ديموقراطية، وبدون ديموقراطية لا ولن تكون هناك اشتراكية عصرية". العلنية إذن ممثلة في وسائل الإعلام الحرة هي حجر الزاوية في نظرية جورباتشوف عن إعادة البناء.

وأتصور أنه لم يكن أمام جورباتشوف سوى العلنية لتطبيق نظريته في إعادة بناء المجتمع السوفيتي، إنها "ضرورة" أكثر من كونها "اختيار" فهو لم يكن يستطيع - حتى لو أراد - أن يلجأ لأسلوب دكتاتورية الحزب أو الطبقة، كأداة لتحديث المجتمع كما فعل من قبله لينين وستالين في الاتحاد السوفيتي أو ماوتسي تونج في الصين، فما كان يصلح كأداة لتحديث المجتمعات في النصف الأول من القرن العشرين، لم يعد ينفع العمل به في نهاية القرن..!

في عصر الثورة العلمية الهائلة، وفي ظل تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام والتواصل بين الشعوب، لم يعد في مقدرة حزب مهما بلغت قوته ولا في مقدور فرد مهما وصلت جاذبيته أن يصادر حركة المجتمعات وأن يحول جماهير الشعوب إلى مجرد متفرجين، فالإنسان المعاصر وخاصة في الشعوب المتقدمة، لم يعد يقبل أن يكون مجرد وقود لدفع عجلة التحديث مهما قبل له عن فوائد التحديث، أنه لا يقبل أقل من أن يكون مشاركًا في اتخاذ قرار التحديث ومراقبًا لتنفيذه، وطرفًا أصيلًا في تقييم نتائجه.

وهذا بالضبط ما توصل إليه جورباتشوف، وهو أيضًا ما يفرق بين تجربته وبين تجربة "خروتشوف" في الفترة التي تمتد من منتصف الخمسينيات حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي، فقد حاول خروتشوف أن يقوم بالتغيير في الاتحاد السوفيتي من داخل الحزب الشيوعي وعن طريقه، ولم يسعَ لإشراك الشعب السوفيتي في التغيير، فكان أن أطاح الحزب به، بينما وقف الشعب السوفيتي متفرجًا..!

ولكن كيف توصل جورباتشوف إلى هذه النتيجة ؟

لقد رصد خلال تجربته الطويلة في العمل بمختلف مستويات الحزب الشيوعي السوفيتي، وفي جهاز المخابرات K.P.I وأثناء توليه العديد من المناصب التنفيذية، الحقائق التالية:

- انخفاض مستوى إنتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي، مقارنة بمجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- تأخر الاقتصاد السوفيتي عن تطوير وتطبيق إنجازات الحلقات الأحدث للثورة التكنولوجية.
- جمود آليات تخطيط الأسعار وإدارة المشروعات.
- سوء استخدام الملكية العامة بالفساد والتسيب.
- تخلف الصناعة السوفيتية مقارنة بالمقاييس العالمية الأحدث، وانخفاض الكفاءة والجودة في الإنتاج وارتفاع التكلفة وإهدار الموارد فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية في السوق العالمية وغلبة المواد الأولية في هيكل الصادرات.

وفي بحثه عن أسباب ومبررات تلك المظاهر السلبية، فقد واستند جورباتشوف على العوامل التالية:

- انفراد نخبة بيروقراطية في الحزب والدولة بالسلطة واحتكارها لعملية صنع وتنفيذ القرار السياسى.
- سلبية ولا مبالاة الجماهير المبعدة عن المشاركة السياسية الحقيقية.
- ضعف حوافز النشاط الفردى.
- تقييد حرية البحث العلمى والإبداع الفكرى.
- إهدار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وبذلك توصل جورباتشوف إلى حقيقة مؤداها أن الظواهر السلبية في التجربة الاشتراكية السوفيتية، ترجع إلى افتقادها للديموقراطية.

وفي كتابه "بروسترويكا" وفي مختلف خطبه وأحاديثه، فإن جورباتشوف يعنى بإعادة البناء، إقامة الاشتراكية العصرية، ويعنى بالعلنية، الديموقراطية. وهكذا فإن جورباتشوف يستخدم سلاح العلنية أو الديموقراطية لهدم أسس الاشتراكية الستالينية وبناء الاشتراكية العصرية، ففى مواجهة انفراد نخبة بيروقراطية بالسلطة واحتكارها لعملية صنع وتنفيذ القرار، طرح للنقاش إمكانية التخلي عن دكتاتورية البروليتاريا وانفراد الحزب الشيوعى بالسلطة.

وفي مواجهة سلبية ولا مبالاة الجماهير المبعدة عن المشاركة السياسية الحقيقية، طرح للنقاش إمكانية وجود التعددية السياسية. وفي مواجهة القيود المفروضة على حرية البحث العلمى والإبداع الفكرى وإهدار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، طرح للنقاش إطلاق حرية الفكر والتعبير وحرية الاجتماع والسفر، وحرية الصحافة وبقية وسائل الإعلام.

وقد نظر جورباتشوف إلى حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى - وله الحق في ذلك - باعتبارها حجر الزاوية والمظهر الأساسى لمدى توافر بقية الحريات في المجتمع، وذلك لعدة اعتبارات وأهمها:

- أن وسائل الإعلام هى الأداة الفعالة للمراقبة الشعبية على نشاط جميع أجهزة الدولة بدون استثناء.
- أن وسائل الإعلام هى القادرة وحدها على رفع مستوى الوعى السياسى لدى الجماهير، فهى التى تستطيع أن تقول للناس: ماذا جرى بالأمس؟ وما الذى يجرى اليوم، ولأى شئ نسعى فى الغد؟ ولذلك فهى تساعد الجماهير على الانخراط فى عملية إعادة البناء.
- أنه بدون وسائل الإعلام لا يمكن التعبير عن وجهات النظر والآراء المختلفة المعبرة عن مصالح كافة فئات المجتمع وتجمعاته.
- أن وسائل الإعلام هى المؤهلة وحدها لاستخدام سلاح النقد من القاعدة، كأداة لاختبار سياساتنا ولمكافحة الظواهر السلبية والتحذير منها.
- ويقول جورباتشوف فى هذا الصدد: "لا بد أن نعرف أن النقد دواء مر، ولكن الأمراض تجعل منه شيئاً ضرورياً نشمئز منه، ولكنك تضطر لتناوله، وأن إبطاء وسائل الإعلام فى عملية النقد، يعنى إلحاق الضرر بعملية إعادة البناء.
- ويعترف جورباتشوف بالدور الذى قامت به وسائل الإعلام السوفيتية فى دفع عملية إعادة البناء، فيقول: "يمكن القول إنه لم يكن بمقدور عملية إعادة البناء بلوغ المستوى الذى عليه فى مناقشة كافة معضلات عملية التغيير الواسعة والمتناقضة والمتعددة الجوانب، لو لم تنخرط فى الحال وسائل الإعلام الجماهيرى فى هذه العملية وتمارس دورها بنشاط وبالشكل اللائق".
- وإذا كان جورباتشوف قد أدرك أهمية وسائل الإعلام الجماهيرى وخاصة الصحافة، فلم ينس دور الاتصال الشخصى فى الدعوة لفكره الجديد، وقد حرص على الاتصال الشخصى بكافة الفئات والتجمعات، وكان وهو يتحرك فى الشارع ويختلط بالناس العاديين يعمل على إيجاد رأى عام فى مواجهة خصوم التغيير. وقد أدرك جورباتشوف بخبرته الطويلة فى العمل السياسى أن المثقفين السوفيت هم

أكثر فئات المجتمع السوفيتي ترحيبًا بإعادة البناء، لذلك حرص على أن يكون لهم دور متميز في وسائل الإعلام، وقد أتاح للكثيرين منهم منافذ في أجهزة الإعلام وخاصة الكتاب والأدباء والمفكرين والصحفيين السوفيت الذين اضطرتهم الاضطهاد في الفترات السابقة إلى الهجرة خارج الوطن.

وعقب المؤتمر الثامن لاتحاد الكتاب السوفيت الذي عقد في موسكو عام 1986م، سمح بنشر كل ما كان ممنوعًا من النشر في الفترة السابقة ومنها رواية سولجنستين "أرخبيل دائرة معسكرات الاعتقال" ورواية بسترناك "دكتور زيفاجو"، ورواية تفاردوفسكي "بحق الذكرى"، ورواية أناتولي ريباكوف "أولاد شارع أريبات"، ورواية ايتماتوف "المنطق"، وغيرها من الأعمال الممنوعة والتي تنسب لما سمي بالأدباء المنشقين، وشهدت نفس الفترة أيضًا نشر وإصدار العديد من المقالات والكتابات النقدية التي تناولت الفترة السابقة، كما تزايدت فرص الحوار الحر، والتي أخذ بعضها شكل الاتهامات المتبادلة، وقد شملت هذه الاتهامات كتابًا بارزين أمثال فالنتين راسبوتين ويوري بونداريف وغيرهما، وقد طال الاتهام ألمع أسماء الأدب السوفيتي مثل مكسيم جوركي ومايكوفسكي تولستوي وشولوخوف وبسينين وتغاردوفسكي وفادييف وغيرهم، ولم ينج اتحاد الكتاب السوفيتي وغيره من الاتحادات الثقافية مثل اتحاد الصحفيين واتحاد الفنانين من رياح التغيير التي هبت على المجتمع السوفيتي بأكمله، حيث تعرضت إلى حملة نقد واسعة واتهمت بأنها تحولت إلى دوائر بيروقراطية وتخضع مباشرة لسياسة الحزب الشيوعي الثقافي.

وقد أتت سياسة جورباتشوف تجاه المثقفين بنتائجها المرجوة، فحين أجريت انتخابات جديدة في الاتحادات الثقافية والتي شملت اتحاد الصحفيين واتحاد الكتاب فقد مارس المشاركون فيها النقد والنقد الذاتي وهو الأمر الذي أدى إلى عدم انتخاب القادة السابقين لهذه الاتحادات، وضمت الهيئات الجديدة المنتخبة كثرة غالبية من أنصار إعادة البناء.

أثر الإعلام الغربي

على المتغيرات في الكتلة الشرقية

لقد لعب الإعلام الغربي دورًا لا يمكن إنكاره في المتغيرات التي حدثت في الكتلة الشرقية، وقد استطاع ذلك الإعلام، مستعينًا ومستفيدًا من التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، أن يخترق الحواجز بين الشرق والغرب، وأن ينفذ من الستار الحديدي الذي فرض على شعوب الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن يدفع تلك الشعوب إلى التطلع لمحاكاة النموذج الغربي في الحياة.

وإذا كان حاجز اللغة والرقابة قد قللا من انتشار الصحف الغربية الدولية بين القراء في الكتلة الشرقية، وإذا كان "حراس البوابة" في وسائل الإعلام الشرقية قد وقفوا بين برقيات وكالات الأنباء الغربية والنشر أو الإذاعة في تلك الوسائل، إلا أن البث الإذاعي الغربي، والبث التليفزيوني الغربي - وإن كان بدرجة أقل - قد استطاعا أن يصلا إلى أعداد متزايدة من المستمعين والمشاهدين في الكتلة الشرقية، ذلك أن عامل اللغة لا يشكل عائقًا دون وصول البرامج الإذاعية الموجهة إلى المستمعين في الكتلة الشرقية فهذه البرامج كانت تقدم بكافة اللغات المستخدمة بين شعوب الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، بل وببعض اللهجات المحلية، أما التليفزيون، فإن طبيعة برامجه التي تعتمد بشكل أساسي على فن الصورة المتحركة، تقلل كثيرًا من أهمية اللغة، وإن كانت لا تلغيها.

وبالنسبة لعمليات التشويش على البرامج الإذاعية والتليفزيونية، والتي لعبت

دورًا مشابهًا لدور الرقابة على الصحف وعلى برقيات وكالات الأنباء، فقد فقدت منذ بداية الثمانينيات تأثيرها وجدواها، حيث ساعد التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال الدولي على ابتكار العديد من الطرق للتحايل عليها، فضلاً عن تكاليفها الباهظة والتي تصل في بعض الأحيان إلى ما يوازي تكلفة الإذاعة المراد التشويش عليها، كما أن إيقاف التشويش الإذاعي والتليفزيوني المتبادل بين الشرق والغرب، كان واحدًا من أسس الوفاق بين المعسكرين، بل واعتبر من المؤشرات المهمة لإثبات مدى صدق النوايا في استمرار سياسة الوفاق.

ومن المفارقات التاريخية أن الاتحاد السوفيتي كان في مقدمة الدول التي استفادت من اكتشاف إمكانات الموجة القصيرة في البث الدولي، فأقامت إذاعة موجهة إلى غرب أوروبا باللغة الإنجليزية، وقد بلغ من تأثير هذه الإذاعة، أنها أثارت بريطانيا بحيث سارعت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام 1927م. ولكن ندرك حجم الإرسال الإذاعي الذي كان موجهًا من الغرب إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، يكفي أن نشير فقط إلى جهود دولتين غربييتين وهما الولايات المتحدة وبريطانيا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبث خمس إذاعات موجهة إلى شعوب الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وفي مقدمتها إذاعة صوت أمريكا Voice of America وهي إدارة حكومية، وتخدمها 113 محطة إرسال في الولايات المتحدة وخارجها، وتذيع 776 ساعة أسبوعيًا إلى مختلف أنحاء العالم، من بينها 460 ساعة كانت موجهة إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وتقدم برامجها بخمس وثلاثين لغة، منها 17 لغة مستخدمة في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا.

وهناك إذاعة RIAS وهي إذاعة أمريكية كانت تبث من برلين الغربية وتعمل 24 ساعة يوميًا، وهي موجهة بالأساس إلى ألمانيا الشرقية.

ووجدت إذاعة راديو أوروبا الحرة Radio free Europe وكانت تبث برامجها من ميونيخ بألمانيا الغربية وتديره اللجنة الوطنية لأوروبا الحرة، وهي

لجنة تسيطر عليها المخابرات الأمريكية CIA وتوجه برامجهما إلى دول شرق أوروبا. وهناك راديو الحرية Radio Liberty وكان يبث برامجه من ميونيخ بألمانيا الغربية ويذيع برامجه بعشرين لغة من اللغات المستخدمة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، وهو يركز على تناول الأحداث التي تقع في الكتلة الشرقية من وجهة نظر غربية.

وهناك أخيراً إذاعة القوات المسلحة الأمريكية التي كانت تبثها القوات الأمريكية المرابطة في ألمانيا الغربية، وتغطي برامجهما كافة أراضي ألمانيا الشرقية. وقد قدرت إحدى لجان الكونجرس التكلفة السنوية للأنشطة الإذاعية الأمريكية الموجهة إلى الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا بنحو 500 مليون دولار، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت.

أما هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C فإنها تذيع 700 ساعة أسبوعياً منها حوالي 320 ساعة كانت موجهة إلى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وهي تذيع بعشر لغات من اللغات المستخدمة في الكتلة الشرقية وتستخدم 70 محطة إرسال داخل إنجلترا وخارجها.

ومن المهم أن نشير إلى أنه لم تكن تخلو دولة في المعسكر الغربي، وبالذات دول غرب أوروبا من إذاعة موجهة إلى الكتلة الشرقية.

وإذا انتقلنا إلى مجال البث التلفزيوني فمن المؤكد أن إرسال محطات التلفزيون في ألمانيا الغربية كان يغطي كامل أراضي ألمانيا الشرقية لعدة سنوات، كذلك فإن الإرسال التلفزيوني في دول غرب أوروبا كان يغطي مساحات غير قليلة من دول الكتلة الشرقية المتاخمة لها، وقد أقامت دول غرب أوروبا محطات تقوية للإرسال التلفزيوني بالقرب من حدودها مع دول الكتلة الشرقية، مكن هذا الإرسال من الوصول بوضوح إلى العديد من المناطق في دول شرق أوروبا.

كذلك فقد تم إنشاء شبكة اليورفزيون Eurovision والتي كانت تضم إلى جانب بريطانيا وفرنسا عددًا آخر من دول غرب أوروبا ومنها ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والنمسا، ثم أنشأت شبكة النوردفزيون والتي تربط بين محطات التلفزيون في الدول الاسكندنافية وتضم النرويج والسويد والدانمارك وفنلندا وأيسلندا، وقد أدى ذلك إلى تقوية الإرسال التلفزيوني في دول غرب أوروبا، وهو الأمر الذي مكن هذا الإرسال من الوصول إلى عدة مناطق في شرق أوروبا.

ومن المهم أن نشير إلى أن عقدى السبعينيات والثمانينيات قد شهدا نقل البرامج التلفزيونية عبر المحيطات والقارات بعد إطلاق أقمار الاتصال الصناعية Communication Satellites وقد كونت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرابطة الدولية لأقمار الاتصال والمعروفة باسم إنتلسات Intelsat وقد أطلقت الرابطة عدة أجيال من الأقمار الصناعية باسم إنتلسات، وكانت تغطي كافة أنحاء الكرة الأرضية بما فيها الكتلة الشرقية، وتخدم 80 محطة أرضية في 60 دولة.

ثم أصبح في إمكان أجهزة التلفزيون المنزلية التقاط الإرسال التلفزيوني من القمر الصناعي مباشرة، دون حاجة إلى إعادة البث من المحطات الأرضية، وذلك باستخدام هوائيات خاصة.

ولكن من المشكوك فيه، تسرب مثل هذه الهوائيات إلى المواطنين في الكتلة الشرقية، حيث كان يمنع استيرادها من الخارج أو إنتاجها محليًا..!

أما عن الكيفية التي يؤثر بها البث الإذاعي والتلفزيوني على شعوب الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، فهي تتنوع وتتشكل حسب تطور الأحداث في الكتلة الشرقية، ولكن يبرز من بينها الاستخدام المكثف للأساليب الإعلامية التالية:-

- تقديم تغطية إخبارية للأحداث بشكل عام وللأحداث في الكتلة الشرقية بشكل خاصة من وجهة نظر غربية، وبأسلوب يوحي بأن القرار في الدول الاشتراكية يتم في غير صالح شعوب هذه الدول.

- الترويج للأفكار الليبرالية بجناحيها: الاقتصادى المتمثل في المبادرة الفردية، والسياسى المتمثل في التعددية السياسية والديموقراطية، وفي الوقت نفسه إبراز مساوئ الاشتراكية بجناحيها: الاقتصادى المتمثل في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، والسياسى المتمثل في دكتاتورية البروليتاريا وانفراد الحزب الشيوعى بالسلطة.

- تقديم صورة جذابة لأسلوب الحياة في المجتمعات الغربية، وإبراز مدى الرفاهية والحرية التى يتمتع بها أفرادها، وفي الوقت نفسه تقديم صورة سيئة لأسلوب الحياة في المجتمعات الشرقية، مع التركيز على افتقاد الحريات والأزمات الاقتصادية وعدم توافر أدوات الرفاهية.

- توظيف الإمكانيات التكنولوجية وتطور الأساليب الفنية في الغرب بالإضافة إلى اتباع أحدث وسائل الحرب النفسية وأساليب الإقناع في جذب أكبر عدد من المستمعين والمشاهدين في الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا للبرامج الإذاعية والتليفزيونية الغربية.

ويعترف تقرير للجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس حول كسب الحرب الباردة والهجوم الأيديولوجى الأمريكى Wining the cold war: the U.S. Ideological offensive بدور الإعلام الأمريكى في التأثير على شعوب الدول الاشتراكية حيث جاء به:

"يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب هذه الدول بدلا من التعامل مع حكوماتها، ومن خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصالات الحديثة يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة أو مؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم بل ويمكن في بعض الأحيان أن نعرضهم على سلوك طريق عمل معين، وهذه المجموعات يمكنها أن تمارس ضغوطاً ملحوظة وحتى حاسمة على حكوماتها.

لقد وضع هذا التقرير في بداية الثمانينيات، وكأنه يرسم بدقة ما حدث بالفعل في نهايتها..!

وقد اعترف جورباتشوف في كتابه "البروسترويكا" بخطورة الدور الذي لعبه الإعلام الأمريكي في التأثير على شعوب الاتحاد السوفيتي وذلك بقوله:
"إن الإعلام الأمريكي يصور للمواطنين السوفيت أن أمريكا هي الجبل المتلألئ، في حين يصور الاتحاد السوفيتي باعتباره، إمبراطورية الشر".

ومن المهم أن نشير إلى بعض الدراسات والبحوث العلمية التي تكشف عن حجم ومدى ونوعية تأثير الإعلام الغربي على مسار المتغيرات في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، ذلك أن بحوث التأثير بطبيعتها تتطلب دراسة الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية الغربية، عن طريق البحوث الميدانية واستطلاعات الرأي العام، وهو الأمر الذي لم يكن متاحًا في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، أما ما تم القيام به من بحوث ودراسات في الفترات السابقة، فقد كانت تحاط بسرية كاملة، ويحظر نشر نتائجها بدعوى حماية الأمن القومي. ورغم ذلك فمن الممكن رصد بعض الشواهد التي تبين تأثير الإعلام الغربي على مجريات الأحداث في الكتلة الشرقية، ومن أبرز هذه الشواهد وأكثرها دلالة، أن الحركات التي كانت تقود التغيير في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا كانت ترفع من الشعارات وتتبنى من الأفكار والسياسات ما يتطابق تمامًا مع ما عملت من أجله وسائل الإعلام الغربية الموجهة إلى الكتلة الشرقية فهذه الحركات ترفع شعارات الحرية والديموقراطية وإصلاح ما أفسده الحكم الشيوعي، وهي تتبنى أفكارًا وسياسات تدعو إلى إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، والسماح بالتعددية السياسية، والاعتراف بالمبادرة الفردية واعتماد حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

وقد أجرى استطلاع للرأي شمل خمسة آلاف من الألمان الشرقيين الذين نزحوا إلى ألمانيا الغربية بعد هدم سور برلين، كشفت نتائجه أن 86% كونوا

فكرتهم عن أسلوب الحياة في الغرب بصفة عامة وألمانيا الغربية بصفة خاصة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية، في حين ذكر 14% أنهم كونوا هذه الفكرة عن طريق الاتصال الشخصي مع الأقارب والأصدقاء وزملاء العمل. أما الذين اعتمدوا على وسائل الإعلام الجماهيرية فقد ذكر 42% منهم أن مصدرهم لهذه الفكرة جاء عن طريق التلفزيون، وقال 36% أن مصدرهم لهذه الفكرة عن طريق الراديو، في حين ذكر 8% أن الصحف كانت مصدرهم للفكرة التي كونوها عن الحياة في الغرب. كذلك أجرى استطلاع للرأى شمل ألفين من سكان مدينة بوخارست عقب الأحداث التي انتهت بإسقاط حكم الرئيس الرومانى تشاوشيسكو.

وقد كشفت نتائج الاستطلاع أن 74% من الشعب الرومانى كان يعتمد في معلوماته عن تطور أحداث الثورة على الإذاعات الغربية، وأن 10% كانوا يعتمدون على وسائل الإعلام المحلية، وأن 6% كانوا يعتمدون على إذاعة بلجراد، وأن 6% كانوا يعتمدون على إذاعات الدول الاشتراكية المجاورة، وأن 4% كانوا يعتمدون على إذاعة موسكو.

أما بالنسبة للإذاعات الغربية فقد كانت نسبة الاستماع على النحو التالى: 26% يستمعون إلى إذاعة لندن و22% لإذاعة صوت أمريكا و14% لراديو أوروبا الحرة و12% لراديو الحرية.

ومن ناحية أخرى، أجرى استطلاع للرأى على عينة من سكان مدينة موسكو للتعرف على مدى مصداقية وسائل الإعلام السوفيتية ووسائل الإعلام الغربية عند الجمهور السوفيتى وقد كشفت نتائجه أن نسبة مصداقية وسائل الإعلام الغربية عند الجمهور السوفيتى بلغت 68% في حين لم تزد نسبة مصداقية وسائل الإعلام السوفيتية عن 32%.

وقد تبين أن ارتفاع نسبة مصداقية وسائل الإعلام الغربية سببه اعتقاد المشاركين في البحث أن وسائل الإعلام الغربية تتمتع بحريات أكبر من وسائل الإعلام السوفيتية. وقد كشف الاستطلاع أن وسائل الإعلام لا تتمتع بدرجة

مصادقية واحدة عن الجمهور السوفيتي، ذلك أنه بالنسبة لوسائل الإعلام السوفيتية فقد تبين أن نسبة مصداقية الصحافة تصل إلى 64% في حين لا تزيد نسبة مصداقية التلفزيون عن 18% والراديو 12% والنشرات الحزبية 4% وقد تبين أن ارتفاع نسبة مصداقية الصحافة السوفيتية عن غيرها من وسائل الإعلام المحلية، هو اعتقاد المشاركين في الاستفتاء بأن الصحافة السوفيتية تتمتع بحريات أكبر من غيرها، ثم أنه يسمح لها بنشر المقالات الانتقادية التي يكتبها أشخاص من غير أعضاء الحزب الشيوعي، كما أنها تتوسع في نشر الانتقادات في أبواب بريد القراء، كذلك فقد تبين أن الصحف التي تصدرها النقابات والاتحادات والجمعيات الجماهيرية أكثر مصداقية عند الجمهور السوفيتي من الصحف التي تصدرها الدولة والحزب، لاعتقاد الجمهور بأن النوع الأول من الصحف أكثر حرية من النوع الثاني.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام الغربية فقد تبين أن 24% من المشاركين في الاستفتاء لم يتعرضوا لوسائل الإعلام الغربية، أما الباقون فقد ذكر 76% أنهم يستمعون إلى الإذاعات الغربية فقط. وذكر 20% أنهم يستمعون إلى الإذاعات الغربية ويقرءون بعض الصحف الغربية، وقد تبين أن النسبة الأخيرة من الفئات الأكثر تعليمًا بين الجمهور السوفيتي، وهذه الفئة ترى أن درجة مصداقية الصحافة الغربية تزيد عن مصداقية الإذاعات الغربية لاعتقادها بأن الصحف الغربية أكثر حرية واستقلالاً من الإذاعات الغربية، بسبب خضوع الأخيرة لنوع من الإشراف الحكومي.

وأهم ما نستنتجه من هذا الاستطلاع أن درجة المصادقية العالية لوسائل الإعلام الغربية بين الجمهور السوفيتي كانت تشير إلى قدر من التأثير تمارسه تلك الوسائل على اتجاهات التفكير عند المواطن السوفيتي.

أبعاد التغيير في النظام الإعلامي الشرقى

والسؤال الآن: هل تغير النظام الإعلامي الشرقى في ظل إعادة البناء والعلنية ؟

من المهم التذكير مرة أخرى بأن النظام الإعلامي في مجتمع ما، إنما هو انعكاس للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا المجتمع، وقد قام النظام الإعلامي الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، على ضوء المفهوم الماركسي اللينيني للإعلام، وهو مفهوم يرى أن الإعلام الاشتراكي ظاهرة ملتزمة وتخدم باستمرار أهداف الطبقة العاملة، وأن رجال الإعلام مطالبون بالعمل باعتبارهم جزءاً من هذه الطبقة، لذلك فقد تميز الإعلام الاشتراكي بعدة خصائص من أهمها: الواقعية والالتزام والجماعية.

وقد تضمن المفهوم الاشتراكي للإعلام رفض الملكية الفردية لوسائل الإعلام، كما أن من أبرز وظائفه: الدفاع عن النظام الاشتراكي والتوعية بالأيديولوجية الاشتراكية، وفي التطبيق العملي فقد تطلب أداء وسائل الإعلام لهذه الوظائف فرض الرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر أو الإذاعة، وتحريم نقد النظام الاجتماعي وقيادته، فضلاً عن قصر العمل في وسائل الإعلام على أعضاء الحزب الشيوعي.

ومما لا شك فيه أن النظام الإعلامي في روسيا ودول شرق أوروبا تختلف كثيراً اليوم عما كانت عليه قبل البروسترويكا والجلاسنوست وما تلاهما من انهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية.

فقد تحولت معظم الأنظمة الإعلامية في روسيا ودول شرق أوروبا من النظام الإعلامي السلطوى إلى النظام الإعلامى الديموقراطى وكان ذلك انعكاسا لتغيير النظام السياسى فى هذه الدول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى الذى يأخذ باقتصاد السوق والتعددية السياسية وحرية الإعلام. ويمكن أن ترصد ملامح هذا التغيير من النظام الإعلامى فى الظواهر التالية:

- منح وسائل الإعلام حريات واسعة فى نقد النظام السياسى وقياداته.
- فتح أبواب الاشتغال فى وسائل الإعلام لكافة المواطنين، دونما اشتراط العضوية فى الحزب الشيوعى، أو الحزب الحاكم أيًا كان.
- التوسع فى إتاحة فرصة التعبير أمام كافة القوى السياسية، والاهتمام برسائل القراء فى الصحف ووسائل الإعلام.
- اختفاء الرقابة على وسائل الإعلام، سواء تلك التى تكون قبل النشر أو الإذاعة أو بعدها.
- سحب حق عقاب الصحف سواء بالتعطيل أو الإلغاء أو الغرامة، أو حق معاقبة الصحفيين من السلطات الإدارية، وقصرها على الجهات القضائية وحدها.

ونستطيع أن نقول إن النظام الإعلامى القائم الآن فى روسيا ودول شرق أوروبا قد استعار الكثير من مقومات وخصائص النظام الإعلامى الليبرالى، ولكن يبقى أن نسجل ملاحظة على قدر كبير من الأهمية، وهو أن ملكية وسائل الإعلام فى روسيا ودول شرق أوروبا لم تعد ملكية جماعية وتحول أغلبها إلى الملكية الخاصة كما أن الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام فى قوانين الإعلام والمطبوعات تحدد واجبات الإعلاميين - قد تم ترجمتها - وحقوقهم، وتحمى هذه الحريات من الإطاحة بها.

والتصوير الحقيقى لواقع الإعلام فى روسيا ودول شرق أوروبا، أنها نجحت فى الانتقال من النظام الإعلامى الاشتراكى إلى النظام الإعلامى الليبرالى.

مراجع الفصل التاسع

(1) جورباتشوف. م. بيروسترويك، عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد، لنا وللعالم أجمع ترجمة وليد مصطفى وآخرين. عمان: دار الكرنك للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية، 1989، ص 80.

(2)The Times. April 22, 1989 .

(3) جورباتشوف. م: بيروسترويك، ص 77.

(4) المصدر السابق، ص 81.

(5) المصدر السابق، ص 76.

(6) خف. عباس: حركة التجديد في الأدب السوفيتي، (الطبعة الأدبية) العدد 201، 1990م.

(7) بركات. سهير: الإذاعة الدولية. الكويت، ص 21-24.

(8) مانكيكار. د.ر.: التدفق الحر من جانب واحد. ترجمة فائق فهم (اليونسكو) ص 69.

(9)The times: November 3, 1985.

(10)Kivikur. Ullmai ja and Varis. Tapio. Tapio: Approaches to International Communication. (Publications of the Finish National Communication for Unesco) No. 35. Helsinki. 1986, pp. 204-209 .

(11)Burto. Paulu: Radion and Television Broadcasting on the European Continent. (University of Minensota Press) U.S. 1967, pp. 38-40 .

(12)Thomson. Foundation: International Communication. (Longman) London. 1998, pp. 236-23 .???

(13)Unesco: World Communication. The Unesco Press. Paris. Pp. 132-137 .

(14) جورباتشوف. م. بيروسترويك، ص 223-224.

(15) Franz. Karen Annette: The Coverage of the Berlin Wall on Local Television. (Union for Democratic Communication Conference) (UDC). California University. San Dirgo. U.S.A. October, 11/14/1990.

(16) Cha-Jar Young: Changing Communication In a Socialist Country. (UDC), October. 11/14/1990.

(17) Bradford. Keith: An Empirical Analysis of Change in the Soviet Press. (Media and Crisis Conference) Laval University, Quebec. Canada. October, 1990.

(18) لينين: حول الصحافة. بغداد: (منشورات الطريق الجديد). الجزء الأول.

(19) Markham. W. James: Voice of the Red Giant Communication in Russia and China. (The Iowa State University Press). U.S. pp. 23-27.

(20) فابر. فرانز: الصحافة الاشتراكية. (معهد الإعداد الإعلامي). دمشق، ترجمة نوال حنبلي وآخرون، ص 112-115.

الفصل العاشر
هيمنة القطب الواحد
ومستقبل النظام الإعلامى الدولى

لا شك أننا نشهد اليوم نظامًا إعلاميًا دوليًا يختلف جذريًا عن النظام الإعلامي الذي عرفته البشرية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو نظام يقوم على السيطرة الثنائية للنظامين الإعلاميين الغربي والشرقي.

والنظام الإعلامي الذي نعيش في ظله اليوم يتناقض أيضًا وبشكل جذري مع "النظام الحلم"، الذي سعت إلى إقامته دول العالم الثالث منذ منتصف السبعينيات، والذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في مطلع الثمانينيات، وهو نظام يقوم على تعديل أسلوب تدفق الإعلام الدولي لكي يكون أكثر عدلاً وتوازنًا بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما النظام الإعلامي الدولي القائم اليوم، فهو يقوم على سيطرة نظام إعلامي دولي واحد، وعلى هيمنة القطب الواحد.

هيمنة القطب الواحد - والنظام الواحد

ومن أجل مزيد من التوضيح لفكرتنا عن سيطرة النظام الإعلامى الدولى الواحد، وهيمنة القطب الواحد على هذا النظام الواحد، من الضرورى إعادة التأكيد على المنطلقات التالية:

أولاً: لقد سبقت الإشارة إلى أن النظام الإعلامى فى مجتمع ما ليس سوى انعكاس للنظام السياسى السائد فى هذا المجتمع ودرجة التطور الحضارى به، وأن التعدد فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوع فى درجة التطور الحضارى قد حال دون إقامة نظام إعلامى واحد على الصعيد الدولى، وقد انتهى الأمر فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى وجود نظامين إعلاميين تحققت لهما السيطرة الإعلامية على المستوى الدولى، وهما النظام الإعلامى الغربى الليبرالى ويمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان وكندا وأستراليا، والنظام الإعلامى الشرقى الاشتراكى ويمثله الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وكوبا والصين.

وقد تمت هذه السيطرة، انعكاساً لواقع السيطرة الدولية للنظامين الاجتماعيين الأكثر تطوراً فى العالم.

وقد نتج عن السيطرة الثنائية، تقسيم تلقائى للنفوذ بين النظامين الإعلاميين،

كان ميدانه دول العالم الثالث الأقل تطوراً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثانياً: إن إحداث أى تغيير جوهري في النظام الإعلامى الدولى، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدث تغيير في طبيعة هذا النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى أى من المعسكرين المسيطرين، الغربى والشرقى.

ثالثاً: إن ما تم من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية فى النظام الشرقى يعتبر بكل المقاييس، تغيراً جوهرياً فى النظام، بما يغير من طبيعته القائمة على الأيديولوجية الاشتراكية، فألمانيا الشرقية اختفت، وأصبحت جزءاً من ألمانيا الموحدة، وتحولت إلى جزء عضوى فى النظام الغربى الليبرالى، أما بقية دول شرق أوربا وهى رومانيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا فقد نبذت الأيديولوجية الاشتراكية وأعلنت بوضوح عن اختيارها للأيديولوجية الليبرالية القائمة على التعددية السياسية واقتصاد السوق وحرية وسائل الإعلام، وأصبحت هذه الدول جزءاً من المعسكر الغربى.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى سارت روسيا، بخطوات سريعة إلى اعتماد التعددية السياسية وحرية وسائل الإعلام، واعتماد اقتصاد السوق، وأصبح النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى السوفيتى لا يختلف كثيراً عن النظام القائم فى الولايات المتحدة وغرب أوربا.

أما من بقى من الدول الاشتراكية فلم يصمد طويلاً أمام موجات التغيير العاتية، ورغم نجاح الصين الشعبية فى قمع موجات التغيير فيما عرف بمذبحة ميدان تيانان مين Tiananmen، إلا أن القمع لم يحل فى الماضى مشكلة، ولن يحول فى المستقبل من ظهور موجات أخرى تطالب بالتغيير.

رابعًا: ويترافق مع ظاهرة النظام الإعلامى الدولى الواحد، تعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها داخل هذا النظام الواحد، وتتحول الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريج إلى القطب المهيمن على هذا النظام الواحد..! وبعد سقوط النظام الإعلامى الدولى الشرقى واجه العالم بظاهرتين تحدثان فى وقت واحد.

الظاهرة الأولى: تطور النظام الإعلامى الدولى من الطابع الثنائى إلى طابع النظام الواحد.

الظاهرة الثانية: تنامى قدرات الولايات المتحدة الأمريكية وتعاظم نفوذها الإعلامى بحيث تصبح القطب الواحد المهيمن على هذا النظام الإعلامى الدولى الواحد.

ووجدت العديد من المظاهر التى تؤكد تعاظم قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتنامى نفوذها الإعلامى على المستوى الدولى، حيث أكدت الإحصاءات بأن خمسة وستين فى المائة من الأخبار والمعلومات التى يتم تداولها فى العالم بشكل أو بآخر ترد من الولايات المتحدة الأمريكية. وفى دراسة لليونسكو اتضح أن ما يقرب من ثلث البرامج التليفزيونية التى تذاع فى العالم، برامج أمريكية، والنسبة فى ازدياد مستمر.

وأن هيئة الخدمات الإعلامية الأمريكية USIS تتوزع مكاتبها التى يبلغ عددها 187 مكتبًا على مائة وإحدى عشرة دولة حول العالم، وتستخدم ألفا ومائتى صحيفة فى غرب وجنوب آسيا المواد الإخبارية التى تصدرها هذه الهيئة، ونفس العدد يوجد تقريبًا فى كل من أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. كذلك يبلغ عدد مشاهدى الأفلام التى تقدمها وكالة الاستعلامات الأمريكية ما يقرب من مائة

مليون سنوياً خارج الولايات المتحدة، وقد بدأت الوكالة البث بالأقمار الصناعية، وهي تنقل 119 برنامجاً بهذه الوسيلة إلى دول العالم المختلفة.

وتمتلك نفس الوكالة أو تدعم مكاتب في 247 مركزاً للاستعلامات خارج الولايات المتحدة، ولها قاعات للقراءة ومراكز للمشاهدة في أكثر من ثلاث وتسعين دولة، وتحتوي هذه المكاتب على 1.6 مليون كتاب و 25 ألف دورية، وتخدم أكثر من عشرة ملايين زائر سنوياً.

وفي مجال وكالات الأنباء، فإن وكالة الاسوشيتدبرس تقدم خدماتها إلى 25 ألف مشترك خارج الولايات المتحدة ما بين صحف ومحطات للراديو ومحطات للتلفزيون، ولها مائة مكتب في مختلف أنحاء العالم ويعمل بها حوالي عشرة آلاف شخص.

ومن المظاهر المهمة الدالة على تعاظم القوة الإعلامية الأمريكية، أن من بين أكبر عشر وكالات إعلانية في العالم ليس هناك سوى شركة واحدة غير أمريكية، ومن بين أكبر خمسة وعشرين وكالة إعلان دولية، هناك إحدى وعشرين وكالة أمريكية.

وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ليست مقصورة على العالم الثالث وحده، فقد غزت وكالات الإعلان الأمريكية معظم الدول المتقدمة صناعياً أيضاً، ففي بريطانيا نجد على سبيل المثال أن سبع وكالات فقط من بين أكبر عشرين وكالة إعلانية في لندن يملكها بريطانيون ملكية كاملة، بينما يملك أمريكيون الأغلب الأعم من الوكالات الأخرى، وترتبط القلة الباقية بصلات قوية بالوكالات الأمريكية، وتبدو السيطرة الأمريكية أكثر وضوحاً في حال الوكالات العشر الكبرى ببريطانيا، إذ لا يتمتع بالاستقلال الكامل سوى وكالتين فقط من الوكالات

العشر، وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بل وفي اليابان أيضًا تسيطر الوكالات الإعلانية الأمريكية على معظم أنشطة الإعلان على المستوى القومى، وفي السوق الأوروبية المشتركة، وباستثناء شركتين فرنسيتين للإعلان، نجد أن الوكالات العاملة على مستوى القارة الأوروبية تمثل كلها مؤسسات أمريكية، وفي أستراليا تسيطر الوكالات الأمريكية للإعلان العاملة فيما وراء البحار سيطرة كاملة وجزئية على 15 وكالة من وكالات الإعلان الأسترالية الـ 24 الكبرى.

ويؤكد شيلر أن النشاط التجارى لوكالات الإعلان الأمريكية تمثل أحد الجوانب المتممة لتوسع الصناعة الأمريكية فى الخارج، فمتطلبات التسويق التى لا تعرف الاكتفاء بهذه الصناعة، هى التى تولد الأنشطة العالمية لوكالات الإعلان وتوفر لها الدعم، وتورد قائمة عملاء الوكالات الإعلانية الأمريكية العاملة على نطاق دولى، نفس الأسماء تقريبًا التى ترد فى قائمة أكبر خمسمائة شركة أمريكية.

ويعبر عن نفس الاتجاه تقرير لمجلس الشيوخ الكندى بقوله: "إننا لنتساءل حول كفاية القوانين التى تفرض الملكية الكندية لوسائل الإعلام، إذا كان المصدر الأكبر لعائدات وسائل الإعلام يتم التحكم فيه عن طريق دولة أجنبية حتى لو كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة بل وخصوصًا إذا تعلق الأمر بالإعلان وإذا كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة".

تعدد الأقطاب الإعلامية

إن تطور النظام الإعلامى الدولى إلى الوضع الذى يهيمن فيه قطب واحد على النظام الإعلامى الدولى لا يجب أن يخفى عن أعيننا تواجد مراكز إعلامية دولية أخرى تملك قدرات إعلامية متميزة ولها نفوذ على المستوى الدولى وإن كانت أقل قدرة وأضعف نفوذًا من الولايات المتحدة الأمريكية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان كما يجب ألا ننسى أيضًا أن روسيا ما زالت قوة كبرى وهناك الصين أيضًا.

إن وجود هذه المراكز الإعلامية المتميزة يمكن أن يطرح تصورًا مخالفًا لفكرة هيمنة القطب الواحد على النظام الإعلامى الدولى وهو تصور يقوم على أن المستقبل قد يحمل بين طياته تعدد الأقطاب الإعلامية، بدلاً من هيمنة القطب الواحد ونحن نرى أن الوضع الدولى الراهن وكذلك المستقبل المنظور يشير إلى أن التطور يسير في اتجاه هيمنة القطب الواحد لا تعدد الأقطاب ولكن المستقبل البعيد قد يجيء بتعدد الأقطاب وقد لا يكون هذا التعدد مقصورًا على الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الحالى مثل روسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان؛ إذ قد تظهر قوى جديدة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن القوى المرشحة لذلك في آسيا، الهند، وكوريا، والعالم العربى في منطقة الشرق الأوسط، والبرازيل في أمريكا اللاتينية.

ومن المهم أن ننبه إلى أن المعادلة التي تحكم النظام الإعلامى الدولى، تقوم على هيمنة قطب واحد من ناحية، وتبعية كافة الدول لهذا القطب من ناحية ثانية، ولكن درجة التبعية ليست واحدة بالنسبة لكافة الدول، فهى تقل بالنسبة للمراكز الإعلامية، وتزداد بالنسبة لما عداها من الدول الأقل تطوراً، كما أن هذا الوضع لا يلغى نفوذ المراكز الإعلامية على غيرها من الدول الأكثر تبعية، فهذه المراكز الإعلامية الأكثر تطوراً تابعة ومتبوعة فى الوقت نفسه..!

وعلى سبيل المثال فإن تبعية الإعلام البريطانى للولايات المتحدة الأمريكية لن يلغى نفوذ الإعلام البريطانى على غيره من الدول الأقل تطوراً فى العالم الثالث، فالإعلام البريطانى فى ظل النظام الإعلامى الدولى تابعاً ومتبوعاً فى نفس الوقت.

العالم الثالث في عصر القطب الواحد

لا شك أن التغيير الذي حدث في النظام الإعلامي الدولي قد أثر بعمق على الدول النامية وقد اتخذ هذا التأثير مسارين متناقضين حيث أدى المسار الأول إلى إعطاء قدر متزايد من الحريات لوسائل الإعلام في الدول النامية حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي السائد وهو النظام الغربي الذي يقوم على الليبرالية بما يمثله من حرية وتعدد لوسائل الإعلام.

أما المسار الثاني فهو يؤدي إلى مزيد من التبعية الإعلامية واتساع نطاق هيمنة القطب الواحد لتشمل كافة دول العالم الثالث بعد أن كانت مقصورة على الدول التي تخضع للنفوذ الغربي فقط، ذلك أن سقوط النظام الإعلامي الشرقي يمنح الإعلام الغربي وبالتالي القطب المهيمن على هذا الإعلام قوة مضاعفة في السيطرة والتأثير على العالم الثالث بأكمله.

ومن المهم الانتباه إلى أن النظام الإعلامي الدولي الحالي لا يسمح إلا بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام في العالم الثالث، وهو قدر يكفي بالكاد لإعطاء وسائل الإعلام الغربية فرصة أكبر للتسلل والسيطرة على وسائل الإعلام في الدول النامية، مثل استغلال التعددية الإعلامية في الحصول على حق وسائل الإعلام الغربية في تملك أو المشاركة في تملك وسائل الإعلام في الدول النامية وكذلك إعطاء وسائل الإعلام الغربية فرصة إلغاء القيود التي تعوق

حريتها في الحصول على مزيد من المعلومات التي لم تكن متاحة من قبل عن العالم الثالث.

وكذلك إمكانية تحطيم العقوبات القانونية والإدارية مثل الرقابة على المطبوعات والدوريات والبرامج التليفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية مما يتيح مزيداً من التدفق للأنباء والمعلومات والأفكار الغربية إلى مجتمعات العالم الثالث.

وعلينا أن نتذكر أن الغالبية العظمى من الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت دولاً أوروبية "ليبرالية" ولكنها مارست في مستعمراتها أسوأ ألوان الحكم الاستبدادي وبعد استقلال غالبية المستعمرات عقب الحرب العالمية الثانية فإن المعسكر الغربي "الليبرالي" شجع وساند في الغالب الأعم أكثر الحكومات استبداداً وتنكراً للديمقراطية والحرية..!

وللبعض أن يتساءل هل تستسلم دول العالم الثالث لسيطرة النظام الإعلامي الدولي الواحد والقطب الواحد المهيمن على هذا النظام ؟ أم أن هناك سبيلاً يمكن أن تلجأ إليه هذه الدول إن لم يكن للخلاص من تلك الهيمنة فليكن على الأقل للتخفيف من حدتها ؟

ونرى أنه ما من سبيل أمام دول العالم الثالث سوى العمل على التعاون المشترك فيما بينها، سواء في شكل جماعي أو ثنائي بهدف إقامة تكتل إعلامي يعبر عن مصالحها ويلبي احتياجاتها الإعلامية في مواجهة هيمنة القطب الواحد. والسؤال المطروح هو: هل توجد ظروف موضوعية تتيح لدول العالم الثالث إقامة تكتل إعلامي فعال يصد عنها جانباً من الآثار المترتبة على هيمنة القطب الواحد على النظام الإعلامي الدولي.

ونرى أنه من الضروري أن يتوافر لدول العالم الثالث عدة شروط موضوعية لإقامة التكتل الإعلامي المقترح ومن أهمها وجود المصلحة المشتركة

النابعة من تقارب الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشابه في درجة التطور الحضارى.

ورغم اعترافنا بأن اختلاف النظم السياسية في دول العالم الثالث قد يشكل عائقاً لا يجب التهوين من شأنه من أجل صياغة هذا التكتل الإعلامى إلا أننا من ناحية أخرى نجد العديد من العناصر المشتركة بين دول العالم الثالث، سواء في واقعها السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى أو في درجة تطورها الحضارى، فقد ظهرت غالبية هذه الدول على المسرح الدولى بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن ظلت فترة طويلة خاضعة للاستعمار، كما أن أغلب الدول النامية تشكو من قلة الدخل والاستثمارات وضعف الإنتاج، وهى تعيش في دائرة مفرغة من المشكلات الصعبة إذ تسودها أساليب إنتاج متخلفة مع ما يرتبط بذلك من بنيان اجتماعى متخلف، أما مظهر هذا التخلف فيكمن في اختلال الهيكل الاقتصادى مثل اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية والاختلال بين نسبة الصادرات والواردات، ومن مظاهر هذا التخلف أيضاً تخلف البنيان الاجتماعى الذى يكمن في سيادة قيم وعادات وأمط سلوك متخلفة أى لا تتلاءم مع مقتضيات النمو الاقتصادى، ويضاف إلى ذلك تخلف البنيان الثقافى وهو الأمر الذى ينسحب أيضاً على العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السياسية في هذه المجتمعات.

وقد أطلق على هذه الدول المتخلفة اصطلاح الدول النامية تخفيفاً للواقع السيئ للاصطلاح الأول من ناحية ثم للإشارة إلى المحاولات الجدية من جانب بعض هذه الدول لتخطى الواقع المتخلف من ناحية ثانية، وقد أطلق على عملية تخطى الواقع المتخلف: التنمية ويقصد بها عملية نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهو ما يقتضى تغييراً جذرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة.

ومن ذلك يتضح أن الاختلاف الظاهر في الأنظمة السياسية بين الدول النامية، لا يلغى التشابه الكبير في الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى بها، إن معنى ذلك أن دول العالم الثالث صالحة موضوعياً للاتفاق على

إقامة تكتل إعلامى دولى يعبر عن مصالحها جميعاً ويلبى احتياجاتها ويشارك في مساعدة شعوبها على تخطى واقع التخلف ويعينها على معالجة التبعية الإعلامية والتخفيف من حدة هيمنة القطب الإعلامى الواحد. ولكن نجاح هذا التكتل الإعلامى رهن بتحديد الوظيفة الإعلامية ومن ترتبط هذه الوظيفة بطبيعة النظام الاجتماعى الذى تعبر عنه، فإذا كانت وظيفة النظام الإعلامى الدولى الغربى الليبرالى تقوم على أساس: الإعلام من أجل الرفاهية والمزيد من الخدمات فإن وظيفة التكتل الإعلامى الدولى لدول العالم الثالث يجب أن تقوم على أساس: الإعلام من أجل التنمية والتقدم، ذلك أن الواقع المتميز للمجتمعات النامية يطرح مفهوماً جديداً للوظيفة الإعلامية حيث لا تقتصر مهمة وسائل الإعلام على الحصول على الأنباء ونقلها، وتفسير هذه الأنباء وتحليلها ووضعها في سياقها العام وكشف أبعادها المختلفة وإنما هناك مهمة ثالثة يجب أن ينفرد بها الإعلام في العالم الثالث بالإضافة إلى المهمتين السابقتين، وهى وظيفة المساهمة في ترقى المجتمع وتنميته Development Promoion فالإعلام في البلد النامى ليس مطالباً بتقديم الحقائق فقط ولا أن يقوم بتفسيرها أيضاً وإنما عليه في الوقت ذاته أن يعمل على استخدام وسائل الإعلام في تنمية المجتمع وترقيته من خلال دفع جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجديتها وإلى التفكير في هذه المشكلات وأن يدفعهم لابتكار الحلول التى تمكنهم من تخطى الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التى تعيش في أسارها غالبية المجتمعات النامية.

إن الإعلام في العالم الثالث لا يجب أن يقف عند الحد السلبي (كما هو الشأن في نظرية المسؤولية الاجتماعية) أى الاكتفاء بوضع مجموعة من المواثيق الأخلاقية التى تحد من انحراف وسائل الإعلام وإنما يجب أن يتخطاها إلى موقف إيجابى يستهدف تركيز الاهتمام على القضايا والمشكلات المرتبطة بترقية المجتمع وتنميته وهنا لا بد من التأكيد على اعتبارين مهمين:-

الأول: أن التزام الإعلام في المجتمعات النامية بالمساهمة في تنمية المجتمع وترقيته يجب ألا يحكم بأى نوع من أنواع "الإلزام" السلطوى أو الأيديولوجى،

وإنما هو "التزام" مهني يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام والنابعة من إدراكها لحاجات مجتمعها النامي وظروفه الخاصة.

وهذا الالتزام لا يقوم على "المنع" أي الحيلولة دون نشر أخبار معينة، وإنما يقوم على أساس "الإختيار" بين الأحداث لتفضيل ما يرتبط منها بتنمية المجتمع وترقيته، فإذا كانت ملاءمة الخبر لسياسة الوسيلة الإعلامية من بين أسس تقييم الخبر (أي المفاضلة بين خبر وآخر عند النشر) في المفهوم الغربي، فإن وسائل الإعلام في العالم النامي لا بد أن تضع من بين تلك الأسس، مدى مساهمة الخبر في تنمية المجتمع وترقيته.

والثاني: أن مضمون الرسائل الإعلامية في المجتمعات النامية لا بد أن يتصف بالصدق والدقة والموضوعية لتكوين رأى عام موضوعي يمكن شعوب هذه المجتمعات من اتخاذ المواقف السليمة المبنية على المعلومات الصحيحة، ذلك أن افتقاد الوسائل الإعلامية لمثل هذه الصفات بسبب تغليب عنصر الإثارة في النظام الغربي، فإنه يحول دون تكوين الرأى العام الموضوعي، وقد يكون ذلك أمراً محتملاً في دول العالم المتقدم حيث يقلل من خطورة التأثير في الرأى العام، ارتفاع المستوى الثقافي والحضارى لمواطن العالم المتقدم.

ولكن التكوين الخاطئ للرأى العام في المجتمعات النامية يشكل جريمة في حق شعوب هذه المجتمعات التي لا تزال تعاني من التخلف في مستوى التعليم والثقافة، فإن اتخاذ شعوب هذه المجتمعات لمواقف خاطئة نتيجة لرأى عام بنى على معلومات خاطئة أو محرفة، من شأنه أن يعوق هذه المجتمعات عن التنمية في عصر تتسع فيه الفجوة يوماً بعد يوم بين الدول النامية والدول المتقدمة.

مراجع الفصل العاشر

- (1) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد. ترجمة فائق فهميم (اليونسكو)، ص 61.
- (2) Unesco: World Communication (The Unesco Press). Paris. Pp. 12-14.
- (3) مانكيكار. د.ر: التدفق الحر من جانب واحد. ص 68، 70.
- (4) Evans. Hrold: News Agencies. (Heineman) London, pp. 72-79.
- (5) شيللر. هربرت: المتلاعبون بالعقول. (عالم المعرفة) الكويت. ص 167-170، 172.
- (6) المصدر السابق، ص 165-166.
- (7) Sills. David. I: International Encyclopedia of the Social Science. (The free press) 2003, pp. 43-434 .
- (8) محيي الدين. عمرو: التخلف والتنمية. (دار النهضة العربية) القاهرة، ص 209.
- (9) Fortner. Robert: International Communications. Louisianan State University Press. U.S.A. 2007. pp. 72-79 .
- (10) Crack. Angela: Global Communication Palgrave Macmillan. New York. 2008. p. 172 .

الـخاتمة

هذا الكتاب لم ينته بعد، فالنظام الإعلامى الدولى الحالى لم تكتمل فصوله، بل الأصح أنها بالكاد قد بدأت، أما استكمالها فأمر مرهون بالمستقبل الذى يحمل فى طياته أبعادًا لا حد لها من التغير السريع والمستمر.

ونعتقد أن وجود نظام إعلامى دولى واحد، ليس شرًا كله، وليس خيرًا كله، فهو يمكن أن يحدث تحولًا عميقًا فى الاتصال الإنسانى، وأن يفتح آفاقًا جديدة أمام بناء ثقافة عالمية، وأن يتيح ظروفًا مناسبة لنمو الفكر والإبداع الإنسانى ونشره على أوسع نطاق بين مختلف شعوب العالم، كذلك فإن هذا النظام الإعلامى الدولى الواحد، قد يتيح لكافة الشعوب - مدعومًا بالتطور المتلاحق فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات - إمكانية أن تعى الأحداث الدولية فى وقت واحد، وأن تتبادل نفس المعلومات والأنباء والآراء والأفكار بما يساعدها على أن يفهم بعضها البعض على نحو أفضل، وبشكل يسمح بإيجاد اتفاق عام على الكثير من القضايا والمشكلات الدولية، ومن شأن ذلك كله إيجاد رأى عام عالمى يعمل على القضاء على بؤر التوتر والنزاعات الدولية. وقد ييسر النظام الجديد إقامة حوار دائم ومباشر بين الشعوب رغم تعددها، وأن يوحد بين الثقافات مع تنوعها، وأن يقرب بين الأفراد على ما بينهم من فروق، بما يساعد فى خلق أمانى وأهداف مشتركة للإنسانية، تتجاوز المصالح الوطنية ولا تتناقض معها فى الوقت نفسه.

ولكن هذا النظام الإعلامى الدولى، يحمل بالتأكيد شروطًا لا حد لها، فإن هيمنة قطب واحد على النظام الإعلامى الدولى، يهدد بالقضاء على الذاتية الثقافية المستقلة لبقية الشعوب وسيطرة ثقافة واحدة، وهى للأسف، ثقافة تجارية تقوم على عنصر الربح والترفيه، هو ما يؤدى إلى قبولية الفكر والإبداع الإنسانى كله لخدمة الثقافة التجارية. كذلك فإن القطب الواحد المهيمن على النظام الإعلامى الدولى مدعومًا بالإنجازات التكنولوجية الهائلة لثورة الاتصال والمعلومات - سيعوق التبادل الحر والمتوازن للأنباء والأفكار والمعلومات، بحيث تتحول بقية الشعوب إلى تابع يستهلك ما ينتجه القطب الواحد، وبذلك لن تتاح الظروف المناسبة لإيجاد رأى عام عالمى مستنير يعى الأحداث والقضايا والمشكلات الدولية، وسوف يسود رأى عام تابع وموجه، يلبى مصالح القطب الواحد ويحقق أغراضه.

إن الإحباط الذى يمكن أن تشعر به شعوب العالم نتيجة هذا الوضع الإعلامى الجائر، لن يساعد بأى شكل من الأشكال على تنمية مجالات التعاون والتقارب بين الشعوب، بل سيؤدى إلى تعميق مشاعر التباعد ويزيد من أسباب الضغائن ويحىي بؤر التوتر والنزاعات فى كل أرجاء المعمورة. وأخيرًا.. هل تحول الكتاب إلى صيحة تحذير من الخطر المحدق بالجميع ؟

نعم فليكن كذلك، ولكن هل يوجد من يعى ويتدبر ؟

المؤلف في سطور

- من مواليد قرية بنى رزاح مركز أبنوب محافظة أسيوط في صعيد مصر (4 يناير 1941م).
- حصل على الليسانس (1963م)، والماجستير (1972م) بتقدير ممتاز قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- حصل على الدكتوراه (1975م) من كلية الإعلام جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.
- عنوان رسالة الماجستير (نشأة الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية "1828-1882م") وعنوان رسالة الدكتوراه (تطور الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية "1882-1924م").
- عمل بالصحافة فور تخرجه، وعضو نقابة الصحفيين، وكان آخر منصب تولاه نائب رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون.
- انتقل للعمل مدرساً بكلية الإعلام جامعة القاهرة (1986م) ثم أستاذ مساعد (1981م) ثم أستاذ (1986م).
- رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام (1987-1993م) ثم عميداً للكلية (1994-2000م).
- انتقل للعمل عميداً لكلية الإعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا اعتباراً من عام 2000م ثم نائباً لرئيس الجامعة اعتباراً من عام 2002م وحتى الآن.
- عمل مقررًا للجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في الإعلام لدورتين متتاليتين (1994-2000م).

- رئيس لجان تحكيم مهرجان الإذاعة والتليفزيون لمدة ثلاث دورات (1997-1998-2008م).

- عضو المجلس الأعلى للصحافة ورئيس لجنة الممارسة الصحفية (1998-2011م).

- عضو مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون ورئيس لجنة تنمية الكوادر الإعلامية.

- أشرف وناقش عشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه.

أهم كتب المؤلف:

1- الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر (كتاب الإذاعة والتليفزيون) 1974.

2- الديمقراطية في الصحافة المصرية (مكتبة مدبولي) 1976.

3- الفكر القومي في الصحافة المصرية (دار الفكر والفن) 1977.

4- عصر التنوير العربي (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت) 1978.

5- فن الخبر الصحفي (مكتبة عالم الكتب) 1981.

6- فن الكتابة الصحفية (مكتبة عالم الكتب) 1982.

7- الصحافة العربية المهاجرة (مكتبة مدبولي) 1985.

8- الصحافة المتخصصة (مكتبة عالم الكتب) 1986.

9- الكتابة للجريدة والمجلة (مكتبة عالم الكتب) 1986.

10- النظم الصحفية في الوطن العربي (مكتبة عالم الكتب) 1987.

11- مدخل إلى علم الصحافة (مكتبة عالم الكتب) 1988.

12- إنهيال النظام الإعلامي الدولي (دار أخبار اليوم) 1991.

13- الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية (مكتبة عالم الكتب) 1995.

14- دراسات حديثة في الإعلام (مكتبة العالم - جدة) 2001.

15- الإعلام والسلطة (مكتبة عالم الكتب) 2007.

16- الإعلام والديمقراطية (مكتبة عالم الكتب) 2010.

البحوث والدراسات العلمية:

- 1- التفسير الإعلامى لظاهرة التطرف والإرهاب.
- 2- التحديات الإعلامية العربية.
- 3- إشكاليات الإعلام المحلى فى عصر الاتصال الدولى.
- 4- إشكاليات إستيراد البرامج الأجنبية فى الوطن العربى.
- 5- دور الإعلام فى التعاون الأوروبى الشرق أوسطى.
- 6- الإعلام والثقافة.
- 7- الإعلام والتعليم.
- 8- الإعلام وتدعيم الهوية الثقافية.
- 9- إشكاليات التبعية الإعلامية.
- 10- النظام الإعلامى الدولى الجديد.

المحتويات

7	مقدمة
	الباب الأول
9	وسائل الإعلام الدولية
11	الفصل الأول: ثورة الاتصال والمعلومات.
29	الفصل الثاني: الصحافة الدولية
49	الفصل الثالث: وكالات الأنباء الدولية
73	الفصل الرابع: الإذاعات الدولية
	الفصل الخامس: التليفزيون الدولي بين القنوات الفضائية
99	والإنترنت.
	الباب الثاني
123	الإعلام الدولي في المجتمعات النامية
125	الفصل السادس: التبعية الإعلامية
137	الفصل السابع: الإعلام العربي الدولي
	الباب الثالث
181	هيمنة القطب الواحد ومستقبل النظام الإعلامي الدولي
183	الفصل الثامن: ثنائية النظام الإعلامي الدولي
205	الفصل التاسع: انهيار النظام الإعلامي الشرقي.
	الفصل العاشر: هيمنة القطب الواحد ومستقبل النظام
227	الإعلامي الدولي.
244	الخاتمة

